الجمهورية التونسية

التقرير حول
المنشآت العموميّة

الفهرس

5 مقدمة 4

7 الجزء الأول: الوضعية الاقتصادية والماليّة للمنشآت العموميّة

9 الباب الأول:تقديم المنشآت العموميّة

9 I. تعريف المنشآت العمومية:

9 II. الإطار القانوني للمنشآت العمومية:

9 III. أهم الهياكل المتدخلة في عملية الإشراف ومتابعة المنشآت العمومية:

9 IV. تصنيف وتوزيع المنشآت العمومية:

14 V. مساهمات الدولة في المنشآت العمومية:

19 الباب الثاني: مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية خلال الفترة 2017 - 2018:

19 I. المؤشرات الجملية للمنشآت العمومية:

21 II. العشر منشآت الأولى حسب مختلف المؤشرات:

25 الجزء الثاني: تحليل للوضعية الماليّة لعيّنة مكونة من 33 منشأة عموميّة للفترة 2017 - 2019

29 الباب الأول: المنشآت العمومية الناشطة في القطاع المالي وما شابهه :

29 I. البنوك العمومية:

34 II. المنشآت العمومية الأخرى الناشطة في القطاع شبه المالي:

40 الباب الثاني: الصناديق الاجتماعية:

40 I. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

43 II. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

45 III. الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

48 الباب الثالث: الوضعية المالية لـ 23 منشأة عمومية:

48 I. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار(قطاع التبغ):

53 II. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة النقل واللوجستيك:

68 III. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة والطاقة والمناجم:

92 IV. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

102 V. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات:

105 VI. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون المحلية والبيئة:

107 VII. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية:

110 VIII. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة:

113 IX. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة تكنولوجيات الاتصال:
117 الجزء الثالث: العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية
119 الباب الأول: الديون والمستحقات بين الدولة والمنشآت العمومية
119 I. ديون المنشآت العموميّة تجاه الدولة خلال الفترة 2018 - 2020:
122 II. مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة خلال الفترة 2018 - 2020:
124 III. تطور دفوعات وتحويلات المنشآت العمومية الى ميزانيةالدولة:
131 الباب الثاني: الحاجيات المالية للمنشآت العمومية وتكلفة إعادة هيكلتها للفترة 2017 - 2020:
132 I. الحاجيات من الأموال الذاتية:
137 II. مؤشرات التوازنات المالية:
140 III. إعادة هيكلة المنشآت العمومية:
144 الباب الثالث: سيولة المنشآت العمومية للفترة 2017 - 2019:
145 I. سيولة المنشآت العمومية للفترة 2017 - 2019:
146 II. سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالقطاع البنكي للفترة 2017 - 2019 :
154 III. العشر منشآت الأولى المرتبة حسب قيمة حسابات المكشوف:

مقدمة

تشغل المنشآت العموميّة اهتمام عموم الشعب التونسي فضلاً عن المختصين من أهل الاقتصاد والسياسة والاجتماع وفعاليات المجتمع المدني، وذلك لما يكتسيه هذا الصنف من الفاعلين الاقتصاديين من مكانة هامة في النسيج الاقتصادي الوطني، وذلك بالنظر لطاقته التشغيلية ومساهمته في الناتج الداخلي الخام وقيمة الدفوعات والإستخلاصات التي يوفرها لفائدة ميزانية الدولة من جهة والتحويلات المسندة إليه من جهة أخرى.

ترتبط أغلب المنشآت العموميّة ارتباطا وثيقا بالمواطن من خلال ما تقدمه من خدمات في قطاعات استراتيجية، ذات علاقة بالمرفق العمومي من حيث توفير الكهرباء والماء الصالح الشراب وربط قنوات التطهير وتأمين النقل العمومي والخدمات الاستشفائية والتغطيّة الاجتماعية، في المقابل تمثل العديد من المنشآت العمومية الأخرى رافعة من رافعات الاقتصاد الوطني لما تقدمه من خدمات تساهم بصفة مباشرة من الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني في قطاعات هامة كالمناجم والأسمدة والمحروقات والاتصالات والبنية التحية.

تضطلع الدولة بصفتها مساهم بعديد المهام في علاقتها بالمنشآت العموميّة، حيث تقوم بتحديد التوجهات الاستراتيجية لقطاعات الإنتاج ومراقبة أعمال التصرّف مع التشريع والتراتيب الجاري بها العمل، كما تتدخل في بعض القطاعات بتعديل الأسعار على مستوى سوق السلع والخدمات، تهيئ الظروف الملائمة للإنتاج عبر المشاريع الكبرى التي تنجزها وهو ما يساهم في خلق ديناميكية اقتصادية عبر الصفقات العمومية التي تبرمها مع القطاع الخاص.

تواجه المنشآت العمومية عدة إكراهات في علاقة بتشتت الإشراف والمتابعة من خلال تعدد سلطات الإشراف بين رئاسة الحكومة ووزارة الماليّة من جهة ووزارات الإشراف القطاعي من جهة أخرى، إضافة لتعدد الأهداف على غرار تحقيق أرباح وتحويل موارد لفائدة ميزانية الدولة و تعديل أسعار السوق وضمان التشغيلية وتأمين مرافق عمومية، وهي مطالبة في نفس الوقت بالمحافظة على توازناتها الماليّة والمساهمة في السياسة الاجتماعية للدولة.

يندرج التقرير الملحق بمشروع قانون الماليّة حول المنشآت العمومية، في إطار تطبيق أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصل 46 منه، وقرار وزير المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 المتعلق بضبط رزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة ومنشور رئيس الحكومة عدد16 لسنة 2020 المؤرخ في 14 ماي 2020 حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة2021.

ويرجع إعداد هذا التقرير إلى ضرورة عرض الوضعية الماليّة للمنشآت العمومية هذا إلى جانب بسط العلاقة المالية بينها وبين الدولة، وذلك في إطار مقتضيات النفاذ إلى المعلومة وتكريس الشفافية والحوكمة المفتوحة ولمزيد تدعيم الرقابة على التصرف في الأموال العموميّة.

تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على عيّنة تتكون من 33 منشأة عمومية موزعة على أغلب قطاعات النشاط تمثل ما يقارب 90 % من إجمالي المؤشرات الماليّة للعدد الجملي للمنشآت العموميّة البالغ عددها 110 منشأة عمومية وينقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء.

خصص الجزء الأول لتقديم هذا الصنف من الفاعلين الاقتصاديين وضبط مساهمات الدولة وبقية المساهمين العموميين في هذه المؤسسات والهياكل المتدخلة في المتابعة والإشراف عليها هذا إلى جانب تصنيفها حسب معايير واضحة وموضوعية وتوزيعها حسب قطاعات النشاط وسلطة الإشراف. كما يعرض هذا الجزء بصفة مجمعة أهم مؤشرات التصرف للمنشآت العموميّة،

في حين سيتم إفراد العيّنة المكونة للتقرير بجزء خاص بها (الجزء الثاني) يتم ضمنه تحليل دقيق لوضعيتها الماليّة للفترة 2017 - 2019.

وشمل الجزء الثالث من التقرير العلاقة الماليّة للدولة والمنشآت العموميّة، حيث تضمن في مستوى أول مستحقات ومديونية المنشآت العمومية لدى وتجاه الدولة من جهة، ومجموع الدفوعات لفائدة ميزانية الدولة والمنح المحولة من الدولة لفائدة هذه المنشآت من جهة أخرى، هذا وخصص مستوى ثاني لضبط الحاجيات الماليّة للمنشآت العمومية من أموال ذاتية وأموال متداولة هذا إلى جانب الإعتمادات المرصودة في علاقة بإعادة الهيكلة، وذلك في حدود العيّنة المكونة للتقرير كما تقدم ذكره وفي حدود الفترة 2017 – جوان 2020، كما تضمن المستوى الأخير من الجزء الثاني لسيولة المنشآت العمومية من خلال بيان سياسات التوظيف المعتمدة وحجم هذه التوظيفات خلال الفترة 2017 - 2019.

الجزء الأول: الوضعية الاقتصادية والماليّة للمنشآت العموميّة

الباب الأول:تقديم المنشآت العموميّة

I. تعريف المنشآت العمومية:

حسب الفصل الثامن جديد من القانون عدد 9 لسنة 1989 تعتبر منشأة عمومية

- المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تضبط قائمتها بأمر.
- الشركات التي تمتلك الدولة رأس مالها كليا.
- الشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية أو المؤسسات العمومية أو الشركات التي تمتلك الدولة رأس مالها كليا أكثر من 50 % من رأس مالها كل بمفرده أو بالاشتراك.

II. الإطار القانوني للمنشآت العمومية:

القانون عدد 9 لسنة 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية وجميع النصوص المتممة والمنقحة له.

مجلة الشركات التجارية

الأمر عدد 2197 لسنة 2002 والمتعلق بكيفية ممارسة الإشراف على المنشآت العمومية وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتمثيل المساهمين العموميين في هيئات تصرفها وتسييرها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها.

III. أهم الهياكل المتدخلة في عملية الإشراف ومتابعة المنشآت العمومية:

الهياكل المتدخلة	المرجع القانوني الوثيقة
وزارة الإشراف القطاعي	القانون عدد 9 لسنة 1989
وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت بوزارة الوظيفة العمومية	الأمر عدد 2131 لسنة 2002
وحدة متابعة الإنتاجية في المؤسسات والمنشآت بوزارة الوظيفة العمومية	الأمر عدد 2131 لسنة 2002
الإدارة العامة للتخصيص	الأمر عدد271 لسنة 1996 الأمر عدد 2130 لسنة 2002
الإدارة العامة للمساهمات بوزارة المالية	الأمر عدد 2856 لسنة 2011
هيئة مراقبي الدولة	الأمر عدد 2131 لسنة 2002 الأمر عدد5093 لسنة 2013

IV.تصنيف وتوزيع المنشآت العمومية:

1. تصنيف المنشآت العمومية حسب الشكل القانوني:

تنقسم المنشآت العمومية حسب شكلها القانوني إلى صنفين:

أ. **شركات خفية الاسم:** يتم إحداثها طبقا لمقتضيات مجلة الشركات التجارية.

ب. **مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية:** يتم إحداثها في مرحلة أولى كمؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إداريةٍ وذلك بقانون أو بأمر ثم يتم تصنيفها في مرحلة ثانية كمنشأة عمومية بأمر طبقا للمطة الأولى من الفصل الثامن من القانون 9 لسنة 1989:

نوع المنشأة	العدد
شركات خفية الاسم	64
مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشآت عمومية	46
المجموع	110

2. تصنيف المنشآت العموميّة حسب مساهمات الدولة:

يمكن تقسيم المنشآت العمومية إلى منشآت عمومية ذات مساهمات مباشرة للدولة وأخرى غير مباشرة:

أ. **المساهمات المباشرة:** هي مساهمة الدولة باسمها وصفتها ويعبر عليها في قائمة المساهمين بمسمى الدولة

ب. **المساهمات غير المباشرة:** هي مساهمة كل من:

- الجماعات العمومية المحلية
- المؤسسات العمومية
- الشركات التي تمتلك الدولة رأس مالها كليا

نوع المنشأة	العدد
منشآت ذات مساهمة مباشرة للدولة (الدولة بمفردها او مع آخرين)	71
منشآت ذات مساهمة غير مباشرة للدولة(ليس للدولة مساهمة مباشرة فيها)	39
المجموع	110

3. تصنيف المنشآت حسب استراتيجية إعادة هيكلة وإصلاح المنشآت العمومية:

بهدف تسهيل عملية إعادة هيكلة وإصلاح المنشآت العمومية تم تقسيم المنشآت الى:

أ. **منشآت تعمل في قطاع تنافسي:** هي المنشآت التي يمكن اتخاذ استثناءات بخصوصها تتعلق بالفصل 22 ثالثا من القانون عدد 9 لسنة1989والتي يمكن إعادة هيكلة رأس مالها من خلال إدخال شريك استراتيجي مع المحافظة على صبغتها العمومية.

ب. **منشآت تعمل في قطاع استراتيجي:** هي المنشآت التي تعتبرها الدولة إستراتيجية وحيوية للبلاد.

ج. **منشآت المرفق العام:** هي المنشآت التي تعتبر امتداد للإدارة وهياكل الدولة وليست لها الصفة الربحية.

د. **منشآت الاحتكار:**هي المنشآت التي من خلالها تحتكر الدولة إسداء بعض الخدمات او بيع بعض المنتوجات.

مع العلم انه لم يتم الى حد الآن تحديد القائمة الاسمية للمنشآت بحسب هذا التصنيف.

4. تصنيف المنشآت حسب سلطة الاشراف وقطاع النشاط:

يعتبر تصنيف المنشآت حسب سلطة الإشراف القطاعي هو الوحيد المعتمد والمصادق عليه من قبل رئاسة الحكومة من خلال الأمر عدد 910 لسنة 2005 مؤرخ في 24 مارس 2005 المتعلق بتعيين سلطة الإشراف على المنشآت العمومية وعلى المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية. كما تم تنقيحه واتمامه بالأمر عدد 90 لسنة 2010.

كما يعتبر التصنيف حسب قطاع النشاط تقريبي وليس تحقيقي باعتبار أنه يمكن تصنيف بعض المنشآت في أكثر من قطاع لخصوصية نشاطها وتنوعه.

سلطة الإشراف	العدد	مجال النشاط	العدد	اسم المنشأة
رئاسة الجمهورية	01	الخدمات والإقامات	01	1. الشركة الوطنية للخدمات والإقامات
رئاسة الحكومة	05	منشآت الصحافة والإعلام والتوثيق	05	1. المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2. وكالة تونس إفريقيا للأنباء، 3. الإذاعة التونسية، 4. التلفزة التونسية، 5. الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر
وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار	11	منشآت في وضعية احتكار	04	1. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد، 2. مصنع التبغ بالقيروان 3. وكالة الكحول، 4. الوكالة التونسية للتضامن
		منشآت ناشطة في المجال البنكي	05	1. البنك الوطني الفلاحي، 2. BHبنك ، 3. الشركة التونسية للبنك، 4. البنك التونسي للتضامن، 5. بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
		خدمات أخرى	02	1. شركة شبكة تونس للتجارة، 2. شركة البنيان
وزارة الشؤون الاجتماعية	03	الصناديق الاجتماعية	03	1. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، 2. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، 3. الصندوق الوطني للتأمين على المرض

سلطة الإشراف	العدد	مجال النشاط	العدد	اسم المنشأة
وزارة النقل واللوجستيك	25	النقل الجوي	03	1. شركة الخطوط التونسية، 2. ديوان الطيران المدني والمطارات، 3. مركز البحوث والدراسات الجوية
		النقل البحري	02	1. ديوان البحرية التجارية والموانئ، 2. الشركة التونسية للملاحة
		النقل البري	20	1. الوكالة الفنية للنقل البري، 2. شركة النقل بتونس، 3. شركة أشغال السكك الحديدية، 4. الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، 5. شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة، 6. الشركة الوطنية للنقل بين المدن، 7. الشركة الجهوية للنقل بصفاقس، 8. الشركة الجهوية للنقل بالساحل، 9. الشركة الجهوية للنقل بباجة، 10. الشركة الجهوية للنقل بجندوبة، 11. الشركة الجهوية للنقل بالكاف، 12. الشركة الجهوية للنقل بالقصرين 13. الشركة الجهوية للنقل بقابس، 14. الشركة الجهوية للنقل بمدنين، 15. الشركة الجهوية للنقل بنابل، 16. الشركة الجهوية للنقل بالقيروان، 17. الشركة الجهوية للنقل ببنزرت، 18. الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، 19. شركة المترو الخفيف بصفاقس، 20. الشركة الجهوية للنقل بقفصة،
وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	17	قطاع الطاقة	08	1. المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، 2. الشركة التونسية لصناعات التكرير، 3. الشركة الوطنية لتوزيع البترول عجيل، 4. الشركة التونسية للكهرباء والغاز، 5. الشركة التونسية للأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية، 6. الشركة التونسية للتنقيب، 7. شركة النقل بواسطة الأنابيب، 8. شركة النقل بالأنابيب بالصحراء
		الصناعات المعملية	05	1. الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، 2. إسمنت بنزرت، 3. إسمنت أم الكليل، 4. شركة الفولاذ، 5. الشركة التونسية للسكر،
		قطاع الفسفاط والمناجم	03	1. المجمع الكيميائي التونسي، 2. شركة فسفاط قفصة، 3. شركة جبل الجريصة
		خدمات أخرى	01	1. الوكالة العقارية للصناعة

سلطة الإشراف	العدد	مجال النشاط	العدد	اسم المنشأة
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	9	منشآت خدمات عمومية	02	1. الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، 2. شركةاستغلال قنال وأنابيب مياه الشمال
		منشآت تدخل	02	1. ديوان الحبوب، 2. الديوان الوطني للزيت
		منشآت فلاحية	05	1. ديوان الأراضي الدولية، 2. الشركة التونسية للدواجن، 3. الشركة التونسية لحماية النباتات، 4. شركة سباق الخيل، 5. وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري
وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	11	قطاع تجهيز وأشغال عامة	03	1. شركة تونس للطرقات السيارة، 2. الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال، 3. شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية
		قطاع الإسكان	06	1. الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، 2. الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط، 3. الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال، 4. الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب، 5. الوكالة العقارية للسكنى، 6. شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية
		منشآت تهيئة	02	1. ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري، 2. وكالة التهذيب والتجديد العمراني
وزارة الصحة	03	منشآت في وضعية احتكار	01	1. الصيدلية المركزية للبلاد التونسية،
		صناعات معملية	01	1. الشركة التونسية للصناعات الصيدلية
		خدمات أخرى	01	1. ديوان الأسرة والعمران البشري
وزارة التربية	01	منشآت التربية	01	1. المركز الوطني البيداغوجي
وزارة تكنولوجيا الاتصال	03	الاتصال والإرسال	02	1. الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي، 2. الشركة الوطنية للاتصالات (اتصالات تونس)
		خدمات أخرى	01	1. الديوان الوطني للبريد،

سلطة الإشراف	العدد	مجال النشاط	العدد	اسم المنشأة
وزارة التجارة وتنمية الصادرات	06	قطاع التجارة	06	1. الديوان التونسي للتجارة، 2. شركة اللحوم، 3. مركز النهوض بالصادرات، 4. شركة معرض نابل، 5. الشركة التونسية لأسواق الجملة 6. شركة سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال،
وزير الشباب والرياضة والإدماج المهني	02	منشآت الرياضة	02	1. الشركة التونسية لسياحة الشباب، 2. شركة النهوض بالرياضة
وزارة السياحة	03	قطاع السياحة	02	1. شركة الترفيه السياحي، 2. الشركة التونسية لتنمية الجولف
		خدمات أخرى	01	1. الوكالة العقارية السياحية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	04	منشآت خدمات عمومية	02	1. الديوان الوطني للتطهير، 2. صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
		خدمات أخرى	02	1. الوكالة البلدية للخدمات البيئية، 2. الوكالة البلدية للتصرف
احداثات جديدة			06	1. شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين، 2. شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين، 3. شركة التنمية والاستثمار بقبلي. 4. شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بجندوبة، 5. شركة التنمية والاستثمار بتطاوين، 6. شركة خدمات التنمية متعددة الاختصاصات بقرقنة،
المجموع			110 منشأة عمومية	

7. مساهمات الدولة في المنشآت العمومية:

شركات خفية الاسم								
اسم المنشاة	الرمز	رأس المال (م.د)	هيكلة رأس المال %					
			مساهمات عمومية					
			الدولة		بقية م.ع		م. آخرون	
			(%)	(م.د)	(%)	(م.د)	(%)	(م.د)
شركة أشغال السكك الحديدية	SOTRFER	4,112	0,000%	0,000	99,990%	4,112	0,010%	0,0004
شركة الخطوط التونسية	TUNISAIR	106,199	64,860%	68,881	9,560%	10,153	25,580%	27,166
شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	RFR	10,000	99,994%	9,999	0,003%	0,000	0,003%	0,0003
الشركة التونسية للملاحة	CTN	126,000	86,210%	108,625	9,880%	12,449	3,910%	4,927
الشركة الجهوية للنقل ببنزرت	SRTGBizerte	1,500	0,000%	0,000	65,660%	0,985	34,340%	0,515
الشركة الجهوية للنقل بنابل	SRTGNabeul	3,000	0,000%	0,000	53,000%	1,590	47,000%	1,410
الشركة الجهوية للنقل بجندوبة	SRTGJendouba	0,220	0,000%	0,000	75,420%	0,166	24,580%	0,054
الشركة الجهوية للنقل بباجة	SRTG Beja	0,090	0,000%	0,000	57,120%	0,051	42,880%	0,039
الشركة الجهوية للنقل بالقصرين	SRTGKasserine	0,709	0,000%	0,000	99,840%	0,708	0,160%	0,001
الشركة الجهوية للنقل بالقيروان	SRTGKairouan	0,151	0,000%	0,000	79,530%	0,120	20,470%	0,031

شركات خفية الاسم

الشركة الجهوية للنقل بالساحل	SRTGSahel	0,400	0,000%	0,000	57,300%	0,229	42,700%	0,171
الشركة الجهوية للنقل بصفاقس	SORETRAS	1.197	37,590%	0,450	53,460%	0,640	8,950%	0,107
الشركة الجهوية للنقل بالكاف	SRTG Kef	0,333	0,000%	0,000	66,000%	0,220	34,000%	0,113
الشركة الجهوية للنقل بقفصة	SRTG Gafsa	0,144	0,000%	0,000	67,800%	0,097	32,200%	0,046
الشركة الجهوية للنقل بمدنين	SRTG Médenine	0,130	0,000%	0,000	73,100%	0,095	26,900%	0,035
الشركة الجهوية للنقل بقابس	SRTG Gabes	0,407	0,000%	0,000	84,540%	0,344	15,460%	0,063
الشركة الوطنية للخدمات والإقامات	SNR	19,291	98,092%	18,923	0,389%	0,075	1,521%	0,293
الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	SNIPE	5,526	19,180%	1,060	53,702%	2,967	27,120%	1,499
وكالة تونس إفريقيا للأنباء	TAP	0,196	98,390%	0,193	0,000%	0,000	1,610%	0,003
البنك الوطني الفلاحي	BNA	320,000	35,260%	112,825	14,970%	47,920	49,77%	159 ,254
BH بنك	BH	238,000	33,370%	79,421	22.260%	52.978	44,37	105,600
الشركة التونسية للبنك	STB	776,875	71,540%	555,800	11,85%	92,042	16,61%	129,033
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	BFPME	100,000	60,000%	60,000	30,000%	30,000	10,000%	10,000
البنك التونسي للتضامن	BTS	60,000	59.180%	35,509	10,080%	6,049	30,740%	18,441
شركة البنيان	EL BOUNIANE	2,500	99,980%	2,500	0,016%	0,000	0,006%	0,0002
شركة شبكة تونس للتجارة	TTN	2,000	0,000%	0,000	85,250%	1,705	14,750%	0,295
الشركة التونسية لصناعة الحديد " الفولاذ"	EL-FOULEHD	53,340	91,650%	48,886	1,990%	1,061	6,360%	3,392
شركة فسفاط قفصة	CPG	267,935	99,922%	267,726	0,023%	0,062	0,055%	0,147
المجمع الكيميائي التونسي	GCT	476,084	99,998%	476,075	0,001%	0,005	0,001%	0,005
شركة النقل بواسطة الأنابيب	SOTRAPIL	20,691	0,000%	0,000	52,951%	10,956	47,050%	9,735
شركة النقل بالأنابيب بالصحراء	TRAPSA	7,200	64,990%	4,679	35,000%	2,520	0,010%	0,001
الشركة الوطنية لتوزيع البترول "عجيل"	SNDP AGIL	96,500	99,990%	96,491	0,005%	0,0045	0,005%	0,0045
الشركة التونسية للتنقيب	CTF	10,500	0,000%	0,000	97,997%	10,290	2,003%	0,210
الشركة التونسية للأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية	SOTUGAT	0,200	0,000%	0,000	100,000%	0,200	0,000%	0,000
الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	SNCPA	19,806	98,649%	19,539	1,352%	0,268	0,004%	0,001
الشركة التونسية للسكر	SOTUSUCRE	3,400	11,760%	0,400	42,920%	1,459	45,320%	1,541
إسمنت بنزرت	.CIMENT BIZ	44,047	79,810%	35,154	0,000%	0,000	20,190%	8,893
شركة جبل الجريصة	SDD	2,289	99,987%	2,289	0,004%	0,000	0,006%	0,000
إسمنت أم الكليل	CIOk	34,000	99,999%	34,000	0,001%	0,000	0,001%	0,000
الشركة التونسية للدواجن	SOTAVI	5,460	0,000%	0,000	77,870%	4,252	22,130%	1,208
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	SPROLS	5,000	0,000%	0,000	100,000%	5,000	0,000%	0,000
شركة تونس للطرقات السيارة	T. AUROROUTE	1179,529	99,08%	1 168, 670	0,42%	4,913	0,50%	5,945
شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية	SEPTS	1,000	0,000%	0,000	71,000%	0,710	29,000%	0,290
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	SNIT	5,610	100,000%	5,610	0,000%	0,000	0,000%	0,000
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب	SNIT Sud	1,200	0,000%	0,000	100,000%	1,200	0,000%	0,000
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال	SNIT Nord	0,850	0,000%	0,000	100,000%	0,850	0,000%	0,000
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسيّة للوسط	SNITCentre	0,950	0,000%	0,000	100,000%	0,950	0,000%	0,000
الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	SOMATRA-GET	16,500	53,201%	8,778	35,287%	5,822	11,512%	1,899
الشركة التونسية لتنمية الجولف	STDG	7,606	0,000%	0,000	98,840%	7,518	1,160%	0,088
شركة الترفيه السياحي	SLT	0,220	0,000%	0,000	98,020%	0,216	1,980%	0,004
الشركة التونسية لسياحة الشباب	SOTUTOUR	3,779	0,000%	0,000	87,320%	3,300	12,680%	0,479
الشركة التونسية للصناعات الصيدلية	SIPHAT	9,000	0,000%	0,000	79,990%	7,199	20,010%	1,801

شركات خفية الاسم

الشركة الوطنية للاتصالات	T. TELECOM	1400,000	65,000%	910,000	0,000%	0,000	35,000%	490,000
شركة معرض نابل	SFN	0,322	0,000%	0,000	90,802%	0,293	9,198%	0,030
الشركة التونسية لأسواق الجملة	SOTUMAG	13,200	37,50%	4,950	12,54 %	1,655	49,96%	6,594
شركة اللحوم	S. ELLOUHOUM	3,000	0,000%	0,000	99,620%	2,989	0,380%	0,011
شركة التنمية والاستثمار بقبلي	SODIK-SECAR	5,000	0,000%	0,000	88,000%	4,400	12,000%	0,600
شركة التنمية والاستثمار بتطاوين	SODIT-SECAR	5,000	0,000%	0,000	96,000%	4,800	4,000%	0,200
شركة سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية	SOMAPROC	5,800	0,000%	0,000	89,670%	5,201	10,330%	0,599
شركة الخدمات والتنمية متعددة الاختصاصات بجزيرة قرقنة	SOSERDK	2,500	0,000%	0,000	99,956%	2,499	0,044%	0,001

مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشآت عمومية

اسم المنشاة	الرمز	رأس المال (م.د)	هيكلة رأس المال %					
			مساهمات عمومية					
			الدولة		بقية م.ع		م. آخرون	
			(%)	(م.د)	(%)	(م.د)	(%)	(م.د)
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	SNCFT	162,055	100,00%	162,055	0,00%	0,000	0,00%	0,000
ديوان الطيران المدني والمطارات	OACA	64,200	100,00%	64,200	0,00%	0,000	0,00%	0,000
ديوان البحرية التجارية والموانىء	OMMP	15,594	100,00%	15,594	0,00%	0,000	0,00%	0,000
الوكالة الفنية للنقل البري	ATTT	12.653	100,00%	12.653	0,00%	0,000	0,00%	0,000
شركة المترو الخفيف بصفاقس	SMLS	5,622	100,00%	5,622	0,00%	0,000	0,00%	0,000
ديوان المعابر الحدودية	ONFPLT	1,497	100,00%	1,497	0,00%	0,000	0,00%	0,000
شركة النقل بتونس	TRANSTU	115.942	100,00%	111,400	0,00%	0,000	0,00%	0,000
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	SNTRI	8,500	100,00%	8,500	0,00%	0,000	0,00%	0,000
المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية	IORT	1,225	100,00%	1,225	0,00%	0,000	0,00%	0,000
المركز الوطني البيداغوجي	CNP	1,309	100,00%	1,309	0,00%	0,000	0,00%	0,000
الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي	ONT	79,406	100,00%	79,406	0,00%	0,000	0,00%	0,000
الإذاعة التونسية	.RADIO TUN	68,955	100,00%	68,955	0,00%	0,000	0,00%	0,000
التلفزة التونسية	TUN.TELEVISION	61.763	100,00%	61.763	0,00%	0,000	0,00%	0,000
مصنع التبغ بالقيروان	MTK	22,985	100,00%	22,985	0,00%	0,000	0,00%	0,000
الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد	RNTA	42,783	100,00%	42,783	0,00%	0,000	0,00%	0,000
وكالة الكحول	R.DESALCOOLS	1,451	100,00%	1,451	0,00%	0,000	0,00%	0,000
الوكالة التونسية للتضامن	ATS	2,300	100,00%	2,300	0,00%	0,000	0,00%	0,000
المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	ETAP	138,555	100,00%	138,555	0,00%	0,000	0,00%	0,000
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	STEG	75,195	100,00%	75,195	0,00%	0,000	0,00%	0,000
الشركة التونسية لصناعات التكرير	STIR	3,200	100,00%	3,200	0,00%	0,000	0,00%	0,000
الوكالة العقارية الصناعية	AFI	30,800	100,00%	30,800	0,00%	0,000	0,00%	0,000
شركة سباق الخيل	S.DES COURSES	7,358	100,00%	7,358	0,00%	0,000	0,00%	0,000
وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري	APIP	45,400	100,00%	45,400	0,00%	0,000	0,00%	0,000
الشركة الوطنية لحماية النباتات	SONAPROV	0,132	100,00%	0,132	0,00%	0,000	0,00%	0,000
ديوان الحبوب	O. CEREALES	7,646	100,00%	7,646	0,00%	0,000	0,00%	0,000
ديوان الأراضي الدولية	OTD	23,524	100,00%	23,524	0,00%	0,000	0,00%	0,000
شركة إستغلال قنال وأنابيب مياه الشمال	SECADENORD	3,630	100,00%	3,630	0,00%	0,000	0,00%	0,000

مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشآت عمومية									
اسم المنشاة	الرمز	رأس المال (م.د)	هيكلة رأس المال %						
			مساهمات عمومية						
			الدولة		بقية م.ع		م. آخرون		
			(%)	(م.د)	(%)	(م.د)	(%)	(م.د)	
الديوان الوطني للزيت	ONH	1,586	100,00%	1,586	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
الديوان الوطني للتطهير	ONAS	1141,088	100,00%	1141,088	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه	SONEDE	657,100	100,00%	657,100	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري	OTC	9,335	100,00%	9,335	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
الوكالة العقارية للسكنى	AFH	7,500	100,00%	7,500	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
وكالة التهذيب والتجديد العمراني	ARRU	1 ,717	100,00%	1 ,717	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
الوكالة العقارية السياحية	AFT	7,100	100,00%	7,100	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
الوكالة البلدية للخدمات البيئية	AMSE	0,226	0,00%	0,000	100,00%	0,226	0,00%	0,000	
الوكالة البلدية للتصرّف	AMG	0,050	0,00%	0,000	100,00%	0,050	0,00%	0,000	
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	CPSCL	86,161	100,00%	86,161	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
الصيدلية المركزية التونسية	PHCT	17,800	100,00%	17,800	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري	ONFP	15.400	100,00%	15.400	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
الديوان الوطني للبريد "البريد التونسي"	POSTE	189,379	100,00%	189,379	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
شركة النهوض بالرياضة	PROMOSPORT	0,020	100,00%	0,020	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
مركز النهوض بالصادرات	CEPEX	0,650	100,00%	0,650	0,00%	0,000	0,00%	0,000	
الديوان التونسي للتجارة	OCT	0,500	100,00%	0,500	0,00%	0,000	0,00%	0,000	

معلومات غير متوفرة	
شركة التصرف في المركب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين	المعلومة غير متوفرة في تاريخ اعداد التقرير
شركة البيئة والغراسة بتطاوين	المعلومة غير متوفرة في تاريخ اعداد التقرير
شركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بجندوبة	اجراءات الإحداث من قبل المساهمين لم تنجز بعد
مركز الدراسات والبحوث الجوية	في حالة توقف النشاط

- بالنسبة للصناديق الاجتماعية الثلاثة:

أ. **الصندوق الوطني للحيطة والضمان الاجتماعي:** لا يوجد بالقوائم المالية للصندوق حساب اسمه "رأس مال" بل يوجد حساب يسمى "احتياطات الأنظمة الاجتماعية" وتتمثل الأنظمة الاجتماعية في نظام التقاعد ونظام رأس مال عند الوفاة. عند إنشاء الصندوق سنة 1976 عبر دمج مؤسستين تولت لجنة تقييم الرصيد المحاسبي في البداية **Solde de départ** طبقا لمقتضيات قانون الإحداث (قانون مالية لسنة 1976)، وظهر بالقوائم المالية **برصيد إيجابي** متغير عند تحويل الاحتياطات في شكل فائض أو عجز للأنظمة في كل ختم سنة مالية وذلك إلى حدود سنة 2013 حيث أصبح الرصيد **سالبا** باعتبار عجز الأنظمة الاجتماعية خاصة نظام التقاعد وتآكل الرصيد الإيجابي.

ب. **الصندوق الوطني الضمان الاجتماعي:** لا يوجد بالقوائم المالية للصندوق حساب اسمه "رأس مال" بل يوجد حساب يسمى "الاحتياطات" وهو حساب يتكون من أرصدة مختلف الأنظمة الاجتماعية للتقاعد والتأمينات الاجتماعية التي

يتصرف فيها الصندوق منذ إحداثه. عند إحداث الصندوق بمقتضى القانون عدد 30 لسنة 1960 تم تحويل رصيد موجود في ذلك الوقت بدفاتر الخزينة العامة يسمى "حساب زيادة التعويض للمنح العائلية" ليكون أول احتياطي موجود بالقوائم المالية للصندوق لسنة 1960، هذا وتجدر الإشارة إلى أن القوائم المالية للصندوق تبرز حسابا آخر يتعلق بالنتائج المؤجلة لكل سنة مالية يطرح من حساب الاحتياطات آنف الذكر لتتكون بذلك الأموال الذاتية قبل توزيع النتائج.

ج. **الصندوق الوطني للتأمين على المرض**: لا يوجد بالقوائم المالية للصندوق حساب اسمه "رأس مال" بل يوجد حساب يسمى "الاحتياطات" وهو حساب يتكون من أرصدة مختلف الأنظمة الاجتماعية للتأمين على المرض ونظام حوادث الشغل والأمراض المهنية التي يتصرف فيها الصندوق منذ إحداثه. عند إحداث الصندوق بمقتضى القانون عدد 71 لسنة 2004 تم تحويل الاحتياطات المالية للأنظمة المكلف بإدارتها الصندوق من قبل CNRPS وCNSS والتي بلغت في 2005 (أول سنة محاسبية للصندوق)ما قيمته 247 م د بعنوان أنظمة التأمين على المرض وما قيمته 20 م د بعنوان أنظمة التأمينات الاجتماعية.

الاحتياطيات (م د)		
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	CNRPS	-1031,766
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	CNSS	1762,650
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	CNAM	1970,178

الباب الثاني: مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية خلال الفترة 2017 - 2018:

تم تحديد 78 منشأة عمومية من بين 110 لدراسة وضعيتها المالية المجمعة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2017 وسنة 2018وذلك بعد استثناء:

- 12منشآت عمومية نظرا لعدم التوصل بقوائمها المالية لسنة 2018،
- 06 منشآت عمومية تمّ إنشائها حديثا،
- 30 منشآت تأخرت في اعداد قوائمها المالية،
- 07 منشآت عمومية تنشط في القطاع المالي وشبه المالي،
- 03 صناديق اجتماعية،

01 منشأة عمومية متوقفة عن النشاط.

I. المؤشرات الجملية للمنشآت العمومية:

جدول1: المؤشرات المالية المجمعة لـ 78 منشأة عمومية خلال الفترة 2017 - 2018 (بالمليون دينار):

المؤشر	2017	2018	نسبة التطور 2017 / 2018
مجموع إيرادات الاستغلال	25445,8	30745,2	**20,8%**
مجموع أعباء الأعوان	3372,9	3578,6	**6,1%**
مجموع أعباء الاستغلال	25944,3	31565,5	**21,7%**
مجموع نتائج الاستغلال الايجابية	736,3	1191,4	**61,8%**
مجموع نتائج الاستغلال السلبية	-1234,8	-2011,6	**-62,9%**
مجموع نتائج الاستغلال	-498,5	-820,2	**-64,6%**
مجموع النتائج الصافية الإيجابية	308,7	546,5	**77,0%**
مجموع النتائج الصافية السلبية	-3031,9	-4733,6	**-56,1%**
مجموع النتائج الصافية	**-2723,1**	**-4187,1**	**-53,8%**

1. إيرادات الاستغلال:

شهدت إيرادات الاستغلال المجمعة لـ78 منشأة عمومية خلال الفترة 2017 - 2018 ارتفاعا هاما بنسبة 20,8% وبقيمة تناهز 5299,4 م.د لتبلغ ما قيمته 30745,2 م.د سنة 2018.

ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى الزيادة الملحوظة في إيرادات استغلال56 منشأة عمومية من بين 78 منشأة والتي من أهمها:

- ارتفاع إيرادات استغلال الشركة التونسية لصناعات التكرير خلال الفترة 2017 - 2018 بقيمة 1945,7 م.د بسبب زيادة مبيعاتها من جهة وتعديل الأسعار من جهة أخرى،

- ارتفاع إيرادات استغلال الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال الفترة 2017 - 2018 بقيمة 1024,8 م.د بسبب زيادة مبيعاتها من جهة وتعديل الأسعار من جهة أخرى،
- ارتفاع إيرادات استغلال المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية خلال الفترة 2017 - 2018 بقيمة 461,2م.د بسبب تطور قيمة الدولار مقابل الدينار (الدولار عملة الفوترة)،
- ارتفاع إيرادات استغلال ديوان الحبوب خلال الفترة 2016 - 2018 بقيمة 440,3م.د بسبب زيادة مبيعاتها خلال هذه الفترة،
- ارتفاع إيرادات استغلال الشركة الوطنية لتوزيع البترول خلال الفترة 2017 - 2018 بقيمة 432,6م.د بسبب زيادة مبيعاتها خلال هذه الفترة مع الترفيع في تسعيرة المحروقات،

2. أعباء الاستغلال:

- شهدت أعباء الاستغلال المجمعة لـ78 منشأة عمومية خلال الفترة 2017 - 2018 ارتفاعا هاما قدره 5621,2م.د وبنسبة 21,7% حيث مرت من 25944,3 م.د سنة 2017 إلى 31565,5 م.د سنة 2018، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى الزيادة الملحوظة في أعباء استغلال 56 منشأة عمومية من بين 78 منشأة والتي من أهمها:
- ارتفاع أعباء استغلال الشركة التونسية لصناعات التكرير خلال الفترة 2017 - 2018 بقيمة 2410,5 م.د بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية من جهة وتدهور قيمة الدينار أمام الدولار (العملة المعتمدة في الاقتناء) من جهة أخرى،
- ارتفاع أعباء استغلال الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال الفترة 2017 - 2018 بقيمة 1426,5 م.د بسبب ارتفاع أسعار الغاز في الأسواق العالمية من جهة وتدهور قيمة الدينار أمام الدولار (العملة المعتمدة في الاقتناء) من جهة أخرى ،
- ارتفاع أعباء استغلال الشركة الوطنية لتوزيع البترول خلال الفترة 2017 - 2018 بقيمة454,3 م.د بسبب ارتفاع قيمة مشترياتها من المواد المستهلكة،
- ارتفاع أعباء استغلال ديوان الحبوب خلال الفترة 2017 - 2018 بقيمة 395,3 م.د بسبب ارتفاع قيمة مشترياته من المواد المستهلكة وبالخصوص تلك الموردة التي ارتفعت كلفتها تبعا لتدهور قيمة صرف الدينار أمام أهم العملات الأجنبية.
- ارتفاع أعباء استغلال شركة الخطوط التونسية خلال الفترة 2017 - 2018 بقيمة219,1م.د بسبب ارتفاع قيمة مشترياتها من المواد المستهلكة من جهة وأعباء كراء وتجهيز الطائرات من جهة أخرى،

3. نتائج الاستغلال:

سجلت الـ78 منشأة عمومية خلال الفترة 2017 - 2018 نتائج استغلال مجمعة سلبية و هي على التوالي 498,5- م د سنة 2017 و820,2-م د سنة 2018 أي بتراجع بنسبة 64,6%- وبقيمة 321,7-م.د.

و يعود هذا التراجع الحاد في نتائج الاستغلال المجمعة لسنة 2018 إلى تسجيل 2011,6 -م د نتائج استغلال سلبية لـ 43 منشأة عمومية و تتصدر الشركة التونسية لصناعات التكرير بنتيجة

استغلال سلبية قدرها 821,1 -م د و الشركة التونسية للكهرباء والغاز بـ 552,8 - م د المرتبتين الأوليتين كما تم تسجيل ما قيمته 1191,4م د نتائج استغلال إيجابية مجمعة سنة 2018 لـ35 منشأة عمومية و تتصدر المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنتيجة استغلال ايجابية قدرها 697,4 م د المرتبة الأولى ثم يليها ديوان البحرية التجارية والموانئ بما قدره 84,5 م د .

1. النتائج الصافية:

سجلت الـ78 منشأة عمومية خلال سنة 2018 نتيجة صافية مجمعة سلبية تقدر 4187,1- م د مسجلتا بذلك انخفاضا هاما بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 53,8%- وبقيمة تناهز 1464 م.د.

ويعود الانخفاض الهام في النتيجة الصافية المجمعة لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 خاصة إلى ارتفاع الأعباء المالية المجمعة نتيجة ارتفاع خسائر الصرف خلال سنة 2018 على القروض الأجنبية باعتبار انخفاض قيمة العملة المحليّة خلال سنة 2016 مقارنة بالدولار والأورو بالإضافة لتراجع نتائج استغلال المنشآت العمومية خلال الفترة 2017 - 2018.

كما سجلت 33 منشأة عمومية من بين 78 منشأة سنة 2018 نتيجة صافية ايجابية بمجموع قدره 546,5م د وتتصدر المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية المرتبة الأولى بنتيجة صافية ايجابية قدرها 297,5 م د بينما سجلت 42 منشأة من بين 78 منشأة نتيجة صافية سلبية بمجموع قدره 4733,6 - م د و تتصدر الشركة التونسية للكهرباء و الغاز المرتبة الأولى من مجموع المنشآت التي سجلت نتائج صافية سلبية بنتيجة قدرها 2093,5-م.د ثم الشركة التونسية لصناعات التكرير بنتيجة سلبية قدرها 1159,5- م د و الصيدلية المركزية بنتيجة قدرها234,6-م د.

II. العشر منشآت الأولى حسب مختلف المؤشرات:

جدول2: الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب إيرادات استغلالها(بالمليون دينار):

إيرادات الاستغلال				
الرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2017	المنشأة	المؤشر سنة 2018
1	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	4785.9	الشركة التونسية لصناعات التكرير	6489.9
2	الشركة التونسية لصناعات التكرير	4544.1	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	5810.7
3	ديوان الحبوب	1903.5	ديوان الحبوب	2343.8
4	الشركة الوطنيّة لتوزيع البترول	1603.8	الشركة الوطنيّة لتوزيع البترول	2036.4
5	شركة الخطوط التونسية	1395.5	شركة الخطوط التونسية	1720.0
6	المجمع الكيميائي التونسي	1314.6	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	1712.9
7	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	1251.8	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1325.5
8	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1249.2	شركة اتصالات تونس	1225.3
9	شركة اتصالات تونس	1117.7	المجمع الكيميائي التونسي	1205.8
10	الديوان التونسي للتجارة	647.7	الديوان التونسي للتجارة	676.9
	المجموع	19813.6		24547.2
	نسبة الـ 10 منشات من مجموع 78 منشأة	77.9%		79.9%

جدول 3: الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب أعباء استغلالها (بالمليون دينار):

أعباء الاستغلال				
الرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2017	المنشأة	المؤشر سنة 2018
1	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	4936.9	الشركة التونسية لصناعات التكرير	7310.9
2	الشركة التونسية لصناعات التكرير	4900.5	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	6363.5
3	ديوان الحبوب	1871.1	ديوان الحبوب	2266.4
4	الشركة الوطنيّة لتوزيع البترول	1603.6	الشركة الوطنيّة لتوزيع البترول	2057.9
5	شركة الخطوط التونسية	1520.6	شركة الخطوط التونسية	1739.8
6	المجمع الكيميائي التونسي	1276.8	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1350.1
7	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	1242.0	شركة إتصالات تونس	1208.0
8	شركة إتصالات تونس	1117.4	المجمع الكيميائي التونسي	1196.5
9	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	880.3	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	1015.5
10	الديوان التونسي للتجارة	673.1	الديوان التونسي للتجارة	663.1
المجموع		20022.4		25171.7
نسبة الـ 10 منشات من مجموع 78 منشأة		77.2%		85.4%

جدول 4: الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب أعباءأعوانها (بالمليون دينار):

أعباء الاعوان				
الرتبة	المنشأة	المؤشر سنة 2017	المنشأة	المؤشر سنة 2018
1	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	428.0	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	462.7
2	شركة إتصالات تونس	265.8	شركة إتصالات تونس	324.1
3	المجمع الكيميائي التونسي	256.2	المجمع الكيميائي التونسي	268.9
4	شركة الخطوط التونسية	242.6	شركة نقل تونس	255.1
5	شركة نقل تونس	239.4	شركة فسفاط قفصة	240.5
6	شركة فسفاط قفصة	231.2	شركة الخطوط التونسية	219.6
7	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	179.4	ديوان الطيران المدني والمطارات	187.8
8	ديوان الطيران المدني والمطارات	162.0	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	186.3
9	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	119.9	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	118.9
10	الديوان الوطني للتطهير	102.2	الديوان الوطني للتطهير	105.3
المجموع		2226.7		2369.2
نسبة الـ 10 منشات من مجموع 78 منشأة		66.0%		71.6%

جدول 5: الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائج استغلالها الإيجابية (بالمليون دينار):

نتائج الاستغلال الايجابية				
الرتبة	المنشأة	2017	المنشأة	2018
1	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	371.5	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	697.4
2	الديوان الوطني للتطهير	53.2	ديوان البحرية التجارية والموانئ	84.5
3	ديوان البحرية التجارية والموانئ	38.2	الديوان الوطني للتطهير	78.2
4	المجمع الكيميائي التونسي	37.8	ديوان الحبوب	77.4
5	ديوان الحبوب	32.4	ديوان الطيران المدني والمطارات	45.0
6	الشركة التونسية للملاحة	32.3	ديوان الأراضي الدولية	29.0
7	ديوان الطيران المدني والمطارات	28.6	شركة النقل بالأنابيب بالصحراء	26.3

نتائج الاستغلال الايجابية				
الرتبة	المنشأة	2017	المنشأة	2018
8	شركة النقل بالأنابيب بالصحراء	22.8	شركة إتصالات تونس	17.3
9	الوكالة العقارية للسكنى	22.1	الشركة التونسيّة لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسيّة	15.9
10	الشركة التونسيّة لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسيّة	13.2	الشركة التونسيّة للتنقيب	14.1
المجموع		652.1		1085.1
نسبة الـ 10 منشات من مجموع 78 منشأة		90.1%		92.4%

جدول 6: الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائج استغلالها السلبية(بالمليون دينار):

نتائج الاستغلال السلبية				
الرتبة	المنشأة	2017	المنشأة	2018
1	الشركة التونسية لصناعات التكرير	-356.4	الشركة التونسية لصناعات التكرير	-821.1
2	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	-151.1	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	-552.8
3	شركة نقل تونس	-139.1	شركة نقل تونس	-163.3
4	شركة الخطوط التونسية	-125.2	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	-68.4
5	شركة فسفاط قفصة	-80.0	الشركة الوطنيّة لعجين الحلفاء والورق	-49.8
6	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	-64.4	شركة فسفاط قفصة	-47.5
7	ديوان الأراضي الدولية	-44.0	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	-45.0
8	الشركة الوطنيّة لعجين الحلفاء والورق	-39.6	الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	-39.4
9	الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	-38.8	مصنع التبغ بالقيروان	-24.8
10	مصنع التبغ بالقيروان	-31.8	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	-24.5
المجموع		-1070.4		-1836.6
نسبة الـ 10 منشات من مجموع 78 منشأة		86.7%		91.2%

جدول 7: الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائجها الصافية الإيجابية(بالمليون دينار):

النتائج الصافية الايجابية				
الرتبة	المنشأة	2017	المنشأة	2018
1	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	111.2	المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	297.5
2	ديوان البحرية التجارية والموانئ	42.2	ديوان البحرية التجارية والموانئ	72.3
3	ديوان الطيران المدني والمطارات	26.6	ديوان الطيران المدني والمطارات	45.3
4	الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	23.2	ديوان الأراضي الدولية	22.6
5	الشركة الوطنية للنقل بين المدن	17.3	شركة النقل بالأنابيب بالصحراء	10.7
6	الوكالة العقارية للسكنى	14.2	الديوان الوطني للتطهير	10.5
7	شركة النقل بالأنابيب بالصحراء	9.4	شركة إتصالات تونس	9.1
8	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	8.7	الشركة التونسيّة للتنقيب	8.4
9	المطبعة الرسمية للجمهوريّة التونسيّة	8.1	الوكالة العقارية للسكنى	8.2
10	شركة النقل بواسطة الأنابيب	6.2	وكالة التهذيب والتجديد العمراني	8.1
المجموع		267.1		492.8
نسبة الـ 10 منشات من مجموع 78 منشأة		86.5%		90.2%

جدول 8: الـ 10 منشآت عمومية الأولى مصنفة حسب نتائجها الصافية السلبية(بالمليون دينار):

النتائج الصافية السلبية				
الرتبة	المنشأة	2017	المنشأة	2018
1	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	-1193.7	الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	-2093.5
2	الشركة التونسية لصناعات التكرير	-429.9	الشركة التونسية لصناعات التكرير	-1159.5
3	شركة الخطوط التونسية	-206.6	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	-234.6
4	شركة نقل تونس	-167.3	شركة نقل تونس	-187.5
5	الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	-144.8	شركة فسفاط قفصة	-130.8
6	شركة فسفاط قفصة	-128.9	المجمع الكيميائي التونسي	-108.8
7	المجمع الكيميائي التونسي	-122.2	شركة الخطوط التونسية	-96.8
8	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	-82.2	الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	-91.1
9	ديوان الأراضي الدولية	-51.9	ديوان الحبوب	-76.0
10	الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	-49.6	شركة تونس للطرقات السيارة	-73.1
المجموع		-2576.9		-4251.7
نسبة الـ 10 منشات من مجموع 78 منشأة		85.4%		89.6%

الجزء الثاني:
تحليل للوضعية الماليّة لعيّنة مكونة من 33 منشأة عموميّة للفترة 2017 - 2019

بناءًا على المعطيات المتوفرة في القوائم الماليّة لسنة 2017، تم اختيار عيّنة تتكون من 33 منشأة عموميّةم ن مجموع 110 منشأة عمومية تضم :

- ✓ 5 منشآت عمومية تنشط في القطاع المالي و ما شابهه تشمل على 3 بنوك عمومية إلى جانب كل من الديوان الوطني للبريد وصندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية ،
- ✓ 3 صناديق اجتماعية،
- ✓ 4 منشآت عموميّة وهي:

مصنع التبغ بالقيروان MTK،

الشركة التونسية لصناعة الحديد ELFOULEDH،

شركة اتصالات تونس TUNISIE TELECOM،

الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق SNCPA،

تم اختيار عينة تضم 21 منشأة عمومية من مجموع 71 منشأة عمومية تنشط في قطاعات مختلفة وتعتبر الأهم بالإستناد إلى 09 مؤشرات مفصلة كما يلي:

جدول 9: نسب قيم مؤشرات الـ 21 منشأة مقارنة بمؤشرات الـ 71 منشأة

	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	ايرادات الاستغلال	أعباء الاستغلال	منح الاستغلال	نتيجة الاستغلال الايجابية	نتيجة الاستغلال السلبية	الأرباح	الخسائر
مجموع الـ 21 منشأة (م.د)	70261	2437,71	22191,74	22624,62	1683.18	604,46	-1050,30	185,23	-2775,73
مجموع 71 منشأة (م.د)	89350	2963,31	23906,94	24318,75	1790.00	721,09	-1145,85	289,48	-2897,87
نسبة الـ 21 منشأة من مجموع 71	78,6%	82,3%	92,8%	93,0%	94.0%	83,8%	91,7%	64,0%	95,8%

جدول 10: منهجيةاختيار العيّنة

	العدد		التفصيل
العدد الجملي للمنشات العموميّة	110		-
المنشات العموميّة المكونة للعيّنة	33	القطاع المالي وشبه المالي	✓ 03 بنوك عمومية، ✓ 03 صناديق إجتماعية، ✓ 01 البريد التونسي، ✓ 01 صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.
		بقية القطاعات	✓ 04 **منشات عمومية:** – مصنع التبغ بالقيروانMTK، – الشركة التونسية لصناعة الحديدELFOULEDH، – شركة اتصالات تونسTUNISIE TELECOM، – الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورقSNCPA.
			✓ 21 منشأة عموميّة تم اختيارها وفقا لأهمية مؤشراتها الماليّة مقارنة ببقية الـ71 منشأةعموميّة المتبقية.
المنشات التي تم استثناؤها	27		✓ 02 **بنوك عموميّة:** البنك التونسي للتضامن، وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
			✓ **06** [1] **إحداثات جديدة:** ✓ **01** [2] **متوقفة عن النشاط:** ✓ **15** [3] **منشأة لم يتم التوصل بقوائمها المالية:** ✓ **03** [4] **منشآت عموميّة تأخرت في إعداد قوائمها المالية:**
طريقة احتساب أساسالعيّنة	**71=110(العدد الجملي للمنشآت) - 08 (عدد المنشات الناشطة في القطاع المالي وما شابهه) - 4 (MTK+Elfouledh+Tunisie Telecom+SNCPA) - 27 (عدد المنشات التي تم استثناؤها)**		

[1]شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين وشركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين وشركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بجندوبة وشركة التنمية والاستثمار بتطاوين وشركة

خدمات التنمية متعددة الاختصاصات بقرقنة.

[2]مركز الدراسات والبحوث الجوية.

[3]الشركة التونسية للسكر،الشركة الجهوية للنقل بالساحل، الشركةالجهوية للنقل بولاية قابس، الشركة الجهوية للنقل بولاية الكاف، الشركة الجهوية للنقلب ولايةجندوبة، الشركة الجهوية للنقل بولاية باجة، الشركة الجهوية للنقل بولاية قفصة، الشركة التونسية لتربية الدواجن، الشركة الوطنية لحماية النباتات، الوكالة البلديّة للخدمات البيئية، الوكالة البلديّة للتصرّف، شركة الترفيه السياحي، الشركة التونسية لتنمية القولف، الشركة التونسية لسياحة الشباب، الشركة الوطنية للنقل بين المدن (ضبطت هذه القائمة بتاريخ **17 أوت 2020**).

[4]الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر والتلفزة التونسية وديوان الاسرة والعمران البشري

جدول 11: قائمة المنشآت العموميّة المكونة للعيّنة الخاصة بالتقرير

SONEDE	23	STIR	12	STB	1
ONAS	24	SNDP	13	BNA	2
OCT	25	TRANSTU	14	BH	3
RNTA	26	SNCFT	15	POSTE	4
MTK	27	TUNISAIR	16	CPSCL	5
GCT	28	OACA	17	TUNISIE AUTOROUTES	6
CPG	29	CTN	18	CNSS	7
PCT	30	OMMP	19	CNRPS	8
ELFOULEDH	31	OFFICE DES CEREALES	20	CNAM	9
SNCPA	32	ONH	21	STEG	10
TUNISIE TELECOM	33	OTD	22	ETAP	11

الباب الأول: المنشآت العمومية الناشطة في القطاع المالي وما شابهه :

تساهم الدولة في رأس مال عدة مؤسسات ناشطة في القطاع المالي من أهمها البنوك العمومية الثلاثة الكبرى وهي الشركة التونسية للبنك وBH بنك والبنك الوطني الفلاحي بالإضافة إلى الديوان الوطني للبريد وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

I. البنوك العمومية:

يبرز الجدول التالي أهم المؤشرات المتعلقة بالشركة التونسية للبنك و BH بنك والبنك الوطني الفلاحي.

جدول 12: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لثلاث بنوك عمومية:

المنشأة	المؤشر	الموارد البشرية		المؤشرات المالية					الكسور المالية					
		عدد الأعوان	أعباء الأعوان	مجموع الأصول	التعهدات	الودائع	الناتج البنكي الصافي	النتيجة الصافية	مؤشر الاستغلال	نسبة الديون المصنفة	تغطية الديون المصنفة بالمدخرات	نسبة الملاءة المالية (نسبة دنيا 10%)	TIER 1 (نسبة دنيا 7 %)	LCR(نسبة دنيا 80% في 2017 و 90% في 2018 و100% بداية من 2019)
	الوحدة	عون	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	%	%	%	%	%	%
الشركة التونسية للبنك	2017	2051	141,5	9 050	6114	5963	390	51,7	49,9	24,4	80,2	11,5	7,7	88,3
	2018	1855	143,3	10520	7133	6357	473	80,8	46,4	20,7	75,4	10,4	7,5	96,9
	2019	1928	150,6	11302	7978	7371	601	157,3	39	18,3	75,4	12,6	9,2	142,8
البنك الوطني الفلاحي	2017	2518	179,3	10690	8726	7633	444	199	49,7	18,4	57,5	12,4	8	107
	2018	2413	196,3	11663	9322	7800	553	175	48	17,2	59,3	14,7	9,9	181,2
	2019	2305	212,8	13015	10447	8537	654	123	44.3	16,9	63,6	18,2	14,4	176,6
بنك BH	2017	1792	124,3	9 988	7735	5942	385	115	43	13	80	10,9	7,9	87,3
	2018	1753	125,3	11912	9118	6551	456	136	41,5	11,4	77,8	10,5	7,6	101,6
	2019	1691	133 ,8	12208	9647	6879	493	142	41,9	12,5	76,4	11,14	8,5	100,4

1. الشركة التونسية للبنك:

أحدثت الشركة التونسية للبنك في 18 جانفي 1957 وهي شركة خفية الاسم بنكية تونسية وتخضع لإشراف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار ويبلغ رأسمالها 776,9 م.د تساهم فيه الدولة وبقية المساهمين العموميين بنسبة 83,3 %.

1.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- سجل عدد الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 3,9% مقارنة بسنة 2018 وانخفاضا بنسبة 6% مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك إلى القيام بانتدابات في مقابل استكمال تنفيذ مخطط التطهير الاجتماعي المتمثل في تسريح 378 عون: 136 عون في موفى

2017 و75 عون في شهر ماي 2018 و75 عون في شهر سبتمبر 2018 و92 عون في شهر فيفري 2019.

- بلغت أعباء الأعوان سنة 2019ما قيمته 150,6م.د. مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 5,1% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 6,4% مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك لاحتساب منحة المغادرة ضمن أعباء أعوان البنك وإلى الزيادات القانونية في الأجور وإلى الانتدابات.

2.1. أهم المؤشرات المالية:

- بلغ مجموع أصول البنك خلال سنة 2019ما قيمته 11302 م.د مسجلا بذلك تطورا بنسبة 7,4% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 24,9%مقارنة بسنة 2017ويعود هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع قيمة التعهدات التي بلغت سنة 2019 ما قيمته 7978م.د مقابل 7133 م.د سنة 2018 و6114 م.د سنة 2017.

- شهدت قيمة الودائع سنة 2019 تطورا بنسبة 16% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 23,6% مقارنة بسنة 2017.

- في موفي سنة 2019 بلغ الناتج البنكي الصافي 601 م.د ليسجل بذلك زيادة بـ 128 م.د أي بنسبة 27,1% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك بالأساس إلى تطور الهامش الصافي للفوائد بقيمة 108,3 م د.

- بلغت النتيجة الصافية سنة 2019 ما قيمته 157,3 م د مسجلة تطورا هاما بنسبة 94,7% مقارنة بسنة 2018.

3.1. أهم الكسور المالية:

- بلغ مؤشر الاستغلال سنة 2019 نسبة 39% مسجلا تراجعا مقارنة بسنة 2018 حيث كان يبلغ نسبة 46,4% ويعود ذلك لانخفاض نسق تطور الأعباء العملية (6,8%) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (27,1%).

- سجل خلال سنة 2019 تراجعا في نسبة الديون المصنفة حيث بلغت 18,3% مقابل 20,7% سنة 2018 و% 24,4 سنة 2017 وتمثل ديون القطاع السياحي الجزء الأهم من الديون المصنفة للبنك.

- ارتفع مؤشر الملاءة المالية خلال سنة 2019 ليبلغ نسبة 12,6% مقابل 10,4% سنة 2018 و11,5% سنة 2017 مبتعدا بذلك من النسبة الدنيا القانونية (10 %)، كما ارتفع مؤشر TIER 1 (نسبة دنيا 7%) ليبلغ 2,9% سنة 2019 مقابل 7,5% سنة 2018 و7,7% سنة 2017.

- بلغ مؤشر تغطية السيولة قصير المدى (LCR) نسبة 142,8% في شهر ديسمبر 2019 مقابل نسبة 96,9% في شهر ديسمبر 2018 و88,3% في شهر ديسمبر 2017 ويعود ذلك إلى ارتفاع نسق تطور الأصول السائلة عالية الجودة مقارنة بنسق تطور صافي التدفقات النقدية المدفوعة.

2. البنك الوطني الفلاحي:

أحدث البنك الوطني الفلاحي في 31 ماي 1959 وهو شركة خفية الاسم بنكية

تونسية وتخضع لإشراف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار،ويبلغ رأسماله 320 م.دفي موفى سنة 2019 بعد أن كان 176 م.د. في سنة 2018 وذلك على إثر الترفيع فيه حيث ساهمت الدولة في العملية عن طريق المقاصة بديون مالية ثابتة حلّ أجلها ومعلومة المقدار تجسيما للفصل عدد 28 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019. وتبلغ مساهمة الدولة والمساهمين العموميين فيه نسبة 50,23%.

1.2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- سجل عدد الأعوان سنة 2019 انخفاضا بنسبة 4,5% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 8,5% مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك إلى المغادرات في إطار التقاعد.
- سجلت أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 8,4% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 18,7% مقارنة بسنة 2017.ويعود ذلك إلى الزيادات القانونية في الأجور.

2.2. أهم المؤشرات المالية:

- بلغ مجموع أصول البنك خلال سنة 2019 ما قيمته 13015م.د مسجلا بذلك تطورا بنسبة 11,6% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 21,7% مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع قيمة التعهدات التي بلغت سنة 2019 ما قيمته 10447م.د أي بتطور بنسبة 12,1% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 19,7% مقارنة بسنة 2017.
- بلغت الودائع سنة 2019 ما قيمته 8537م.د مسجلة بذلك ارتفاع بنسبة 9,4% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 11,8% مقارنة بسنة 2017.
- بلغ الناتج البنكي الصافي لسنة 2019 ما قيمته 654م.د ليسجل زيادة بقيمة 101م.د أي بنسبة 18,3% مقارنة بسنة 2018 ويعود بالأساس إلى تطور جميع مكوناته وخاصة الهامش الصافي للفوائد الذي تطور بقيمة 73,9 م.د.
- رغم التطور الناتج البنكي الصافي، فقد تراجعت النتيجة الصافية للبنك خلال سنة 2019 بنسبة 29,7% مقارنة بسنة 2018 أي بتراجع بقيمة 52 م.د. لتبلغ 123م.د نظرا للأعباء الاستثنائية المرتبطة بعملية الترفيع في رأس مال البنك.

3.2. أهم الكسور المالية:

- بلغ مؤشر الاستغلال خلال سنة 2019 نسبة 44,3% مسجلا بذلك تراجعا مقارنة بسنة 2018 حيث كان يبلغ نسبة 48%، ويعود ذلك لانخفاض نسق تطور الأعباء العملية (9,1%) مقارنة بنسق تطور الناتج البنكي الصافي (18,3%).
- سجل خلال سنة 2019 تراجعا في نسبة الديون المصنفة حيث بلغت 16,92% مقابل 17,2% سنة 2018 و18,4% سنة 2017 ويعود ذلك إلى ارتفاع المستحقات المنتجة وتراجع المستحقات غير المنتجة.
- ارتفع مؤشر الملاءة المالية خلال سنة 2019 ليبلغ نسبة 18,2% مقابل 14,7% سنة 2018 و12,4% سنة 2017 مبتعدا بذلك عن النسبة الدنيا القانونية. ويعود ذلك

إلى تحسن جودة التعهدات إضافة إلى التطور الإيجابي في الأموال الذاتية للبنك وخاصة إثر عملية الترفيع في رأس المال. كما ارتفع مؤشر TIER 1 ليبلغ 14,4% سنة 2019مقابل 9,9% سنة 2018 و 8% سنة 2017.

- بلغ مؤشر تغطية السيولة القصير المدى (**LCR**) نسبة 176,6% في أواخر شهر ديسمبر 2019 مقابل نسبة 181,2% في شهر ديسمبر 2018 و**107,1%** في شهر ديسمبر 2017 ويفسر تغير هذا المؤشر الشهري بتطور الأصول السائلة عالية الجودة بنسق أرفع من تطور التدفقات النقدية المدفوعة.

3. BH بنك :

BH بنك هو شركة خفية الاسم بنكية تونسية تأسست سنة 1974 في شكل صندوق وطني للادخار السكني قبل أن يتحول إلى بنك سنة 1989 وتخضع لإشراف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار. ويبلغ رأس مال BH بنك 238 م.د وتساهم فيه الدولة وباقي المساهمين العموميين بنسبة 55,6%.

1.3. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

سجل عدد الأعوان سنة 2019 انخفاضا بنسبة 3,5% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 5,6% مقارنة بسنة 2017، ويعود ذلك أساسا إلى تقدم تنفيذ برنامج التسريح الإرادي للموظفين حيث تم تسريح دفعة أولى بعنوان سنة 2016 تهم 169موظفا و تسريح 40 موظف بعنوان 2018 و20 موظفا بعنوان 2019.

رغم انخفاض عدد الأعوان بلغت أعباء الأعوان سنة 2019 ما قيمته 133,8م.د. مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 6,8% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 7,6% مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك أساسا لاحتساب منحة المغادرة الإرادية ضمن أعباء أعوان البنك وإلى الزيادات القانونية في الأجور.

2.3. أهم المؤشرات المالية:

- بلغ مجموع أصول البنك خلال سنة 2019 ما قيمته 12208م.د مسجلا بذلك تطورا بنسبة 2,5% مقارنة بسنة 2018 مقابل نسبة تطور بين سنة 2018 و2017 بـــ 19,3% ويعود هذا التقلص الملحوظ في نسق تطور الأصول بالأساس إلى انخفاض حجم التمويلات المسندة سنويا بين سنة 2019 و2017 حيث بلغت قيمة التعهدات على الحرفاء الإضافية سنة 2019 ما قيمته 529 م د مقابل 1383م.د سنة 2018.

- سجّلت قيمة الودائع سنة 2019 ما قيمته 6879 م د أي بنسبة تطور بنسبة 5% مقابل نسبة تطور بين سنة 2018 و2017 بنسبة 10,2% ويعود هذا الانخفاض في نسق تطور الودائع إلى نقص توفر السّيولة بالقطاع البنكي.

- في موفي سنة 2019 بلغ الناتج البنكي الصافي 493م د ليسجل بذلك زيادة بـ 37م. د أي بنسبة 8,1% مقارنة بسنة 2018 مقابل نسبة تطور بين سنة 2018 و2017 بـــ 18,4% ويعود هذا التقلص الملحوظ في نسق تطور الناتج البنكي الصافي بالأساس إلى تقلص الربح الصافي على محفظة المساهمات بـــ 27,1 م د.

- بلغت النتيجة الصافية سنة 2019 ما قيمته 142 م د مسجلة ارتفاعا طفيفا بنسبة 4,4% مقارنة بسنة 2018

3.3. أهم الكسور المالية:

- بلغ مؤشر الاستغلال سنة 2019 نسبة 41,9% مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2018حيث بلغ نسبة 41,5% ويعود ذلك لتطور الأعباء التشغيلية والناتج البنكي الصافي بنفس النسق تقريبا.
- سجّلت نسبة الديون المصنفة خلال سنة 2019 ارتفاعا حيث بلغت 12,5% مقابل 11,4% سنة 2018 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع حجم الديون المصنفة بـ 140 م د أي بنسبة 10,4%.
- ارتفع مؤشر الملاءة المالية خلال سنة 2019 ليبلغ نسبة 11,14%مقابل 10,5% سنة 2018 و10,9% سنة 2017 مبتعدا بذلك من النسبة الدنيا القانونية (10%)، كما ارتفع مؤشر TIER 1 (نسبة دنيا 7%) ليبلغ 8,5% سنة 2019 مقابل 7,6% سنة 2018 و7,9% سنة 2017 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع الأموال الذاتية بـ113,8 م د.
- بلغ مؤشر تغطية السيولة قصير المدى (LCR) نسبة 100,4% (نسبة دنيا 100%) في شهر ديسمبر 2019 مقابل نسبة 101,6% في شهر ديسمبر 2018 و87,3% في شهر ديسمبر 2017 ويعود ذلك أساسا إلى التقلص الملحوظ في العجز المسجل على مستوى الخزينة وبالتالي تراجع البنك في طلب إعادة التمويل من البنك المركزي التونسي.

II. المنشآت العمومية الأخرى الناشطة في القطاع شبه المالي:

يبرز الجدول التالي أهم المؤشرات المتعلقة بنشاط الديوان الوطني للبريد وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

جدول 13: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للمنشآت العمومية الأخرى الناشطة في القطاع شبه المالي:

المنشأة	المؤشر	الموارد البشرية		مؤشرات النشاط			المؤشرات المالية							الاستثمارات		المديونية
		عدد الأعوان	أعباء الأعوان	عدد بطاقات الدفع	عدد حسابات الادخار البريدي		إيرادات الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	الأعباء/ الإيرادات	النتيجة الصافية	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية	منح الاستثمار	قيمة الاستثمارات	مجموع المديونية
		عون	م.د	ألف	عدد	م.د	م.د	م.د	م.د	%	م.د.	م.د.	م.د.	م.د	م.د	م.د
الديوان الوطني للبريد	2017 وقتي	9601	305	1057,9	3755,2	4980,4	375,4	405,7	- 30,3	108,1	15,5-	- 78,3	194,4	-	40,4	124,9
	2018 وقتي	9332	329,1	2127,4	3893,1	5643,8	408,9	441,6	- 32,7	108	- 13,8	- 93,9	204,8	20	38,1	136
	2019 وقتي	9263	340,8	2389,1	4006,8	6220,1	448,8	462,4	-13,6	103	-3	-107,7	190	-	25	119,4
					الموافقات المبدئية	المصادقات النهائية										
					عدد	م.د	عدد	م.د								
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	2017	159	5,6	401	120,5	460	141,1	29,9	20,4	9,5	68,2	22,6	221	330,4	59,2	71,6	149,9
	2018	171	6,1	319	73	362	92,1	30,6	16,8	13,8	54,9	31,4	241,4	361,8	182,2	43,6	139,3
	2019 وقتي	169	6,8	416	205,9	379	157,2	31,3	18,2	13,1	58,1	44,9	271,3	406,8	150,9	37,8	178

4. الديوان الوطني للبريد:

أحدث الديوان الوطني للبريد بمقتضى الأمر عدد 1305 لسنة 1998 المؤرخ في 15 جوان 1998 وقد تم تنقيحه بالأمر عدد681 لسنة 2016 المؤرخ في 3 جوان 2016 وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية تحت إشراف وزارة تكنولوجيات الاتصال ويخضع نشاطه لمجلة البريد المحدثة بالقانون عدد 38 لسنة 1998 المؤرخ في 2 جوان 1998.

عهد للديوان الوطني للبريد عديد المهام من أهمها:

- **الأنشطة البريدية:** تجميع ونقل وتوزيع المراسلات والطرود، تجميع ونقل وتوزيع بعائث البريد السريع، تأمين خدمات الطباعة والبريد اللامادي وصنع الطوابع البريدية.
- **الأنشطة المالية:** إيداع وسحب الأموال: الحسابات البريدية الجارية وحسابات الادخار، تحويل الأموال، توفير خدمات صرف العملة وتوفير خدمات الوساطة في مجال التأمين.

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

- سجل عدد بطاقات الدفع للديوان الوطني للبريد سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 101% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 2127,4 ألف بطاقة سنة 2018 ويعود ذلك لاعتماد بطاقات الدينار الإلكتروني من قبل كافة مؤسسات التمويل الصغير وإحداث بطاقات بريدية جديدة لمختلف الفئات العمرية من شباب ومتقاعدين بما يتماشى مع احتياجاتهم مما ساهم في الترفيع من العدد الجملي للبطاقات وعدد المعاملات.

- ومن المحتمل أن يشهد عدد بطاقات الدفع سنة 2019 ارتفاعا يقدر بـ261,6 ألف بطاقة مقارنة بسنة 2018.

- سجل عدد حسابات الادخار البريدي سنة 2018ارتفاعا بنسبة 3,6% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 3893,1 ألف حساب سنة 2018 وبرصيد يبلغ 5643,8م.د ومن المحتمل أن يشهد عدد حسابات الادخار سنة 2019 ارتفاعا يقدر بـ 113,7 حساب جديد ومن المحتمل أن يبلغ رصيد حسابات الادخار سنة 2019 مبلغا قدره 6220,1م.د ويعود ذلك للترفيع في نسبة الفائدة الموجهة للادخار والذي ساهم في ارتفاع المبالغ المودعة لدى البريد التونسي.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الديوان الوطني للبريد 9332 عونا سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة % 2,8 بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة إحالة عدد من الأعوان على التقاعد مقابل إنتدابات نسبيا ضعيفة ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 9263 عونا سنة 2019 أي بنقص 69 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة إلحاق بعض الأعوان خارج الديوان إضافة لانخفاض عدد الأعوان المتعاقدين.

- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة % 7,9 سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 24,1م.د نتيجة الزيادات القانونية في الأجور والزيادات في المنح الخصوصية والترقيات ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة % 3,56 مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 340,8م.د..

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- عرف الديوان الوطني للبريد سنة 2018 تدهورا على مستوى نتيجة استغلاله بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة % 7,9 وبقيمة 2,4م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الديوان أقل من تطور أعباء استغلاله حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الديوان سنة 2018 ما قيمته 441,6م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة % 8,9 أي ما قيمته 35,9م.د في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال الديوان سنة 2018 ما قيمته 408,9م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة % 8,9 أي ما قيمته 33,5م.د ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار أهم المنتجات والخدمات البريدية وتطوير خدمات مالية رقمية جديدة بالإضافة لتطور عدد بطاقات الدفع للبريد التونسي.

- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 13,6 - م.د سنة 2019 مسجلة تقلصا بنسبة

58,4 % مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك لارتفاع إيرادات الاستغلال بنسبة 9,8 % لتبلغ 448,8م.د سنة 2019 كما شهدت أعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 4,7% لتبلغ 462,4م.د سنة 2019 .

- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت تقلصا بنسبة 11% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 13,8 - م.د سنة 2018 ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية سنة 2019 ما قيمته 3- م.د ويعود ذلك أساسا للتحسن الطفيف المسجل على مستوى نتيجة استغلال الديوان الوطني للبريد التونسي .
- كما بلغت مجموع الأموال الذاتية للديوان سنة 2018 ما قيمته 204,8م.د مقابل 194,4م.د سنة 2017 مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 10,3م د ، أي بنسبة قدرها 5,3%، ويرجع هذا الارتفاع أساسا الى :

✓ ارتفاع منح الاستثمار خلال نفس الفترة بمبلغ قدره 24.1 م د

✓ انخفاض النتائج المؤجلة خلال نفس الفترة بمبلغ قدره 15,5م د

في حين من المحتمل إن تبلغ الأموال الذاتية مع موفي سنة 2019 ما قيمته 190م.د.

4.1. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل الديوان الوطني للبريد 38,1م.دمع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 5,6% بالمقارنة مع سنة 2017 .
- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قيمته 25م.د. وقد تم تمويل الاستثمارات بالاعتماد على الموارد الذاتية رغم رصد اعتمادات من ميزانية الدولة لفائدة الديوان والذي أدى إلى تسجيل عجز في خزينة الديوان وصعوبة في الإيفاء بمختلف التعهدات تجاه المزودين.

5.1. المديونية:

- بلغت مديونية الديوان الوطني للبريد سنة 2018 ما قيمته 136م.د مقابل 124,9 م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 8,8% حيث مثلت مديونية الديوان تجاه الدولة 32,7% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 44,5م.د في حين انخفضت مديونية الديوان الوطني للبريد تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 33,2م.د سنة 2018 مقابل 46,1 م.د سنة 2017 مسجلة انخفاض بنسبة 27,9% في المقابل سجلت مديونية الديوان تجاه المنشآت العمومية ارتفاعا سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 17% حيث بلغت مديونية الديوان تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز ما قيمته 1,1م.د سنة 2018.
- من المحتمل أن تبلغ مديونية الديوان الوطني للبريد سنة 2019 ما قيمته 119,4م.د مسجلة انخفاضا بنسبة 12,2% مقارنة بسنة 2018 حيث مثلت مديونية الديوان تجاه الدولة 41,6% من مجموع مديونيتها سنة2019 بقيمة جملية تساوي 49.7م.د حيث انخفضت مديونية الديوان تجاه المزودون الخواص بنسبة 31,6% لتبلغ 33,3م.د سنة 2019 أما بالنسبة للمنشآت العمومية فقد عرفت مديونية الديوان انخفاضا لتبلغ 5,8م.د كما انخفضت مديونته تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 30,6م.د سنة 2019.

5. صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية:

أحدث صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليةبمقتضى القانون عدد 37 المؤرخ في 14 ماي 1975، وهي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية وتخضع لإشرافوزارة الشؤون المحلية والبيئة.

- عهد لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليةعدة مهام أهمها:

  - تمويل المخططات الاستثمارية للجماعات المحلية عن طريق إسناد القروض والتصرف في المساعدات في إطار تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

1.2. أهم مؤشرات النشاط:

- سجل عدد المشاريع التي تحصلت على الموافقات المبدئية سنة 2018 تراجعا بنسبة % 20,4 بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 319 مشروعا سنة 2018 وبقيمة تقدر بـ 73م.د، ويعود ذلك إلى تراجع عدد المشاريع الممولة عن طريق المساعدات الموظفة لتهذيب الأحياء الشعبية.

- ومن المحتمل أن يشهد عدد المشاريع التي تحصلت على الموافقات المبدئية سنة 2019 ارتفاعا يقدر بـ 97 مشروع مقارنة بسنة 2018 حيث من المحتمل أن تبلغ القيمة الجملية للموافقات المبدئية للمشاريع سنة 2019 مبلغ قدره 205,9م .د وذلك نتيجة ارتفاع عدد المشاريع الممولة عن طريق المساعدات الموظفة لتهذيب الأحياء الشعبية و القروض بعنوان الصفقة المجمعة لاقتناء المعدات.

- سجل عدد المشاريع التي تحصلت على المصادقات النهائية سنة 2018 تراجعا بنسبة % 21,3 بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 362 مشروع سنة 2018 وبقيمة تقدر بـ 92,1 م. د، ويعود ذلك إلى تراجع عدد المشاريع الممولة عن طريق المساعدات الموظفة لتهذيب الأحياء الشعبية.

- ومن المحتمل أن يشهد عدد المشاريع التي تحصلت على المصادقات النهائية سنة 2019 ارتفاعا يقدر بـ 17 مشروع مقارنة بسنة 2018 لتبلغ قيمتها الجملية 157,2 م.د وذلك نتيجة ارتفاع عدد المشاريع الممولة عن طريق القروض وخاصة بعنوان الصفقة المجمعة لاقتناء المعدات.

2.2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الصندوق 171 عونا سنة 2018 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 7,5% بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك نتيجة انتداب 7 إطارات و5 أعوان (حراسة وتنظيف وعون فني وعون إداري) ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 169عون سنة 2019، أي بنقص عونين مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة إلحاقهما خارج الصندوق.

- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 8,9% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 0,5م د نتيجة الزيادة السنوية في الأجور والانتدابات وبعض الترقيات في الصنف والخطط الوظيفية ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 11,4% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 6,8م د.

3.2. أهم المؤشرات المالية:

- عرف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية سنة 2018 ارتفاعا على مستوى نتيجة استغلاله بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 45,2 % وبقيمة 4,3م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الشركة أكثر من تطور أعباء استغلاله حيث بلغ مجموع أعباء استغلال صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية سنة 2018 ما قيمته16,8 م.د مسجلة بذلك انخفاضا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 17,6 % أي ما قيمته 3,6م.د في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال الصندوق سنة 2018 ما قيمته30,6 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 2,3 % أيما قيمته 0,7م.د ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع قيمة استرداد المدخرات.
- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 13,1م.د سنة 2019 مسجلة انخفاضا بنسبة 5 % مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك لارتفاع أعباء الاستغلال بنسبة 8,3% لتبلغ 18,2م.د سنة 2019، كما شهدت إيرادات الاستغلال ارتفاعا بنسبة 2,3% لتبلغ 31,3م.د خلال نفس الفترة.
- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 39% مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك لارتفاع نتيجة الاستغلال وفوائد التوظيف التي بلغت 17,4م.د سنة 2018 ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية سنة 2019 ما قيمته 44,9م.د ويعود ذلك لارتفاع فوائد التوظيف التي بلغت 29,6م.د وارتفاع مرابيح الصرف التي بلغت 2,2م.د مما اثر ايجابيا على التوازنات المالية للشركة.
- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 9,5% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 361,8 م.د مقابل 330,4 م.د سنة 2017 ويرجع هذا لارتفاع النتيجة الصافية إضافة لارتفاع النتائج المؤجلة والتي بلغت 241,3م.د خلال سنة 2018 ومن المحتمل أن تسجل مجموع الأموال الذاتية سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 12,4% مقارنة بسنة 2018 أي ما قيمته 406,8 م.د.

4.2. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية 43,6 م.د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 39,1% بالمقارنة مع سنة 2017.
- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قيمته 37,8م.د مقسمة كما يلي :
  - الاستثمارات الممولة على كاهل الصندوق بقيمة 8,4 م.د.
  - الاستثمارات الممولة على كاهل البنوك الأجنبية بقيمة 29,4 م.د.

5.2. المديونية:

- بلغت مديونية صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية سنة 2018 ما قيمته 139,3م.د مقابل 149,9م.د سنة 2017 مسجلة انخفاضا بنسبة 7% حيث مثلت مديونية الصندوق تجاه الدولة 14,2% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية

تساوي 19,8م.د واتجاه البنوك بنسبة 85% أي بقيمة تساوي 118,5 م.د في حين ارتفعت مديونية الصندوق تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 0,35م.د سنة 2018 مقابل 0,24م.د سنة 2017 بنسبة 45,8% .

- من المحتمل أن تبلغ مديونية صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية سنة 2019 ما قيمته 178 م.د مسجلة ارتفاعا بنسبة 27,7% مقارنة بسنة 2018 حيث انخفضت مديونية الصندوق تجاه الدولة بنسبة 8,5% في حين سجلت مديونية الصندوق تجاه البنوك ارتفاعا بنسبة 34% لتبلغ 159م.د سنة 2019 أما بالنسبة للمنشآت العمومية فقد عرفت مديونية الصندوق ارتفاعا طفيفا لتبلغ 0,18 م.د وخاصة تجاه الصناديق الاجتماعية حيث بلغت 0,26م.د سنة 2019.

الباب الثاني: الصناديق الاجتماعية:

تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على ثلاثة صناديق اجتماعية وهي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين على المرض.

وسيتطرق هذا الباب إلى الوضعية المالية والتشغيلية للثلاثة صناديق الاجتماعية.

جدول 14: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للصناديق الاجتماعية:

المنشأة	المؤشر	مؤشرات النشاط				الموارد البشرية		المؤشرات المالية						الاستثمارات	المديونية				
		عدد المؤجرين المنخرطين	عدد المضمونين الاجتماعيين والمنخرطين النشيطين	(عدد المنتفعين (بجراية	مجموع الإيرادات الفنية	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	إيرادات الاستغلال الفنية	أعباء الاستغلال الفنية	نتيجة الاستغلال	منحة الدولة أو المساهمة الاجتماعية التضامنية	النتيجة الصافية	الأموال الذاتية	قيمة الاستثمارات	الصناديق الاجتماعية	الدولة	المؤسسات والمنشآت العمومية	البنوك	مجموع المديونية
	الوحدة	ألف منخرط	ألف منخرط	ألف منتفع	م.د	عون	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2017	165	2345	787	2794	5198	133,3	2794	3088	- 527	0	- 525	147	7,9	1247	0	0	0	1247
	2018	168	2364	822	3080	5206	143,6	3080	3412	-533	0	-530	-384	10,9	1712	0	0	0	1712
	محتمل 2019	170	2401	871	3495	5037	144,1	3495	3817	-699	0	-700	- 1084	16,5	2452	0	0	0	2452
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	2017	-	782	359	3629	1512	52,9	3629	4380	- 811	500	- 182,8	- 1030,7	31,9	1949	33,9	0	13,2	2259,7
	2018	-	766	382	3944	1459	55,3	3944	4857	- 991	200	- 787,4	- 1818,5	32,5	1922,9	326,1	0	63,3	3021,1
	محتمل 2019	-	764	392	4764	1433	55,7	4764	5728	- 1113	450	- 661,2	- 2479,5	40,3	2138,7	505,1	0	206,5	4010,6
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	2017	-	3041		2835	2933	102,7	2835	2191	393,6	0	393,9	1969	13,6	0	234	783	0	1885
	2018	-	3085		3076	2876	101,6	3076	2236	535,9	0	574	2544	12,7	0	11	864	0	1815
	2019 وقتي	-	3100		3441	2885	116,7	3441	2482	735,7	0	736,1	3280,1	17,8	0	0	950	0	1945

I. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

أحدث الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمقتضى القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14ديسمبر 1960، وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية وتخضع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، عهد للصندوق عديد المهام من أهمها التصرف في جرايات التقاعد وتوابعها بالقطاع الخاص.

1. أهم مؤشرات النشاط:

- سجّل الصندوق خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 :

✓ ارتفاعا لعدد المؤجرين المنخرطين في الصندوق بنسبة 1,8% ليبلغ 168 ألف مؤجر مقابل زيادة بنسبة 5,8% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، ويعود هذا التقلص في نسق التطور أساسا إلى انعكاس الوضعية الاقتصادية ونقص المبادرة في الاستثمار في القطاع المنظم.

✓ زيادة لعدد النشيطين الأجراء المنخرطين بنسبة 0,8% ليبلغ 2364 ألف من بينهم 1290 ألف أجير في القطاع غير الفلاحي،مقابل ارتفاع بنسبة 2,9% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ويعود هذا البطء في نسق التطور إلى النقص الملحوظ في الانتداب بالقطاع الخاص مقابل ارتفاع عدد المحالين على التقاعد.

✓ تطورا لعدد المنتفعين بجراية شيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة بنسبة 4,4% ليبلغ 822 ألف نتيجة العامل الديمغرافي المتعلّق أساسا بارتفاع مؤمّل الحياة إلى 75 سنة بالإضافة إلى زيادة عدد الإحالات على التقاعد العادي والتقاعد المبكر لأسباب اقتصادية الذي بلغ 3746 حالة سنة 2018.

✓ ومن المحتمل أن يشهد الصندوق موفى 2019 مقارنة بسنة 2018:

✓ ارتفاعا لعدد المؤجرين المنخرطين في الصندوق بنسبة 1,2% ليبلغ 170 ألف مؤجر،

✓ زيادة لعدد النشيطين الأجراء المنخرطين بنسبة 1,6% ليبلغ 2401 ألف من بينهم 1321 ألف أجير في القطاع غير الفلاحي،

✓ تطورا لعدد المنتفعين بجراية شيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة بنسبة 6% ليبلغ 871 ألف نتيجة زيادة عدد المحالين على التقاعد.

2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الصندوق 5206 في موفى سنة 2018 مسجلا بذلك ارتفاعا طفيفا بـ 8 أعوان بالمقارنة مع سنة 2017 ويعود ذلك إلى التساوي النسبي بين عدد المنتدبين (228 عونا)وعدد المحالين على التقاعد والمغادرين لأسباب أخرى (220 عونا)، ومن المنتظر أن يبلغ عدد الأعوان 5037 في موفى سنة 2019 أي بنقص 169 عونا بنسبة 3,2% مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة إحالة العديد من الأعوان على التقاعد والمغادرة والإلحاق وتقلص عدد المنتدبين.

- سجّلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 7,7%سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 10,3 م د لتبلغ 143,6 م د نتيجة الزيادات في الأجور والمنح الخصوصية والكلفة الناتجة عن الترقيات والتسميات والانتدابات، ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 زيادة طفيفة بـ 0,5 م.د مقارنة بسنة 2018 لتبلغ144,1 م.د.

3. أهم المؤشرات المالية:

- عرف الصندوق سنة 2018 انخفاضا طفيفا على مستوى نتيجة الاستغلال بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 1,1% لتستقّر في حدود 533 م د سلبي، ويعود هذا الاستقرار النسبي أساسا لتحسن الاستخلاص ممّا مكّن من تحقيق معادلة بين تطور نسق الإيرادات مع نسق الأعباء، حيث بلغ حجم أعباء الاستغلال الفنية لسنة 2018 ما قيمته 3412 م.د مقابل 3088 م.د سنة 2017 مسجلا بذلك تطورا بـ 324 م.د أي بنسبة 10,5% يعود أساسا إلى الترفيع في الجرايات نتيجة الزيادة في الأجر الأدنى المهني المضمون وارتفاع عدد المنتفعين بجرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة بنسبة 4,4% ليبلغ 822 ألف منتفع، في حين بلغ مجموع إيرادات الاستغلال الفنية سنة 2018 ما قيمته 3080 م.د مقابل 2794 م.د سنة 2017 أي بزيادة قدرها 286 م.د أي بنسبة 10,2%، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى مراجعة سلّم الأجور في إطار الاتفاقيات القطاعية.

- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 699 - م.د سنة 2019 مسجلة تدهورا ملحوظا بنسبة 31,1% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك أساسا إلى الزيادة المهمة لمخصّصات مدّخرات الانخفاض في قيمة حسابات المضمونين الاجتماعيين المتوقعة في حدود 200 م د، فيما ستشهد إيرادات الاستغلال الفنية ارتفاعا بنسبة 13,5% لتبلغ 3495 م.د سنة 2019 وأعباء الاستغلال الفنية ارتفاعا بنسبة 11,9% خلال نفس الفترة لتبلغ 3817م.د سنة 2019.

- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت تقلّصا طفيفا بنسبة 0,9% مقارنة بسنة 2017 ومن المحتمل سنة 2019 أن تنخفض النتيجة الصافية إلى ما قيمته 700 - م.د بنسبة 32,1% ويعود ذلك أساسا للانخفاض المسجّل على مستوى نتيجة الاستغلال للصندوق ممّا أثر سلبا على توازناته المالية.

- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2018 تدهورا ملحوظا بنسبة 361,2% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018، ولأول مرة في تاريخ الصندوق رصيدا سلبيا ما قيمته 384 م.د مقابل 147 م.د سنة 2017 ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تراكم النتائج السلبية والتي بلغت مع موفى سنة 2018 ما مجموعه 1615 - م.د،ومن المتوقع أن تبلغ الأموال الذاتية موفى سنة 2019 ما مجموعه 1084 - م.د بانخفاض نسبته 182,3% مقارنة بسنة 2018 باعتبار النتيجة الصافية المحتملة لسنة 2019.

4. الاستثمارات:

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من طرف الصندوق 10,9 م.د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 38% بالمقارنة مع سنة 2017، ويعود ذلك بالأساس لتحسن نسق إنجاز الاستثمارات المبرمجة بالميزانية التي تتعلق أساسا باقتناء وتهيئة بناءات وتجهيزات إدارية ومكتبية لفائدة مصالحه المركزية والجهوية بما في ذلك المصحات.

بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قدره 16،5 م د ممولّة بالكامل على كاهل الصندوق مقابل 37 مليون دينار مبرمجة بالميزانية أي بنسبة إنجاز بـ 45%.

5. المديونية:

- بلغت مديونية الصندوق سنة 2018 ما قيمته 1712 م.د مقابل 1247م.د سنة 2017 مسجّلة ارتفاعا بنسبة 37,3% تتعلق حصريّا بديونه المتراكمة تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض باعتبار عدم قدرة الصندوق، بداية من سنة 2016، على تحويل كامل الاشتراكات المستخلصة لفائدة الصندوق الوطني للتأمين على المرض وذلك قصد توفير السيولة الضرورية لخلاص جرايات المتقاعدين.

- من المحتمل أن تبلغ مديونية الصندوق 2452 م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا قدره 740 م د وبنسبة 43,2% مقارنة بسنة 2018 كلّها أيضا تتعلق بالاشتراكات غير المحولة تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

II. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

أحدث الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بمقتضى القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر1975، وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية وتخضع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، عهد للصندوق عديد المهام من أهمها التصرف في جرايات التقاعد وتوابعها بالقطاع العام.

1. أهم مؤشرات النشاط:

- بلغ عدد المباشرين المنخرطين بالصندوق مع نهاية سنة 2018 ما قدره 766 ألف منخرط مقابل 782 ألف منخرط سنة 2017 أي بانخفاض بنسبة 2%، ومن المتوقع أن يبلغ موفى 2019 ما قدره 764 ألف منخرط أي بانخفاض طفيف بنسبة 0,3% مقارنة بسنة 2018 ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى :

  ✓ سياسة الدولة في الحد من الانتدابات في القطاع العام،

  ✓ الإحالة على التقاعد المبكر لأكثر من 5000 منخرط نشيط في إطار القانون عدد 51 لسنة 2017 المتعلق بضبط أحكام استثنائية للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية في قطاع الوظيفة العمومية،

  ✓ المغادرة الاختيارية للأعوان العموميين لقرابة 2000 منخرط في إطار القانون عدد 5 لسنة 2018 المتعلق بالمغادرة الاختيارية للأعوان العموميين،

- وسجل العدد الجملي للمنتفعين بجراية 382 ألف منتفع سنة 2018 مقابل 359 ألف سنة 2017 أي بزيادة قدرها 23 ألف منتفع وبنسبة 6,4%، ومن المتوقع أن يبلغ سنة 2019 ما قدره 392 ألف منتفعا أي بارتفاع قدره 10 ألف منتفع جديد وبنسبة 2,6% مقارنة بسنة 2018، ويعود هذا الانخفاض في نسق التطور خلال الفترة 2017 - 2019 إلى الترفيع في سن التقاعد بدخول القانون عدد 477 لسنة 2019 حيز التنفيذ.

2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان 1459 عونا خلال سنة 2018، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 3,5% بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة حالات المغادرة التي لم يتم تعويضها ومن المحتمل

أن يبلغ عدد الأعوان 1433 عونا خلال سنة 2019، أي بنقص 26 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة أيضا لحالات المغادرة.

- رغم انخفاض عدد الأعوان، سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 4,5% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 2,4م.د نتيجة لصرف القسط الثالث من الزيادات في الأجور بعنوان سنتي 2015 و2016 بداية من جانفي 2018ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,7% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 55,7 م.د

3. أهم المؤشرات المالية:

- عرف الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعيةسنة 2018 انخفاضا على مستوى نتيجة استغلالها بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 22,2% وبقيمة 180,1م.د، ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الصندوق أقل من تطور أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع الأعباء الفنية للصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية سنة 2018 ما قيمته 4857 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 10,9% أي ما قيمته 477 م.د في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال الفنية الصندوق سنة 2018 ما قيمته 3944م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 8,7% أي ما قيمته 315 م.د، ويعود ذلك بالأساس إلى تطور كتلة الأجور الناتج أساسا عن الزيادات العامة والخصوصية في الأجور، ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 1113 - م.د سنة 2019 مسجلة تدهورا بنسبة 12,3% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك إلى الترفيع في الجرايات (مرتبط بالزيادات العامة والخصوصية في الأجور) وارتفاع عدد المنتفعين بجراية، فيما ستشهد إيرادات الاستغلال الفنية ارتفاعا بنسبة 20,8% لتبلغ 4764 م.د سنة 2019 وأعباء الاستغلال الفنية ارتفاعا بنسبة .17,9%خلال نفس الفترة لتبلغ 5728 م.د سنة 2019.

- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت تدهورا ملحوظا بنسبة 330,7% مقارنة بسنة 2017 ومن المحتمل سنة 2019 أن تبلغ النتيجة الصافية ما قيمته 661,2 - م.د ويعود ذلك أساسا للانخفاض المسجل على مستوى نتيجة الاستغلال للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية خلال نفس الفترة ولارتفاع أعبائه المالية الناتجة بالأساس عن تمويل النقص الحاد في السيولة لاستكمال تمويل الالتزامات الشهرية الموضوعة على كاهله مما أثر سلبا على التوازنات المالية للصندوق.

- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية للصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية انخفاضا بنسبة 76,4% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 1818,5 - م.د مقابل 1030,7 - م.د سنة 2017 ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تراكم النتائج السلبية والتي بلغت مع موفى سنة 2019 ما مجموعه 2479,5-م.د .

4. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية32,5م.د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 1,9% بالمقارنة مع سنة 2017 ،

ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع الاستثمارات المالية وخاصّة القروض الشخصية المسندة للمنخرطين.

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قيمته 40,3م.د ممولّة بالكامل على كاهل الصندوق مقابل45,7م.د مبرمجة أي بنسبة إنجاز بـ.88,2%.

5. المديونية:

- بلغت مديونية الصندوق سنة 2018 ما قيمته 3021,1 م.د مقابل 2259,7 م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 33,7% حيث مثلت مديونية الصندوق تجاه الدولة 10,8%من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 326,1 م.د وتجاه البنوك بنسبة 2,1% أى بقيمة 63,3 م.د، كما ارتفعت مديونية الصندوق تجاه الصناديق الاجتماعية، خاصة الصندوق الوطني للتأمين على المرض، لتبلغ 1922,9 م.د سنة 2018 مقابل 1949م.د سنة 2017 مسجلة انخفاض بنسبة 1,3%.

- من المحتمل أن تبلغ مديونية الصندوق 4010,6م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا بنسبة 32,8% مقارنة بسنة 2018 حيث ارتفعت مديونية الصندوق تجاه الدولة بنسبة 54,9% كما سجلت مديونية الصندوق تجاه البنوك ارتفاعا بنسبة 226,2% لتبلغ 206,5 م.د سنة 2019 أما بالنسبة للصناديق الاجتماعية فقد عرفت مديونية الصندوق ارتفاعا لتبلغ 2138,7 م.د، خاصة تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض، بزيادة تقدر 215,8 م.د بنسبة 11,2%.

II. الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

أحدث الصندوق الوطني للتأمين على المرض بمقتضى القانون عدد 71 لسنة 2004 وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية وتخضع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، عهد للصندوق أساسا إدارة النظام القاعدي للتأمين على المرض وتوابعه.

1. أهم مؤشرات النشاط:

- بلغ عدد المضمونين الاجتماعيين مع نهاية سنة 2018 ما قدره 3085 ألف مقابل 3041 ألف سنة 2017 بزيادة بـ44 ألف مضمون اجتماعي جديد بنسبة 1,4% ومن المتوقع أن يبلغ موفى 2019 ما قدره 3100 ألف مضمون اجتماعي بارتفاع قدره 15 ألف وبنسبة 0,5% مقارنة بسنة 2018، مع تسجيل ارتفاع في نسبة تطور المضمونين المسجلين في المنظومة العلاجية العمومية ومنظومة استرجاع مصاريف ابتداء من سنة 2017 مقابل انخفاض في نسبة تطور المضمونين المسجلين في المنظومة الخاصة خلال نفس الفترة.

2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الصندوق 2876 عونا موفى سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 1,9% بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة ارتفاع عدد المحالين على التقاعد وتأخر إنجاز الانتدابات، و من المتوقع أن يستقر عدد الأعوان في موفى 2019 في حدود 2885 عونا أي بزيادة طفيفة تقدر بـ 9 أعوان مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة التساوي

النسبي بين عدد المغادرين والمحالين على التقاعد (63 عونا) وعدد المنتدبين الجدد (72 عونا) .

- سجلت أعباء الأعوان سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 انخفاضا بنسبة 1,1% أي ما قيمته 1,1 م.د نتيجة تقلّص عدد الأعوان، ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا ملحوظا بنسبة 14,9% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 116,7 م.د نتيجة الزيادات في الأجور والمنح الخصوصية والكلفة الناتجة عن الانتدابات والترقيات والتسميات.

3. أهم المؤشرات المالية:

- عرف الصندوق الوطني للتأمين على المرض سنة 2018 زيادة على مستوى نتيجة استغلاله بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 36,2% وبقيمة 142.3م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات الاستغلال الفنيّة سنة 2018 أكثر من نسق تطور أعباء الاستغلال الفنية، حيث بلغت أعباء الاستغلال الفنية ما قيمته 2236 م.د سنة 2018 مقابل 2191 م.د خلال سنة 2017 أي بزيادة قدرها 45 م.د وبنسبة طفيفة بـ 2,1% ويعود ذلك أساسا للاستقرار النسبي لنسق تطور المصاريف المتعلقة بأنظمة التأمين على المرض، في حين بلغ مجموع إيرادات الاستغلال الفنيّة سنة 2018 ما قيمته 3076 م د مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 241 م.د وبنسبة قيمتها 8,5% مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم اشتراكات القطاع العمومي بـ 62 م د أي بنسبة 6,1% والقطاع الخاص بـ 179 م د أي بنسبة 9,9%.

- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 735,7 م.د سنة 2019 مسجلة زيادة ما قيمتها 199,8 م د بنسبة 37,3% مقارنة بسنة 2018 ويعود تواصل نسق هذا الارتفاع الملحوظ أساسا إلى تطور النتيجة الفنية الخام التي من المتوقع أن تبلغ موفى 2019 ما قيمته 952 م د.

- وتبعا لما سبق فإن النتيجة الصافية لسنة 2018 بلغت 574 م د مسجلة زيادة ملحوظة بقيمة 180,1 م.د بنسبة 45,7% مقارنة بسنة 2017 تفسّر أساسا بالتطور المهم للنتيجة الفنية الخام، ومن المتوقع أن تبلغ النتيجة الصافية 736,1 م.د موفى سنة 2019 أي بارتفاع قيمته162,1 م.د أي بنسبة 28,2% مقارنة بسنة 2018 نتيجة أيضا للفائض الفني المتعلق بنظام التأمين على المرض.

- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية للصندوق الوطني للتأمين على المرض ارتفاعا بنسبة 29,2% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 2544 م.د مقابل 1969 م.د سنة 2017 ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى تراكم النتائج الإيجابية،ومن المتوقع أن تبلغ الأموال الذاتية موفى سنة 2019 ما مجموعه 3280 م.د بزيادة نسبتها 28,9% باعتبار النتيجة الصافية المحتملة لسنة 2019.

4. الاستثمارات:

- بلغ حجم الاستثمارات سنة 2018 ما يقارب 12,7م.د مسجّلا انخفاضا قدره 0,9 م د أي بنسبة 6,6% نتيجة تأخر انجاز جملة من المشاريع الجديدة، فيما ستبلغ قيمة الاستثمارات خلال

سنة 2019 ما قيمته 17,8 م.د أي بزيادة بـــ5,1 م د أي بنسبة 40,2% مقارنة بسنة 2018 نتيجة مواصلة انجاز مشروع منظومة التبادل الالكتروني للمعلومات في إطار رقمنة خدمات الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

5. المديونية :

- بلغت مديونية الصندوق سنة 2018 ما قيمته 1815 م.د مقابل 1885 م.د سنة 2017 مسجلة انخفاضا بنسبة 3,7% تمثل منها الديون المتعلقة بخلاص مسدي الخدمات الصحية من القطاع الخاص والمضمونين الاجتماعيين نسبة 51,8%، أمّا بخصوص مديونية الصندوق تجاه القطاع العمومي فقد سجّلت حصة الدين تجاه الدولة من مجموع مديونية الصندوق سنة 2018 تراجعا من 12,4% سنة 2017 وبقيمة 234 م د إلى نسبة 0,6% وبقيمة 11 م.د سنة 2018 وذلك نتيجة خلاص الدين المتعلق بالمبلغ الجزافي لتدعيم ميزانية الدولة، كما ارتفعت مديونية الصندوق تجاه المؤسسات والمنشآت العمومية خاصة منها هياكل الصحة العمومية والصيدلية المركزية لتبلغ 864 م.د سنة 2018 مقابل 783م.د سنة 2017 مسجلة زيادة بنسبة 10,3% وبقيمة 81 م د نتيجة عدم توفر السيولة الكافية لإيفاء الصندوق بالتزاماته.
- من المحتمل أن تبلغ مديونية الصندوق 1945 م.د سنة 2019 مسجلة زيادة بنسبة 7,2% مقارنة بسنة 2018 حيث تم خلاص كافة ديون الصندوق تجاه الدولة كما سجّلت مديونية الصّندوق تجاه المؤسسات والمنشآت العمومية خاصة منها هياكل الصحة العمومية والصيدلية المركزية ارتفاعا بنسبة 10% لتبلغ 950 م.د سنة 2019 باعتبار تواصل أزمة توفر السيولة بالصندوق.

الباب الثالث: الوضعية المالية لـ 23 منشأة عمومية:

I. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار (قطاع التبغ):

جدول 15: أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الناشطة في قطاع الطاقة:

طبيعة المؤشرات	مؤشرات النشاط					الموارد البشرية			المؤشرات المالية							الاستثمارات	المديونية					
المنشأة	المؤشرات	الإنتاج	الشراءات	المبيعات	رقم المعاملات	عائدات جباية التبغ	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	معدل الشهري للأجور	إيرادات الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	الأعباء المالية	النتيجة الصافية	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية	قيمة الاستثمارات	الدولة	البنوك	المنشآت العمومية	الصناديق الاجتماعية	المزودين الخواص	مجموع المديونية
	الوحدة	م.ع	م.ع	م.ع	م.د	م.د	عون	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د
الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	2017	283	233.5	497.9	338.4	1141.5	1446	57.4	3 307	339.6	378.4	- 38.8	- 11	- 49.6	- 250.5	- 217.1	5.4	222.8	0	59.8	0.08	113.1	395.78
	2018	294.2	244.9	515.4	383.9	1237.5	1336	56.1	3 499	392	431.4	- 39.4	- 24	- 49.5	- 300.1	- 267	7	215	0	75.3	3.1	198.1	491.5
	2019	359.4	207.9	538.3	402.1	1304.8	1359	55.8	3 421	410.7	474.8	- 64.1	12.9	- 50.3	- 347.8	- 318.6	52	292	7.7	65	2	251	617.7
مصنع التبغ بالقيروان	2017	168.1	83.5	244.7	165.1	512.8	483	21.5	3 709	169	200.9	- 31.9	- 5.8	- 38.3	- 137.2	- 146	7.3	245.6	5	14	1	106	371.6
	2018	158.9	73.6	240.8	178	521.6	411	20	4 055	182	207.5	- 25.5	- 23	- 46.8	- 172	- 187.9	10.4	252	4	26	1	184	467
	2019	192.7	69.4	260.2	186	581.1	426	19	3 716	189	238.5	- 49.5	10.4	- 38.9	- 222.7	- 261.6	10	283	8	36	1	152	480

1. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد:

أحدثت الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بمقتضى القانون عدد 57 لسنة 1964 المؤرّخ في 28 ديسمبر 1964 وهي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عموميةوتخضع لإشراف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار وعهد إليها استغلال الاختصاص الجبائي لفائدة الدولة وفي هذا الإطار فهي مكلفة بالوظائف التالية : تصنيع وتوزيع مختلف مواد التبغ المحلي (السجائر والنفة والسيجار)،توريد وتسويق السجائر الأجنبية والإشراف على زراعة التبغ وتطوير البحوث المتصلة بها.

3.4. أهم مؤشرات النشاط:

- سجلت مبيعات السجائر سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 3,51% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 515,4 مليون علبة مقابل 497,9 مليون علبة موفى سنة 2017 ويعود ذلك إلى ارتفاع مبيعات سجائر 20 مارس ذهبي بحوالي 24,7 مليون علبة والسجائر الأجنبية بحوالي 13,3 مليون علبة مقابل تراجع مبيعات سجائر الصفاء العادي بـ4,5 مليون علبة وخاصة سجائر 20 مارس دولي بحوالي 16 مليون علبة نتيجة إحالة التصرف

في المبيعات لهذه النوعية لفائدة مصنع التبغ بالقيروان ابتداء من غرة أكتوبر 2018.

- وقد مكنت مبيعات الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد خلال سنة 2018 من تحقيق عائدات لفائدة ميزانية الدولة بمبلغ 1237,5 م.د أي بتطور بنسبة 8.41% وبمبلغ قدره 96,0م.د بالمقارنة مع سنة 2017 ويعود ذلك أساسا للانعكاس المالي للترفيع في أسعار البيع للعموم الذي تم إقراره بتاريخ 01 جويلية 2017 على مبيعات كامل سنة 2018.

- من المحتمل أن تشهد المبيعات سنة 2019 إرتفاعا بنسبة 4,44% أي ما قدره بـ 22,9 مليون علبة مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 538,3 مليون علبة نتيجة ارتفاع مبيعات نوعيتي 20 مارس ذهبي والصفاء العادي بحوالي 42 مليون علبة والسجائر الأجنبية بحوالي 14 مليون علبة مقابل تراجع مبيعات سجائر 20 مارس دولي بحوالي 33,1 مليون علبة نتيجة إحالة التصرف في المبيعات لهذه النوعية لفائدة مصنع التبغ بالقيروان.

- ومن المتوقع أن تمكن مبيعات سنة 2019 من تحقيق عائدات لفائدة ميزانية الدولة بمبلغ 1304,8 م.د أي بتطور بنسبة 5,44% وبمبلغ قدره 67,3 م.د بالمقارنة مع سنة 2018.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان سنة 2018 حوالي 1336 عونا مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 7,61% بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة الإحالات على التقاعد القانوني والنسبي ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان سنة 2019 حوالي 1359 عونا أي بزيادة بـ23 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة إنجاز برنامج الانتدابات .

- سجلت أعباء الأعوان انخفاضا بنسبة 2,26% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 1,3م.د نتيجة ارتفاع حجم التقاعد النسبي والقانوني بالمؤسسة ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 انخفاضا بنسبة 0,53% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 55,8 م.د نتيجة تواصل الإحالات على التقاعد.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- شهدت الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد سنة 2018 إستقرار في مستوى نتيجة استغلالها السلبية بالمقارنة مع سنة 2017 وفي حدود 39,4 - م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال المنشأة تم استيعابه كليا عبر تطور أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال المؤسسة سنة 2018 ما قيمته 431,4 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 14% أي ما قيمته 53 م.د نتيجة ارتفاع كلفة وكميات شراءات السجائر الأجنبية ومواد الصنع والمواد الأولية. في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال سنة 2018 ما قيمته 392م.د. مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 15,43% أي ما قيمته 52,4م.د .

- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 64,1 - م.د سنة 2019 مسجلة تدهورا بنسبة 62,69% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك إلى تطور حجم كلفة شراءات مواد الصنع والمواد الأولية المتعلقة بإعادة تكوين مخزونات الإنتاج.حيث ستشهد إيرادات الاستغلال

ارتفاعا بنسبة 4,77% لتبلغ 410,7 م.د سنة 2019 وأعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 10,06% خلال نفس الفترة لتبلغ 474,8م.د سنة 2019 .

- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية السلبية لسنة 2018 سجلت استقرارا مقارنة بسنة 2017 وفي مستوى 49,5م.د ومن المحتمل سنة 2019 أن تبلغ النتيجة الصافية السلبية ما قيمته 50,30م.د ويعود شبه الاستقرار المسجل في مستوى النتيجة السلبية الصافية بالرغم من تدهور نتيجة الاستغلال لسنة 2019 إلى الانخفاض المسجل على مستوى الأعباء المالية الناتجة بالأساس عن تراجع سعر صرف الدولار والأورو مما أثر إيجابيا على التوازنات المالية للشركة.

- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية للمؤسسة انخفاضا بنسبة 22,98% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفسنة2018 ما قيمته 267,0 - م.د مقابل 217,1 - م.د سنة 2017 كما أنه من المتوقع أن تنخفض الأموال الذاتية بنسبة 19,32% مع موفى سنة 2019 لتبلغ 318,6 - م.د ويرجع تواصل الانخفاض المسجل في الأموال الذاتية للوكالة الوطنية للتبغ والوقيد لتراكم النتائج السلبية المؤجلة والتي بلغت موفى سنة 2018 ما قدره 300,1 م.د والذي من المقدر أن تبلغ سنة 2019 ما مجموعه 347,8 - م.د.

4.1. الاستثمارات:

- بلغت دفوعات الاستثمارات المنجزة 7 م.د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 29,62% بالمقارنة مع سنة 2017. ومن المتوقع أن تبلغ دفوعات الاستثمارات المنجزة موفى سنة 2019 حوالي 52م.د أي بارتفاع بقيمة 45 م.د مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك بالأساس لاقتناء ثلاث مجمعات جديدة للرفع من طاقة الإنتاج.

5.1. المديونية:

- بلغت مديونية الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد سنة 2018 ما قيمته 491,5م.د مقابل 395,780م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 24,19% حيث مثلت مديونية الشركة تجاه الدولة نسبة 43,74% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 215,0م.د والمتمثلة في تسبيقات وقروض على الخزينة والمعلوم على الاستهلاك والأداء على القيمة المضافة وتجاه المزودين الخواص بنسبة 40,3% أى بقيمة 198,1م.د كما ارتفعت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 3,1 م.د في المقابل سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية (مصنع التبغ بالقيروان) ارتفاعا بنسبة 25,91% لتبلغ 75,3م.د مقارنة بـ59,8م.د موفى سنة 2017.

- ومن المحتمل أن تبلغ مديونية الوكالة 617,7م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا بنسبة 25,68% مقارنة بسنة 2018 حيث من المحتمل أن ترتفع مديونية الشركة تجاه الدولة بنسبة 35,81 % لتبلغ 292,0م.د وتجاه المزودين الخواص بنسبة 26,70% لتبلغ 251م.د وتجاه البنوك لتبلغ 7,7 م.د فيما ستشهد مديونية الوكالة تجاه المنشآت العمومية والصناديق الاجتماعية تراجعا بنسبة 14,54% لتبلغ 67 م.د تبعا لخلاص جزء من مستحقات مصنع التبغ بالقيروان والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية خلال سنة 2019.

2. مصنع التبغ بالقيروان

أحدث مصنع التبغ بالقيروان بمقتضى القانون عدد 14 لسنة 1981 المؤرّخ في 02 مارس 1981 وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية يعتبر منشأة عمومية ويخضع لإشراف وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار وعهد إليه معاضدة مجهود الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد في استغلال الاختصاص الجبائي لفائدة الدولة وفي هذا الإطار فهو مكلف بالوظائف التالية : تصنيع وتوزيع مختلف أنواع السجائر وتوريد وتسويق السجائر الأجنبية.

1.2. أهم مؤشرات النشاط:

- سجلت مبيعات السجائر سنة 2018 تراجعا بنسبة 1,59% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 240,8 مليون علبة مقابل 244,7 مليون علبة موفى سنة 2017 ويعود ذلك إلى تراجع مبيعات سجائر 20 مارس دولي والصفاء الخفيف بحوالي 11,9 مليون علبة والسجائر الأجنبية بحوالي 1,6 مليون علبة مقابل ارتفاع مبيعات سجائر سفير والصفاء العادي بـ9,6 مليون علبة.

- وقد مكنت مبيعات مصنع التبغ بالقيروان خلال سنة 2018 من تحقيق عائدات لفائدة ميزانية الدولة بمبلغ 521,6 م.د أي بتطور بنسبة 1,71% وبمبلغ قدره 8,8م.د بالمقارنة مع سنة 2017 ويعود ذلك أساسا للانعكاس المالي للترفيع في أسعار البيع للعموم الذي تم إقراره بتاريخ 01 جويلية 2017 على مبيعات كامل سنة 2018.

- من المحتمل أن تشهد المبيعات سنة 2019 إرتفاعا بنسبة 8,05% أي ما قدره بـ 19,4 مليون علبة مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 260,2 مليون علبة نتيجة ارتفاع مبيعات نوعيات 20 مارس دولي سفير والصفاء العادي بحوالي 22,5 مليون علبة بحوالي 14 مليون علبة مقابل تراجع مبيعات السجائر الأجنبية بحوالي 3,1 مليون علبة.

- ومن المتوقع أن تمكن مبيعات سنة 2019 من تحقيق عائدات لفائدة ميزانية الدولة بمبلغ 581,1 م.د أي بتطور بنسبة 11,4% وبمبلغ قدره 59,5 م.د بالمقارنة مع سنة 2018 ويعزى هذا التطور لإحالة التصرف في المبيعات لنوعية 20 مارس دولي لفائدة مصنع التبغ بالقيروان ابتداء من غرة أكتوبر 2018.

2.2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان سنة 2018 حوالي 411 عونا مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 14,91% بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة بسبب الإحالات على التقاعد القانوني والنسبي ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان سنة 2019 حوالي 426 عونا أي بزيادة بـ15 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة إنجاز برنامج الانتدابات .

- سجلت أعباء الأعوان انخفاضا بنسبة 6,98% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 1,5م.د نتيجة ارتفاع نسق التقاعد النسبي والقانوني بالمؤسسة ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 انخفاضا بنسبة 5% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 19 م.د نتيجة تواصل الإحالات على التقاعد وذلك بالرغم من الانتدابات الجديدة.

3.2. أهم المؤشرات المالية:

- شهد مصنع التبغ بالقيروان سنة 2018 إرتفاعا بنسبة 20,06% في مستوى نتيجة استغلاله السلبية لتبلغ 25,5 - م.د بالمقارنة مع 31,9 - م.د موفى سنة 2017 ويعود ذلك أساسا لتطور إيرادات استغلال المنشأة بنسبة 7,69% لتبلغ 182م.د أي بزيادة قدرت بـ13,0م.د في حين تطورت أعباء استغلاله بنسبة 3,28% لتبلغ 207,5م.د أي بزيادة قدرت بـ6,6م.د .

- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 49,5 - م.د سنة 2019 مسجلة تدهورا بنسبة 94,11% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك إلى تطور حجم كلفة شراءات مواد الصنع والمواد الأولية المتعلقة بإعادة تكوين مخزونات الإنتاج، حيث ستشهد إيرادات الاستغلال ارتفاعا بنسبة 3,84% لتبلغ 189,0 م.د سنة 2019 وأعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 14,93% خلال نفس الفترة لتبلغ 238,5 م.د سنة 2019 .

- وبالرغم من تحسن نتيجة استغلال المصنع لسنة 2018 إلا أن النتيجة الصافية السلبية لنفس الفترة سجلت ارتفاعا بنسبة 22,19% مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 46,8 - م.د موفى سنة 2018 وذلك نتيجة ارتفاع سعر الصرف وتحمل المصنع لأعباء مالية بقيمة 23م.د وبالرغم من تدهور نتائج الاستغلال لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 إلى أنه من المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية السلبية سنة 2019 ما قيمته 38,9 م.د ويعود ذلك أساسا للانخفاض المسجل على مستوى الأعباء المالية الناتجة بالأساس عن تراجع سعر صرف الدولار والأورو مما أثر إيجابيا على التوازنات المالية للمصنع.

- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية للمؤسسة انخفاضا بنسبة 28,69% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته -187,9م.د مقابل 146,0 - م.د سنة 2017 كما أنه من المتوقع أن تنخفض الأموال الذاتية بنسبة 39,22% مع موفى سنة 2019 لتبلغ 261,6 - م.د ويرجع تواصل الانخفاض المسجل في الأموال الذاتية لمصنع التبغ بالقيروان لتراكم النتائج السلبية المؤجلة والتي بلغت موفى سنة 2018 ما قدره 172,0 م.د والذي من المقدر أن تبلغ سنة 2019 ما مجموعه222,7م.د.

4.2. الاستثمارات:

- بلغت دفوعات الاستثمارات المنجزة 10,4 م.دمع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 42,46% بالمقارنة مع سنة 2017 ، ويعود ذلك بالأساس لاقتناء مجمع جديد للرفع من طاقة الإنتاج. ومن المتوقع أن تبلغ دفوعات الاستثمارات المنجزة موفى سنة 2019 حوالي 10 م.د تبعا لتواصل تنفيذ برنامجا لإقتناءات المتعلقة بالرفع من طاقة الإنتاج.

5.2. المديونية:

بلغت مديونية مصنع التبغ بالقيروان سنة 2018 ما قيمته 467,0م.د مقابل 371,6م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 25,67% حيث مثلت مديونية الشركة تجاه الدولة نسبة 53,96% من مجموع مديونيتها لسنة 2018 بقيمة جملية تساوي 252,0م.د والمتمثلة في تسبيقات وقروض على الخزينة والمعلوم على الاستهلاك والأداء على

القيمة المضافة وتجاه المزودين الخواص بنسبة 39,40% أى بقيمة 184,0 م.د كما استقرت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية خلال سنتي 2017 و2018 لتبلغ 1,0 م.د.كما سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية (الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد) ارتفاعا بنسبة 85,71% لتبلغ 26,0 م.د مقارنة بـ14,0 م.د سنة 2017.

ومن المحتمل أن تبلغ مديونية مصنع التبغ بالقيروان 480,0 م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا بنسبة 2,78% مقارنة بسنة 2018 حيث ارتفعت مديونية الشركة تجاه الدولة بنسبة 12,30% لتبلغ 283,0 م.د وتجاه البنوك والمنشآت العمومية متمثلة في الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بنسبة 46,66% لتبلغ 44م.د فيما ستشهد مديونية المصنع تجاه المزودين الخواص تراجعا بنسبة 17,39% لتبلغ 152م.د تبعا لخلاص جزء من مستحقاتهم خلال سنة 2019 في حين سيتواصل استقرار مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 1,0 م.د موفى سنة 2019.

II. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة النقل واللوجستيك:

يضم القطاع 25 منشأة عمومية تنشط في مجالات النقل والجولان برا وبحرا وجوا واللوجستية وكراء العربات، ومن بينها وقع الاختيار على 6 منشآت عمومية ليتم تقديمها بصفة دقيقة وهي كالآتي:

منشآت عمومية ناشطة في قطاع النقل الجوي:

- شركة الخطوط التونسية،
- ديوان الطيران المدني والمطارات،

منشآت عمومية ناشطة في قطاع النقل البحري:

- الشركة التونسية للملاحة،
- ديوان البحرية التجارية والموانئ،

منشآت عمومية ناشطة في قطاع النقل البري:

- شركة نقل تونس،
- الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية.

جدول 16: تطور أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط لأهم المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة النقل:

قطاع النشاط	المنشأة	طبيعة المؤشرات	مؤشرات النشاط		الموارد البشرية		المؤشرات المالية								الاستثمارات		المديونية						
		المؤشرات	عدد المسافرين	البضائع المنقولة	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	إيرادات الاستغلال	منح الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	الأعباء المالية الصافية	النتيجة الصافية	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية	قيمة الاستثمارات	منح الاستثمار	الدولة	البنوك	النشآت العمومية	الصناديق الاجتماعية	آخرون	مجموع المديونية
		الوحدة	م. مسافر	م .طن	عون	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.
النقل الجوي	شركة الخطوط التونسية	2017	3,5	0,0074	3765	242,6	1395	0	1520	- 125	-17,3	-206	-671,5	-324	143,4	0	30	1059	607,6	20,5	850,4	2567,5
		*2018	3,8	0,0075	3781	219,6	1719,9	0	1739,7	- 19,8	-26	-96,7	-897,9	-421,4	138	0	38,3	1065,7	791,9	30,8	1172,1	3098,8
		**2019	3,4	0,0072	3708	273,7	1854	0	1772	82	- 35	25	-	-	110	0	62	917,4	-	17,8	-	-
	ديوان الطيران المدني والمطارات	2017	7,3	0,035	3971	162	412	0	383	29	22,7	26,6	-25	474	34,7	0	179	2,2	14,5	5,1	90,4	291,2
		2018	8,4	0,033	3870	187,8	513	0	468,2	44,8	33	45,3	-22,4	515,9	46,8	0	267	1,8	20,45	3,1	87,8	380,2
		**2019	9,2	-	3814	203	564	0	522,3	41,7	21,9	27,6	18,2	544,2	29	0	332	0,9	20,4	5,2	97,1	455,7
النقل البحري	الشركة التونسية للملاحة	2017	0,295	-	1176	59,7	418,5	0	386,2	32,3	-50,3	-18,7	-48,8	61,8	14	0	0	236	53	0	49	338
		**2018	0,272	-	1195	62,5	455,2	0	445,4	9,8	-57,5	-48,4	-67,5	12	24,5	0	0	208	73	0	65	346
		**2019	0,264	-	1156	68,8	495,7	0	481,6	14	18,4	0,3	- 115,8	-	15,9	0	0	194	96	0	72	362
	ديوان البحرية التجارية والموانئ	2017	0,7	28,2	1363	54,2	141,8	0	103,7	38,2	20,4	42,2	0	416,5	50,6	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0,7	30,4	1298	56,7	202,9	0	118,4	84,5	17,2	72,3	40	486,4	27,3	0	0	0	0	0	0	0
		**2019	0,7	26,8	1253	60,7	207,6	0	125,1	82,5	24	76,5	68,6	541,8	16,7	0	0	0	0	0	0	0
النقل البري	شركة نقل تونس	2017	232,5	-	7529	239,4	214,6	140,6	353,7	-139,1	-33,2	-167,3	-1059,5	-571,5	41,7	13,8	568	65	31	198,8	0	862
		**2018	229,4	-	7555	255,1	203,9	130	367,2	-163,3	- 28,9	- 187,5	- 1226,7	- 708,7	28,1	14,2	640	71	61	197	0	969
		**2019	223	-	7454	263,2	205,5	131	375,7	170,2-	- 26,2	- 192,6	-	-	59,5	8,2	723	114	86	262	0	1187
	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	2017	40,99	3,8	4518	119,2	164,1	48	228,5	-64,4	-17,8	-81,3	-496	529,7	48	41,5	344,4	804,9	28,5	116,2	32	1326
		2018	39,98	3,1	4612	118,9	157,8	50	226,2	-68,4	- 23,5	-91,1	-577,4	802,8	125	31	39,8	824,8	60	110,8	60,8	1096,3
		**2019	37,5	3,2	4644	148,6	159,2	50	251,9	-92,7	-17,8	-108,8	-674,6	686,6	163,9	28,2	43,7	894	100,4	161,7	114,8	1314,6

* القوائم المالية غير مصادق عليها / ** الوثيقة التوجيهية / - لم يتم توفير البيانات بخصوصها من قبل الشركة.

1. شركة الخطوط التونسية:

أحدثت شركة الخطوط التونسية بمقتضى أمر علي بتاريخ 21 أكتوبر 1948، وهي شركة عمومية خفية الاسم برأس مال 106 م.د. تساهم فيه الدولة بنسبة 64,9% ويتمثل نشاط الشركة أساسا في النقل الجوي للأشخاص والبضائع.

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

- شهد نشاط شركة الخطوط التونسية تحسنا ملحوظا خلال سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017، حيث عرف نشاط نقل المسافرين ارتفاعا هاما خلال نفس الفترة بنسبة تقارب 8,6% ليبلغ العدد الجملي للمسافرين سنة 2018 حوالي 3,8 مليون مسافر مقابل 3,5 مليون مسافر سنة 2017، كما عرف نشاط الشحن والبريد ارتفاعا سنة 2018 حيث بلغت الكمية المشحونة حوالي 7531طن سنة 2018 مقارنة بـ 7442 طن فقط سنة 2017 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 1%.
- ومن المحتمل أن يبلغ عدد المسافرين3,4 مليون مسافر سنة 2019 أي بنقصان قدره 400 ألف مسافر وبنسبة 10,5% بالمقارنة مع سنة 2018، فيما يحتمل تسجيل انخفاض طفيف في نشاط الشحن والبريد وذلك بنسبة 3% بالمقارنة مع سنة 2018 لتبلغ الكمية المشحونة سنة 2019 حوالي 7291 طن.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- شهد عدد أعوان شركة الخطوط التونسية سنة 2018 ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 0,4% ليبلغ 3781 عونا مقارنة بـ 3765 عونا سنة 2017 ويعود ذلك بالأساس لاستكمال برنامج انتدابات الشركة (تعويض الإحالات على التقاعد)، ومن المحتمل أن يشهد عدد الأعوان سنة 2019 انخفاضا بنسبة 2% مقارنة بسنة 2018 ليبلغ 3708 عونا أي بنقصان 73 عونا.
- من جهة أخرى، سجلت أعباء أعوان الشركة سنة 2018 انخفاضا هاما لتبلغ ما قيمته 219,6م.د مقارنة بـ242,6م.د سنة 2017، ومن المحتمل أن يبلغ مجموع أعباء الأعوان سنة 2019 ما قيمته 273,7م.د مقارنة بسنة 2018 مسجلة بذلك زيادة بقيمة 54,1م.د و بنسبة 24,6% و يعود هذا الارتفاع خاصّة إلى الزيادة في الأجور واستكمال برنامج الانتدابات والانعكاس المالي للترقيات.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- بلغت نتيجة استغلال شركة الخطوط التونسية سنة 2018 ما قيمته 19,8 - م.د مسجلة ارتفاعا مقارنة بسنة 2017 وذلك بنسبة 84,2% وبقيمة 105,2م.د، وذلك بفعل النسق الهام لارتفاع إيرادات الاستغلال خلال نفس الفترة بقيمة 324,9 م د مقابل نسق ارتفاع أعباء الشركة بقيمة 219,7 م.د خلال نفس الفترة.
- ومن المحتمل أن تسجل الشركة خلال سنة 2019 ارتفاعا هاما في نتيجة استغلالها بنسبة 514,1% مقارنة بسنة 2018 لتصبح إيجابية وتبلغ ما قيمته 82م.د وذلك بفعل التطور الايجابي المسجل في إيرادات استغلالها بنسبة 7,8% وبقيمة 134,1م.د خلال

نفس الفترة لتبلغ ما قيمته 1854م.د مقابل انخفاض طفيف لأعباء الاستغلال بنسبة 1,9% وبقيمة 32,3م.د مقارنة بسنة 2018 لتبلغ ما قيمته 1772م.د.

- شهدت النتيجة الصافية خلال الفترة 2017 - 2018 ارتفاعا بنسبة 53% لكنها ستبقى سلبية ودون المطلوب حيث من المحتمل أن تبلغ ما قيمتها 96,7 - م.د سنة 2018، ويعود هذا الارتفاع بالأساس للانخفاض في خسائر الصرف بنسبة 6,7% مقارنة بسنة 2017 لتبلغ ما قيمته 109,6م.د مع موفى سنة 2018 مقابل 117,5 م.د سنة 2017.

- ومن المحتمل أن تسجل الشركة سنة 2019 ارتفاعا هاما في نتيجتها الصافية بنسبة 125,8% مقارنة بسنة 2018 لتصبح إيجابية وتبلغ ما قيمته 25 م د ويعود ذلك بالأساس لتحسن نتيجة استغلالها بنسبة تتجاوز 500% بالمقارنة مع سنة 2018.

- سجلت مجموع الأموال الذاتية لشركة الخطوط التونسية انخفاضا هاما بنسبة 30% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت قيمتها 421,4 - م.د سنة 2018 مقارنة بـ 324 -م.د سنة 2017 وذلك بسبب تراكم الخسائر التي ما فتئت الشركة تسجلها من سنة لأخرى. هذه الوضعية تضع الشركة تحت طائلة الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية حيث بلغت قيمة الأموال الذاتية أقل من 50,0% من رأس مال الشركة.

4.1. الاستثمارات:

- بلغ حجم الدفوعات المتعلق بمشاريع الاستثمار لشركة الخطوط التونسية لسنة 2018 ما قيمته 138م.د مقابل 143,4م.د سنة 2017، وقد تم توجيه هذه الاستثمارات من قبل الشركة في أغلبها لأشغال إصلاح الطائرات التي قدرت قيمتها بحوالي 118 م.د سنة 2017.

- كما سجلت الشركة خلال سنة 2019 انخفاضا في قيمة استثماراتها بـ28م.د أي ما يعادل 20,3% لتصل قيمتها لحوالي 110م.د منها 49,2 م.د استثمارات في أشغال إصلاح الطائرات و59,3 م.د تسبقه لاقتناء تجهيزات النقل الجوي و1,5 م.د موجهة لاستثمارات مختلفة .

5.1. المديونية:

- بلغ مجموع ديون شركة الخطوط التونسية سنة 2018 ما قدره 3098,8م.د مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 20,7% بالمقارنة مع سنة 2017 التي بلغت فيها قيمة المديونية 2567,5م.د وتتوزع ديون الشركة بالخصوص على الديون تجاه المزودون وخاصة منهم الشركات الفرعية، وديوان الطيران المدني والمطارات الذي تراكمت ديون الشركة تجاهه لتبلغ حوالي 790,3م.د، والديون تجاه البنوك التي بلغت قيمتها حوالي 1065,7م.د سنة 2018 والديون تجاه الدولة التي بلغت 38,3 م.د خلال نفس السنة.

2. ديوان الطيران المدني والمطارات:

أحدث ديوان الطيران المدني والمطارات بمقتضى القانون عدد 30 لسنة 1970 المؤرخ في 3 جويلية 1970 بأموال مخصصة من الدولة قيمتها 64,5م.د، وهي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية و تخضع لإشراف وزارة النقل واللوجستيك، وعهد له عديد المهام من أهمها استغلال وتطوير سبعة مطارات دولية

(تونس قرطاج - جربة جرجيس - صفاقس طينة - توزر نفطة - طبرقة عين دراهم - قفصة قصر - قابس مطماطة) ومطار برج العامري.

1.2. أهم مؤشرات النشاط:

- سجلت حركة المسافرين عبر الرحلات الدولية والداخلية سنة 2018 ارتفاعا بـ 15,1% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 8,4 مليون مسافر سنة 2018 مقابل 7,3 مليون مسافر سنة 2017، وذلك نتيجة ارتفاع الحركة الدولية المنتظمة للمسافرين بنسبة 13,5% حيث تم تسجيل 6,8 مليون مسافر سنة 2018 مقابل 6 مليون مسافر سنة 2017، وسجلت حركة الطائرات تطورا بنسبة 7,5% بالمقارنة مع سنة 2017، حيث تم تسجيل 74 ألف رحلة سنة 2018 مقابل 69 ألف رحلة سنة 2017، في المقابل عرف نشاط الشحن الجوي انخفاضا بنسبة 5,7% حيث بلغ حجم البضائع المشحونة سنة 2018 حوالي 33 ألف طن مقابل 35 ألف طن سنة 2017.
- ومن المحتمل أن تشهد حركة المسافرين سنة 2019 ارتفاعاي قدر بـ 0,8 مليون مسافر مقارنة بسنة 2018 حيث ستمر من 8,4 مليون مسافر سنة 2018 إلى حوالي 9,2 مليون مسافر سنة 2019.

2.2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- شهد عدد أعوان ديوان الطيران المدني والمطارات سنة 2018 انخفاضا بنسبة 2,5% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 3870 عونا مقارنة بـ 3971 عونا سنة 2017،
- ومن المحتمل أن يتواصل تراجع عدد الأعوان ليبلغ سنة 2019 حوالي 3814 عونا مسجلا انخفاضا بـ 56 عون أي ما يعادل 1,4%، ويعود هذا التراجع بالأساس للإحالات على التقاعد.
- سجلت أعباء أعوان الديوان سنة2018 ارتفاعا بنسبة 15,9% لتبلغ ما قيمته 187,8م.د مقارنة بـ 162م.د سنة 2017،
- ومن المحتمل أن تبلغ مجموع أعباء الأعوان سنة 2019 ما قيمته 203م.د مقابل مبلغ 187,9م.د خلال سنة 2018 أي بزيادة قدرها 15,2م.د وبنسبة 8%
- ويعود هذا الارتفاع في أعباء الأعوان خلال الفترة 2017 - 2019 خاصّة إلى الزيادة في الأجور والمنح والانعكاس المالي للترقيات.

3.2. أهم المؤشرات المالية:

- بلغت نتيجة استغلال ديوان الطيران المدني والمطارات سنة 2018 ما قيمته 44,8م.د مقابل 29 م د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بقيمة 15,8م.د و بنسبة 54,5% و يعود ذلك أساسا لتطور ايرادات استغلال الديوان بنسبة 24,5% لتبلغ 513 م د أى بزيادة 101 م.د مقابل ارتفاع أعباء الاستغلال بنسبة 22,2% لتبلغ 468,2 م د أي بزيادة قدرت 85,2 م د .
- ومن المحتمل أن تسجل نتيجة استغلال الديوان سنة 2019 انخفاضا بنسبة 6,9% وبقيمة 3,1م.د مقارنة بسنة 2018 لتبلغ ما قيمته 41,7م.د وذلك نتيجة ارتفاع أعباء

استغلال الديوان بنسبة 11,6% لتبلغ 522,3 م د أي بزياد تقدر بـ 54,1 م.د مقابل ارتفاع إيرادات الاستغلال بنسبة 9,9% لتبلغ 564 م د أي بزيادة 51 م د .

- شهدت النتيجة الصافية سنة 2018 ارتفاعا بقيمة 18,7 مليون دينار مقارنة بسنة 2017 لتبلغ ما قيمته 45,3 م.د سنة 2018 ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع كل من نتيجة الاستغلال بما قيمته 15,8 م.د والأعباء المالية الصافية بما قيمته 4,4م.د و إيرادات التوظيفات بما قيمته 5م.د..

- ومن المحتمل أن يسجل الديوان سنة 2019 انخفاضا في نتيجته الصافية بقيمة 17,7م.د و بنسبة 39% مقارنة بسنة 2018لتبلغ ما قيمته 27,6م.د وذلك نتيجة ارتفاع أعباء تأجيره.

- ارتفعت قيمة الأموال الذاتية للديوان بنسبة 8,8% ليبلغ مجموعها 515,9 م.د سنة 2018 مقابل 474,2م.د سنة 2017، ويعود هذا الارتفاع بالأساس للنتيجة الصافية الايجابية التي سجلها الديوان سنة 2018 والبالغة 45,3م.د.

- هذا وواصلت الأموال الذاتية لديوان الطيران المدني والمطارات سنة 2019 نسقها التصاعدي بالمقارنة مع سنة 2018، حيث سجلت ارتفاعا هاما بنسبة تتجاوز 5,5% وبقيمة تناهز 28,3م.د لتصل الى مستوى 544,2م.د.

4.2. الاستثمارات:

- بلغ حجم الدفوعات المتعلق بمشاريع الاستثمار لسنة 2018 ما قيمته 46,8م دمقابل 34,7م.د سنة 2017، وتهدف هذه الإستثمارات لتحسين البنية التحتية للمطارات التونسية.

- في المقابل سجل الديوان خلال سنة 2019 انخفاضا في استثماراته بقيمة تتجاوز 17,8م.د وبنسبة 38% بالمقارنة مع سنة 2018 لتصل قيمتها لحوالي 29م.د.

5.2. المديونية:

- بلغ مجموع ديون ديوان الطيران المدني والمطارات سنة 2018 ما قدره 380,2 م.د مسجلا بذلك ارتفاعا هاما بنسبة 30,6% بالمقارنة مع سنة 2017 التي بلغت فيها قيمة المديونية 291,2م.د ويعود هذا الارتفاع بالأساس لارتفاع ديون الشركة تجاه الدولة بقيمة 88 م.د وبنسبة 49,2% لتبلغ 267م.د سنة 2018 وهي بالأساس ديون متخلدة بذمة شركة الخطوط التونسية على غرار الأداء على القيمة المضافة والأداء على المسافرين وغير المستخلصة من قبل الديوان.

- بالنسبة لسنة 2019 واصل ديوان الطيران المدني والمطارات النسق التصاعدي لمديونيته، حيث بلغت 455,7م.د. مسجلة بذلك ارتفاع بقيمة 75,5م.د وبنسبة 19,9% بالمقارنة مع سنة 2018 وذلك بسبب تراكم ديونها تجاه الدولة التي بلغت 332م.د مقابل 267م.د سنة 2018 و تعود خاصة إلى الديون المتخلدة بذمة شركة الخطوط التونسية.

3. الشركة التونسية للملاحة:

أحدثت الشركة التونسية للملاحة سنة 1959، برأس مال قدره 126 م.د تساهم فيه الدولة بنسبة 86,2% وهي شركة خفية الاسم. ويتمثل نشاطها أساسا في النقل البحري للمسافرين على خطي مرسيليا وجنوة ونقل البضائع بواسطة المجرورات والحاويات على متن سفن الدحرجة. وتعتمد الشركة لتأمين هذه السفرات على أسطول يتكون من 06 سفن مملوكة وسفينتين مستأجرتين.

1.3. أهم مؤشرات النشاط:

- من المحتمل أن يشهد نشاط الشركة التونسية للملاحة تراجعا ملحوظا خلال سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017، ويبرز هذا التراجع خاصة من خلال انخفاض عدد المسافرين بـ22900 مسافرا ليمر من 295107 مسافرا سنة 2017 إلى 272220 مسافرا سنة 2018 وانخفاض عدد السيارات بـ13440 سيارة ليمر من 117383 سيارة خلال سنة 2017 الى 103943 سيارة سنة 2018، كما عرف نشاط نقل المجرورات ارتفاعا بسيطا خلال نفس الفترة بنسبة تقارب 3% في حين عرف نشاط نقل البضائع عبر الحاويات انخفاضا بنسبة لا تتجاوز 4% ليصل عدد الحاويات التي تم نقلها حوالي 25.7 ألف حاوية سنة 2018 مقابل 26.8 ألف حاوية سنة 2017.
- ومن المتوقع أن تسجل الشركة تراجعا في نشاطها خلال سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018، نتيجة انخفاض نشاط نقل المسافرين ونقل السيارات بنسب متتالية بـ 3% و5,4% خلال نفس الفترة،ومن المتوقع كذلك أن يبلغ عدد الحاويات المشحونة 19924 حاوية سنة 2019 أي بنقصان 5750 حاوية وبنسبة 22% بالمقارنة مع سنة 2018، فيما يتوقع أن تسجل الشركة نموا ايجابيا ضئيلا بنسبة لا تتجاوز 4% في نشاط نقل المجرورات ليبلغ عددها الجملي حوالي 87000 مجرورة سنة 2019.

2.3. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

بلغ عدد أعوان الشركة التونسية للملاحة 1195 عونا سنة 2018 مقابل 1176 عونا سنة 2017 مسجلا ارتفاعا بـ19 عونا و بنسبة 1,6% نتيجة استكمال برنامج انتدابات الشركة ،

ومن المحتمل أن يسجل عدد الأعوان انخفاضا سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ليبلغ 1156 عونا أي بنقصان 39 عونا وذلك بسبب الإحالات على التقاعد.

من جهة أخرى، واصلت أعباء أعوان الشركة سنة 2018 تسجيل ارتفاعا لتبلغ ما قيمته 62,5م.د مقارنة بـ 59,7م.د سنة 2017، ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع أعباء الأعوان البحريين نتيجة الزيادة في الأجور والترفيع في المنحة الخصوصية و منحة الإلزام الإضافية،

ومن المحتمل أن يبلغ مجموع أعباء الأعوان سنة 2019 ما قيمته 68,8م.د مسجلا بذلك زيادة قدرها 6,3 م.دأي بنسبة 10%.

3.3. أهم المؤشرات المالية:

- عرفت الشركة التونسية للملاحة سنة 2018 انخفاضا على مستوى نتيجة استغلالها بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 69,6% وبقيمة 22,5م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الشركة أقل من تطور أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الشركة سنة 2018 ما قيمته 445,4م.د مقابل 386,2 م د سنة 2017 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 15,3% أي بزيادة 59,2م.د في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال 455,2 م د سنة 2018 مقابل 418,5 م د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 8,8% أي بزيادة تقدر بـ36,7م.د ويعود ذلك بالأساس إلى الارتفاع المسجل خاصة في نفقات مشتريات السلع والتموينات المستهلكة بنسبة 30% وكذلك حساب مخصصات الاستهلاك والمدخرات بنسبة 22,7% وخدمات خارجية بنسبة 9,7% من جهة و الى تطور نشاط الشركة وتطور سعر صرف الأورو من جهة أخرى.
- ومن المحتمل أن تسجل الشركة التونسية للملاحة خلال سنة 2019 ارتفاعا في نتيجة استغلالها بنسبة 42,9% وبقيمة 4,2م.د مقارنة بسنة 2018 لتبلغ ما قيمته 14م.د، وذلك بفعل الارتفاع الهام في إيرادات استغلالها بنسبة 8,9% وبقيمة 40,5م.د مقارنة بسنة 2018 لتبلغ ما قيمته 495,7م.د مع تطور بنسق أقل في أعباء استغلالها بنسبة 8,1% وبقيمة 36,2م.د خلال نفس الفترة لتبلغ ما قيمته 481,6م.د .
- أما بالنسبة للنتيجة الصافية فقد شهدت انخفاضا ملحوظا سنة 2018 وبنسبة 158,8% لتبلغ ما قيمته 48,4 - م.د، ويعود هذا الانخفاض بالأساس للارتفاع في الأعباء المالية الصافية للشركة بنسبة 14,3% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ مع موفى سنة 2018 ما قيمته 57,5م.د من جهة وللتراجع الهام في نتيجة استغلال الشركةبنسبة 69,6% خلال نفس الفترة من جهة أخرى.
- ومن المتوقع أن تسجل الشركة سنة 2019 ارتفاعا في نتيجتها الصافية بالمقارنة مع سنة 2018 وذلك بنسبة 106,2% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ ما قيمته 0,3م.د وذلك بفعل ارتفاع نتيجة استغلالها بنسبة 42,9% بالمقارنة مع سنة 2018 لتبلغ 14 م.د سنة 2019 وأعبائها المالية بقيمة 75,9م.د بالمقارنة مع سنة 2018 لتمر من 57,5 - م.د سنة 2018 الى 18,4م.د سنة 2019.
- من جهة أخرى، انخفضت قيمة الأموال الذاتية للشركة لتبلغ مجموعها 12م.د سنة 2018 مقابل 61,8م.د سنة 2017، ويعود هذا الانخفاض بالأساس للنتيجة الصافية السلبية التي سجلتها الشركة سنة 2018 .

4.3. الاستثمارات:

- بلغ حجم الدفوعات المتعلق بمشاريع الاستثمار لسنة 2018 ما قيمته 24,5م.د مقابل 14م.د سنة 2017 أي بنسبة ارتفاع 75% هذا، وقد تم توجيه هذه الاستثمارات من قبل الشركة في أغلبها لاقتناء معدات وصيانة السفن.
- كما سجلت الشركة خلال سنة 2019 انخفاضا في قيمة استثماراتها بـ8,6م.د وبنسبة 35,1% بالمقارنة بسنة 2018 لتصل قيمتها لحوالي 15,9م.د نتيجة التأخير الناتج في انجاز بعض الاستثمارات.

5.3. المديونية:

- بلغ مجموع ديون الشركة التونسية للملاحة سنة 2018 ما قدره 346م.د مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 2,4% بالمقارنة مع سنة 2017 التي بلغت فيها قيمة المديونية 338م.د ويعود هذا الارتفاع بالأساس لارتفاع ديون الشركة تجاه المنشآت العمومية بقيمة 20م.د بالمقارنة مع سنة 2017 ومن المحتمل أن تشهد مديونية الشركة ارتفاعا سنة 2019 بنسبة 4,6% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 362 م د .

4. ديوان البحرية التجارية والموانئ:

أحدث ديوان البحرية التجارية والموانئ (ديوان الموانئ القومية سابقا) بمقتضى القانون عدد 2 لسنة 1965 المؤرخ في 12 فيفري 1965، وبمقتضى القانون عدد 109 لسنة 1998 المؤرخ في 28 ديسمبر 1998، المتعلق بديوان البحرية التجارية و الموانئ، تمّ إدماج السلطة البحرية التجارية، التي كانت تابعة لوزارة النقل، بالديوان لتُصبح تسميته الجديدة "ديوان البحرية التجارية و الموانئ"، وخصصت له الدولة أموالا بقيمة 15,5م.د وهي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية وعهد له مهمة ضمان تسيير وصيانة وإنماء نشاط الموانئ البحرية التجارية بالإضافة لتولي المهام الموكولة إلى السلطة والإدارة البحرية.

1.4. أهم مؤشرات النشاط:

- سجل نشاط الديوان على مستوى نقل البضائع عبر الموانئ التونسية سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 7,8%، حيث بلغت كميتها حوالي 30.4 مليون طن مقابل 28,2 مليون طن سنة 2017 ويعود هذا الارتفاع بالأساس لارتفاع نشاط نقل السوائب الصلبة عبر الموانئ التونسية بنسبة 17% ليبلغ 11,7 مليون طن سنة 2018. من جهة أخرى، بلغ عدد الحاويات التي تم نقلها عبر الموانئ التونسية 493 ألف حاوية سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 480 حاوية وبنسبة 2,7%.
- أما بخصوص نشاط نقل المسافرين وشحن السيارات، فقد عرف عدد المسافرين انخفاضا سنة 2018 وذلك بنسبة 3% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 717790 مسافر سنة 2018، كما سجل عدد السيارات المارة عبر الموانئ التونسية سنة 2018 انخفاضا بنسبة 8% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ عددها 271 278 سيارة.
- من المحتمل أن تسجل الحركة البحرية بالموانئ التونسية سنة 2019 انخفاضا بنسبة 11,8%، حيث أن كمية البضائع المشحونة عبر الموانئ التونسية قد تبلغ 26,8 مليون طن سنة 2019 مقابل 30,4 مليون طن سنة 2018، أما فيما يتعلق بعدد المسافرين فيتوقع أن يبلغ عددهم حوالي 732793 مسافر سنة 2019 ليسجل بذلك انخفاضا بسيطا بنسبة 2%، في حين يحتمل أن يسجل عدد السيارات المشحونة ارتفاعا هاما بنسبة 1% خلال نفس الفترة ليصل عددها إلى 275 282 سيارة.

2.4. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان ديوان البحرية التجارية والموانئ 1298 عونا سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا طفيفا بنسبة 4,8% بالمقارنة مع سنة 2017.

- من المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان1253 عونا سنة 2019 مسجلا بذلك تراجعا بنسبة تتجاوز 3,4% بالمقارنة سنة 2018، ويعود هذا التراجع بالأساس للإحالات على التقاعد.

- سجلت أعباء أعوان الديوان سنة2018 ارتفاعا لتبلغ ما قيمته 56,7م.د مقارنة بـ 54,2م.د سنة 2017 أي بزيادة قدرها 2,5م.د، و ذلك بالرغم من تراجع عدد الأعوان .

- من المحتمل أن تسجل أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا لتبلغ ما قيمته 60,7م.د مقابل 56,7م.د خلال سنة 2018 أي بزيادة قدرها 4م.د و بنسبة قدرها 7% ويعود هذا الارتفاع في أعباء الأعوان خلال الفترة 2017 - 2019 خاصّة إلى الزيادات في الأجور والانعكاس المالي للترقيات وإحداث منح جديدة لفائدة أعوان الديوان على غرار منحة الموازنة ومنحة قيادة الجرّارات البحرية ومنحة التداول ومنحة الحركة البحرية.

3.4. أهم المؤشرات المالية:

- بلغت نتيجة استغلال الديوان البحرية التجارية والموانئ سنة 2018 ما قيمته 84,5م.د مقابل 38,2م.د. سنة 2017 مسجلة بذلك ارتفاعا 121,8%، ويعود ذلك بالأساس للارتفاع الهام لإيرادات استغلال الديوان بنسبة 43% وبزيادة تقدر بـ 61,9 م د لتبلغ 202,9 م د سنة 2018 مقبل 141,8 م.د سنة 2017 و يعود ذلك الى تطور نشاط الديوان سنة 2018 نتيجة ارتفاع سعر صرف الأورو (العملة المعتمدة لفوترة 70% من خدمات الديوان) مقابل الدينار من جهة أخرى، وبالمقابل فقد عرفت أعباء استغلال الديوان خلال نفس الفترة ارتفاعا بقيمة 14,7م.د وبنسبة 14,2%.لتبلغ 118,4 م د سنة 2018 مقابل 103,7 م د سنة 2017 .

- من المحتمل أن تبلغ نتيجة استغلال الديوان سنة 2019ما قيمته 82,5 م .د مسجلة انخفاضا طفيفا بقيمة2 م.د وبنسبة 2,3% ويعود ذلك بالأساس للارتفاع المحتمل لأعباء استغلاله سنة 2019 بقيمة 6,7 م.د بالمقارنة مع سنة 2018 لتبلغ 125,1 م د مقابل 118,4 م د سنة 2018 في حين يتوقع تسجيل ارتفاعا في إيرادات الاستغلال خلال نفس الفترة بقيمة 4,7 م.د لتبلغ 207,6 م د سنة 2019 مقابل 202,9 م د سنة 2018 .

- بلغت النتيجة الصافية للديوان سنة 2018 ما قيمته 72,3م.د مسجلة بذلك ارتفاعا هاما بقيمة 30,1م.د وبنسبة 71,3% مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك بالأساس للارتفاع الهام لنتيجة استغلال الديوان بنسبة تتجاوز 100% من جهة ولارتفاع إيراداته من التوظيفات التي بلغت ما قيمته 17,2م.د سنة 2018 مقابل 15,4م.دسنة 2017 من جهة أخرى،

- كما يحتمل أن تشهد سنة 2019 مواصلة الديوان تحقيق النتائج الايجابية حيث ستبلغ ما قيمته 76,5م.د مقابل 72,3 م د سنة 2018 لتسجل بذلك نموا بنسبة 5,8% وبقيمة 4,2م.د وذلك بفعل الارتفاع الهام المحتمل لإيراداته المالية لتصل مستوى 24م.د سنة 2019.

- ارتفعت قيمة الأموال الذاتية للديوان ليبلغ مجموعها 486,4م.د سنة 2018 مقابل 416,5م.د سنة 2017، ويعود هذا الارتفاع بالأساس للنتيجة الصافية الايجابية التي سجلها الديوان سنة 2018
- من المحتمل أن تشهد الأموال الذاتية لديوان البحرية التجارية والموانئ سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 11,4% وبقيمة 55,4 م.د بالمقارنة مع سنة 2018 ،

4.4. الاستثمارات:

- بلغ حجم الدفوعات المتعلق بمشاريع الاستثمار لسنة 2018 ما قيمته 27,3م.د مقابل 50,6م.د سنة 2017 مسجلا بذلك انخفاضا هاما بقيمة 23,3م.د وبنسبة 85,3%، هذا وتهدف الاستثمارات المنجزة على تحسين البنية التحتية للموانئ التونسية حيث تتوزع استثمارات الديوان خلال سنة 2017 بالخصوص على أشغال جهر الموانئ بقيمة 27 م.د وأشغال إصلاح الأرصفة خاصة بميناء قابس بقيمة تناهز 5,3 م.د.
- سجل الديوان خلال سنة 2019 انخفاضا هاما في قيمة استثماراته بقيمة تتجاوز 10,6م.د وبنسبة 38,8% لتصل قيمتها لحوالي 16,7م.د ويعود هذا التراجع بالأساس لضعف نسبة الانجاز مما انجر عنه ترحيل أغلب الاستثمارات لسنة 2020.

5.4. المديونية:

- تبعا للفواضل الهامة التي يسجلها الديوان تمكنت المؤسسة من توفير مدخرات مالية استطاعت من خلالها خلاص كافة أعبائها وتمويل استثماراتها عبر مواردها الذاتية.

5. شركة نقل تونس

أحدثت شركة النقل بتونس بمقتضى القانون عدد 33 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أفريل 2003 بعد دمج الشركة الوطنيّة للنقل وشركة المترو الخفيف لمدينة تونس وهي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية. وتؤمن الشركة حوالي 80% من نشاط النقل العمومي الجماعي المنتظم في منطقة تونس الكبرى مستغلة أسطول يتكون في موفى سنة 2017 من 1263 حافلة و18 قاطرة على خط ت ج م و189 عربة مترو.

1.5. أهم مؤشرات النشاط:

- سجل عدد المسافرين سنة 2018 تراجعا بنسبة 1,3% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 229,4 مليون مسافر سنة 2018 ويعود ذلك إلى تقلص عدد المسافرين من التلاميذ والطلبة بنسبة 6,1% وتراجع مبيعات الاشتراكات المدرسية والجامعية بنسبة 6%، في حين سجل عدد المسافرين خالصي الأجر دون التلاميذ والطلبة ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,4% نتيجة ارتفاع مبيعات التذاكر بنسبة 1,5%.
- ومن المحتمل أن يشهد عدد المسافرين سنة 2019 انخفاضا طفيفا يقدر بـ6,4 مليون مسافر مقارنة بسنة 2018 ليصبح عدد المسافرين الجملي 223 مليون مسافر (122 مليون مسافر من شريحة مسافرين خالصي المعلوم دون التلاميذ والطلبة و59 مليون مسافر من التلاميذ والطلبة و42 مليون مسافر بعنوان النقل الجماعي).

2.5. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان سنة 2018 لشركة نقل تونس 7555 عونا مسجلا بذلك ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,3% بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة إنجاز ما تبقى من ترخيص انتداب 2015.
- من المحتمل أن يتراجع عدد الأعوان سنة 2019 في حدود 7454 عونا أي بانخفاض بـ 101 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة الإحالات على التقاعد.
- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا هاما بنسبة 6,6% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 15,7م.د
- من المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 3,2% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 263,2 م .د ويعود هذا الارتفاع خلال الفترة 2017 - 2019 إلى مفعول الزيادات في الأجور للسنوات 2019-2018 .

3.5. أهم المؤشرات المالية:

- عرفت شركة نقل تونس سنة 2018 انخفاضا ملحوظا على مستوى نتيجة استغلالها بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 17,4% وبقيمة 24,2م.د لتبلغ 163,3 - م د مقابل 139,1 - م د سنة 2017 ويعود ذلك أساسا لانخفاض إيرادات استغلال الشركة مقابل تطور أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال شركة نقل تونس سنة 2018 ما قيمته 367,2م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 3,8% أي بزيادة 13,5م.د مقارنة مع سنة 2017 في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال شركة نقل تونس سنة 2018 ما قيمته 203,9م.د مسجلة بذلك انخفاضا بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 5% أي ما قيمته 10,7م.د ويعود ذلك إلى تدهور مستوى العرض بسبب النقص في قطاع الغيار والتأخير في انجاز برامج تعويض الحافلات.
- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 170,2 - م.د سنة 2019 مسجلة تدهورا بنسبة 4,2% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك أساسا لارتفاع إيرادات استغلال الشركة بنسق أقل من تطور أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال شركة نقل تونس سنة 2019 ما قيمته 375,7م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2018 بنسبة 2,3% في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال شركة نقل تونس سنة 2019 ما قيمته 205,5م.د. مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2018 وذلك بنسبة 0,8%.
- سجلت النتيجة الصافية للشركة سنة 2018 تدهور ملحوظا بنسبة 12,1% مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 187,5 - م د سنة 2018 مقابل 167,3 - م د سنة 2017 ومن المحتمل أن يستمر نزيف التراجع إلى غاية 2019 لتبلغ النتيجة الصافية ما قيمته 192,6 - م.د ويعود ذلك أساسا للانخفاض الهام المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة خلال نفس الفترة وتطور مؤشري تضخم الأجور وتضخم أسعار المحروقات مقابل مواصلة إعتماد نفس التعريفات منذ سنة 2010 مما أثر سلبا على التوازنات المالية للشركة.
- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية لشركة نقل تونس انخفاضا بنسبة 24% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 708,7 - م.د مقابل 571,5 -م.د

سنة 2017 ويرجع هذا الانخفاض أساسا لتراكم الخسائر التي سجلتها الشركة في السنوات الأخيرة والتي بلغت مع موفى سنة 2018 ما مجموعه 1226,7 م د هذا وتجدر الإشارة أنه تم الترفيع في الأموال المخصصة للشركة بما قيمته 4,5 م.د لتبلغ 115,9 م د سنة 2018 مقابل 111,4 م.د سنة 2017 وذلك نتيجة عملية تحويل الأقساط المتبقية من القروض المحولة والمتعلقة بتمويل اقتناء معدات المترو الخفيف ضمن الأموال المخصصة بعنوان سنة 2017.

4.5. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من شركة نقل تونس28,1م .د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 32,6% بالمقارنة مع سنة 2017، ويعود ذلك بالأساس إلى انخفاض الاستثمارات المادية بقيمة 13,6م.د كما بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قيمته 59,5م.دمنها 8,2 مليون دينار استثمارات على كاهل الدولة و1,4 مليون دينار استثمارات على كاهل الشركة و49,9 تمويل بنكي.

5.5. المديونية:

- بلغت مديونية الشركة سنة 2018 ما قيمته 969م.د مقابل 862م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 12,4% حيث سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية (خاصة الشركة الوطنية لتوزيع البترول) ارتفاعا كبيرا سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 96,7% وبقيمة إجمالية تساوي 30م.د في المقابل انخفضت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 197م.د سنة 2018 مقابل 198م.د سنة 2017 مسجلة انخفاضا لا تتجاوز نسبة 1%.
- ومن المحتمل أن تبلغ مديونية المنشأة سنة 2019 ما قيمته 1187 م.د مقارنة بسنة 2018 مسجلة ارتفاعا بنسبة 22,5% .
- كما تتمتع الشركة بضمانات الدولة التي بلغت 51,6م.د سنة 2018 مقابل 46,4م.د سنة 2017 .

6. الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية:

أحدثت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بمقتضى أمر صدر في 27 ديسمبر 1956 وهي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية، ويتمثل نشاط الشركة خاصة في استغلال الشبكة الحديدية الوطنية لنقل المسافرين و البضائع التي تمتد على طول 2165 كلم وتتواجد بها 200 محطة وخطوط ترابط بالحافلة بين السكة الحديدية و بعض المدن الجنوبية، مستغلة أسطول في موفى سنة 2017 يتكون من 138 قاطرة و30 قطار كهربائي و129 عربة و30 قطار ذاتي الجر و 3455 عربة لنقل البضائع و الفسفاط و1461 حاوية.

1.6. أهم مؤشرات النشاط:

- أمنت الشركة الوطنية للسكك الحديدية سنة 2018 نقل 39,98 مليون مسافر مقابل40,99 مليون مسافر سنة 2017،

- من المحتمل أن يسجل عدد المسافرين انخفاضا سنة 2019 بنسبة 6,2% بالمقارنة مع سنة 2018 ليبلغ حوالي 37,5 مليون مسافر ويعود ذلك بالأساس لتدهور جاهزيّة المعدات وانخفاض في جودة الخدمات وعدم تأهيل بعض الخطوط مما تسبب في عزوف المسافرين عن التنقل بالقطارات والتوجه نحو وسائل أخرى.

- كما شهد نشاط نقل الفسفاط على خطوط الشبكة الحديدية التونسية سنة 2018 انخفاضا بنسبة 29% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغ 1,7 مليون طن سنة 2018 مقابل 2,4 مليون طن سنة 2017 ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى تواصل التحركات الاحتجاجية بمنطقة الحوض المنجمي،ومن المحتمل أن يبلغ نشاط نقل الفسفاط2 مليون طن سنة 2019 مسجلا ارتفاعا بنسبة 17,4% مقارنة بسنة 2018.

2.6. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية 4612 عونا سنة 2018 مسجلا ارتفاعا بنسبة 2% أي ما يعادل 94 عونا بالمقارنة مع سنة 2017

- ومن المحتمل أن يشهد عدد الأعوان ارتفاعا طفيفا سنة 2019 بنسبة 0,7% مقارنة بسنة 2018 ليصبح 4644 عونا ويعود هذا الارتفاع بالأساس لاستكمال برنامج إنتدابات الشركة.

- سجلت أعباء الأعوان سنة 2018 انخفاضا بلغت قيمته 0,3م.د وبنسبة 0,3% بالمقارنة مع سنة 2017 حيث مرت من 119,2م.د سنة 2017 إلى 118,9م.د سنة 2018 وذلك بالرغم من ارتفاع عدد الأعوان سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 باعتبار أن عدد الأعوان المحالين على التقاعد يتجاوز عدد الأعوان الذين تم انتدابهم حديثا

- ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 24,9% مقارنة بسنة 2018 لتصبح 148,6م.د وذلك نتيجة الزيادات القانونية في الأجور والترقيات والانتدابات واحتساب أعباء الأعوان بعنوان أعباء التعديل الآلي للجرايات ومنح الإحالة على التقاعد والتنفيل المدفوعة إلى الصندوق الوطني للتقاعد.

3.6. أهم المؤشرات المالية:

- سجلت نتيجة الاستغلال سنة 2018تراجعا بنسبة 6,2% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغتما قيمته 68,4 - م.د مقابل 64,4 - م.د سنة 2017، ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض أعباء استغلال الشركة بنسق أقلمن إيرادات استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الشركة سنة 2018 ما قيمته 226,2م.د مسجلا انخفاضا بنسبة 1% مقارنة بسنة 2017، في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال الشركة سنة 2018 ما قيمته 157,8م.د مقابل 164,1م.د سنة 2017 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 3,8% وبنقصان يقدر بـ6,3 م د و يعود ذلك بالأساس لانخفاض مداخيل نقل الفسفاط بنسبة 30% خلال الفترة 2017 - 2018 حيث مرت من 22,7م.د سنة 2017 إلى 15,9م.د سنة 2018

- ومن المحتمل أن يستمر نزيف التراجع في نتائج الشركة إلى غاية 2019 لتبلغ نتيجة الاستغلال ما قيمته 92,6 - م.د مقابل 68,4 - م د سنة 2018 و64,4 - م د سنة 2017 ويعود ذلك أساسا للارتفاع الهام لأعباء استغلال الشركة بنسبة 11,3% مقارنة بسنة 2018 بفعل ارتفاع أعباء الأعوان وبالمقابل عرفت إيرادات استغلال الشركة خلال نفس الفترة ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,4%.

- بلغت النتيجة الصافية سنة 2018 ما قيمته 91,1 - م.د مقابل 81,3 - م.د سنة 2017 نتيجة تراجع نتيجة الاستغلال بما قدره 4م.د وارتفاع الأعباء المالية والتي قدرت سنة 2018 بما قيمته 23,5م.د وهو ما يمثل نسبة 19% من مداخيل الشركة

- ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية سنة 2019 ما قيمته 108,8 - م.د ويعود ذلك إلى انخفاض نتيجة الاستغلال بنسبة 35,5% خلال نفس الفترة.

- كما سجل مجموع الأموال الذاتية للشركة سنة 2018 ارتفاعا هاما بنسبة 51,6% مقارنة بسنة 2017 لتبلغ موفى سنة 2018 ما قيمته 802,7م.د ومن المحتمل أن تشهد قيمة الأموال الذاتية انخفاضا خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة 14,5% لتبلغ 686,6م.د نتيجة تراكم الخسائر المسجلة في حساب النتائج المؤجلة.

4.6. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية 125م.د مع موفى سنة 2018مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 160% بالمقارنة مع سنة 2017، ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع الاستثمارات المادية بقيمة 77م.د كما بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قيمته 163,9م.دمنها 28,3 مليون دينار استثمارات في البنية الأساسية على كاهل الدولة و135,6 مليون دينار استثمارات على كاهل الشركة:

5.6. المديونية:

- بلغت مديونية الشركة سنة 2018 ما قيمته 1096,3م.د مقابل 1326م.د سنة 2017 مسجلة انخفاضا بنسبة 17.3% حيث مثلت مديونية الشركة تجاه البنوك 75,2% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 824.8م.د كما ارتفعت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية لتبلغ 60م.د سنة 2018 مقابل 28,5م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاع بنسبة 366,7% في المقابل سجلت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية انخفاضا سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 4.6% ومن المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة 1314.6م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا بنسبة 19.9% مقارنة بسنة 2018 حيث ارتفعت مديونية الشركة تجاه الدولة بنسبة 9.8% كما سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية هي الأخرى ارتفاعا بنسبة 67.3% لتبلغ 100.4 م.د سنة 2019 في حين شهدت مديونية الشركة تجاه البنوك ارتفاعا طفيفا بنسبة 8.3% لتبلغ 894م.د سنة 2019 .

III. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصناعة والطاقة والمناجم:

جدول 17: أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الناشطة في قطاع الطاقة:

المنشأة	طبيعة المؤشرات	مؤشرات النشاط		الموارد البشرية			المؤشرات المالية							الاستثمارات	المديونية				
	المؤشرات	رقم المعاملات	منحة الدعم	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	معدل الأجور بالشهر / للعون الواحد	إيرادات الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	الأعباء المالية الصافية	النتيجة الصافية	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية	قيمة الاستثمارات	الدولة	البنوك	المنشآت العمومية	الصناديق الاجتماعية	مجموع المديونية
	الوحدة	م.د.	م.د.	عون	م.د.	دينار	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.	م.د.
المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	2017	1226	-	811	30,2	3103	1251,8	880,3	371,6	64,2	111,2	85,1	1900,6	405,5	0	815	0	0	815
	2018	1645,7	-	802	37,2	3865	1712,9	1015,5	679,4	66,4	297,5	85,1	2087,2	1292,1	0	854	62,0	0	916
	2019 وقتي	1569,7	-	785	44,3	4703	1599,7	1334,8	264,9	1,2	-48,5	85,1	1742,0	319,3	76,6	693	19,5	0	789,1
الشركة التونسية لصناعات التكرير	2017	3671,5	869,4	626	29,5	3927	4544,1	4900,5	-356,4	-77,02	- 429,9	0,01	- 317,6	7	90,9	658,3	468,7	3,3	1699,8
	2018	4987,7	1500	622	32,2	4314	6489,9	7310,9	-821,1	-346,7	-1159,5	- 429,9	-1477,4	13,8	92,2	602,1	1061,7	3,5	2743,6
	2019 وقتي	4716,0	1296	606	35,9	4937	6013,2	6750,8	-737,6	61,2	-612,3	-1589,4	-2089,6	47	93,1	1298,3	1117	4,3	3304,5
الشركة التونسية لتوزيع البترول	2017	1598,2	-	1134	44,5	3270	1603,8	1603,6	0,2	3,1	5,0	142,5	343,8	80,2	11	22,6	391,6	0	425,2
	2018	2030,4	-	1125	48,2	3570	2036,4	2057,9	-21,5	-4,1	-11,8	135,3	340,1	71,8	205,2	27,8	522,2	0	755,2
	2019 وقتي	2246,4	-	1151	54,4	3939	2245,9	2241,0	4,9	7,6	4,7	123	335,6	33,4	241,3	82,5	485,7	0	809,5
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	2017	4067,8	593,2	12388	374,5	2519	4777,7	4928,8	-151,1	- 1039,9	- 1193,7	- 703,7	- 276,1	553,2	63	6337,6	406,3	13,7	8594,5
	2018	4534,3	1200	12031	399,3	2766	5810,7	6363,5	- 552,8	-1543	- 2093,5	- 1897,3	- 2341,8	1161,1	88,8	8277,1	436,9	8,4	11397,4
	2019 وقتي	5473,7	1242	13063	449,4	2867	6793	7337,1	-544,1	650,4	106,9	-3990	-2219,7	1003,3	152,3	7850,4	467	13,1	12104,5

1. المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية :

المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية هي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدثت بمقتضى القانون عدد22 المؤرخ في 10 مارس 1972 وتتمثل مهمتها الأساسية في تمثيل الدولة التونسية في كافة مراحل البحث والاستكشاف والتطوير واستغلال الموارد الطبيعية الوطنية من المحروقات.

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

- بلغ إنتاج امتيازات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من النفط الخام سنة 2018، ما يقارب 10,9 مليون برميل في حين بلغت الكمية المنتجة سنة 2017 ما يقارب 11,3 مليون برميل مسجلة بذلك تراجع بنسبة 3,5% ويفسّر هذا التراجع بالأساس بالانخفاض الطبيعي للإنتاج في عدد هام من حقول النفط هذا إضافة للتراجع الناتج عن الإشكاليات التقنية والاجتماعية خاصة بالحقول الموجودة بولايتي تطاوين وقبلي، هذا مع الإشارة بأن إنتاج امتيازات المؤسسة من النفط الخام خلال سنة 2018 يمثل 78,3% من الإنتاج

الوطني البالغ 13,9 مليون برميل مسجلة بذلك تراجع بالمقارنة مع سنة 2017 بـ 1,6%.

- بلغ جم إنتاج المؤسسة من الغاز الطبيعي سنة 2018 حوالي 1,398 مليون طن مكافئ نفط مسجلا بذلك تراجعا طفيفا بنسبة 0,4% بالمقارنة مع سنة 2017، ويمكن تفسير هذا الاستقرار النسبي في إنتاج الغاز الطبيعي أساسا بانطلاق الإنتاج بكل من حقل "شرقي" وحقل "واد الزار" وحقل "العناقيد وجبل قروز" مقابل تراجع إنتاج حقلي "صدر بعل" و"المعمورة" لأسباب فنية، هذا مع الإشارة بأن إنتاج امتيازات المؤسسة من الغاز الطبيعي خلال سنة 2018 يمثل 68,6% من الإنتاج الوطني(2,039 مليون طن مكافئ نفط) مقابل 65,8% خلال سنة 2017.

- سجل إنتاج الغاز المسال سنة 2018 من قبل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تراجعا هاما بنسبة 12,8% مقارنة بسنة 2017، حيث مر من 140,047 مليون طن متري إلى 122,103 مليون طن متري سنة 2018، ويعود هذا الانخفاض بالأساس بالإضافة لتراجع المخزون الطبيعي لتقلص مردودية بعض الحقول وخاصة حقلي البركة والمعمورة لأسباب فنية.

- من المحتمل أن تسجل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية سنة 2019 تراجعا في إنتاجها من النفط بنسبة 3,6% وفي إنتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة 9,9% وفي إنتاجها من الغاز المسال بنسبة 23,0%، ويمكن تفسير هذا التراجع في الإنتاج أساسا بالتراجع الطبيعي في احتياطي عدد هام من حقول النفط والغاز الطبيعي والغاز المسال وبأسباب فنية، بالإضافة لعزوف عدد من الشركاء على الاستثمار باعتبار تراجع المخزون، عدم حصولهم على مستحقاتهم من الشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز وكثرة التحركات الاجتماعية.

- بالرغم من التراجع المسجل في إنتاج المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية خلال سنة 2018، إلا أن ارتفاع أسعار المواد الطاقية في الأسواق العالمية وتراجع قيمة الدينار أمام أغلب العملات الأجنبية مكن المنشأة من تحقيق ارتفاع هام في رقم معاملاتها بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 34,2% ليبلغ ما قيمته 1645,7 م.د مع موفى سنة 2018، فيما يتوقع أن تسجل المؤسسة خلال سنة 2019 تراجعا في رقم معاملاتها بنسبة 4,6% بالمقارنة مع سنة 2018 مع انخفاض إنتاجها من المواد الطاقية.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية 802 عونا سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا بـ 9 أعوان وبنسبة حوالي 1,1% بالمقارنة مع سنة 2017، ويعود السبب الرئيسي لهذا التراجع لإحالة 9 أعوان على التقاعد مقابل عدم القيام بانتدابات خلال نفس الفترة، وواصل عدد الأعوان تراجعه سنة 2019 ليبلغ 785 عونا مع موفى السنة وذلك على إثر مغادرة 19 عونا للتقاعد مقابل انتداب عونين بعنوان مناظرة سنة 2014.

- سجلت أعباء أعوان المؤسسة سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 23,2% وبقيمة 7 م.د لتبلغ ما قيمته 37,2 م د، ويعود هذا الارتفاع خاصة للزيادات القانونية في الأجور، وواصلت

أعباء الأعوان ارتفاعها خلال سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 44.3 م.د أي بزيادة قدرها 7,1 م.د بالمقارنة مع سنة 2018 وذلك بالرغم من التراجع الهام في عدد أعوان المؤسسة.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- بلغ مجموع إيرادات الاستغلال للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية سنة 2018 ما قيمته 1712,9م.د مقابل مبلغ 1251,8م.د خلال سنة 2017 أي بزيادة قدرها 461,1م.د ويعود هذا الارتفاع خاصّة إلى ارتفاع مداخيل تسويق المحروقات بقيمة 420م.د منها 263 م.د متأتية من النفط الخام و152م.د من الغاز الطبيعي و5م.د من الغاز السائل، ويعود الارتفاع المسجل في مداخيل الاستغلال بالرغم من تراجع حجم المبيعات بالأساس لارتفاع معدل أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، بالإضافة لارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار.

- بلغ مجموع أعباء الاستغلال لسنة 2018 ما قيمته 1015,5م.د مقابل مبلغ 880,3م.د خلال سنة 2017 أي بزيادة قدرها 135,2م د و بنسبة قدرها 15,4% و يعود هذا الارتفاع خاصّة إلى :
  - ارتفاع مخصصات الاستهلاكات بقيمة 86,8م.د وذلك ناتج بالأساس عن الزيادة في مخصصات الاستهلاك لأصول بعض الحقول على غرار حقل صدر بعل (86,2+م.د)،
  - ارتفاع مخصصات المدخرات بقيمة 19,7م.د وذلك ناتج بالأساس عن انخفاض قيمة الاستردادات على المدخرات (75,8م.د سنة 2017 مقابل 45,7م.د سنة 2018)،
  - ارتفاع حساب الضرائب والأداءات بقيمة 62,3م.د وذلك ناتج بالأساس عن ارتفاع قيمة الإتاوة على الإنتاج بحوالي 50م.د،
  - ارتفاع في أعباء الأعوان بقيمة 7 م.د،

- نتيجتا لتجاوز نسق ارتفاع إيرادات استغلالها خلال الفترة 2017 - 2018 (+36,8%) لنسق ارتفاع أعباء استغلالها (+15,4%)، سجلت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية مع موفى سنة 2018 ارتفاعا هاما في نتيجة استغلالها (+82,8% بالمقارنة مع سنة 2017) لتبلغ ما قيمته 679,4 م.د.

- بلغ مجموع الأعباء المالية الصافية لسنة 2018 ما قيمته 66,4م.د مقابل مبلغ 64,2م.د خلال سنة 2017 أي بزيادة قدرها2,2م.د ويعود هذا الارتفاع خاصّة للنسق الهام لارتفاع خسائر الصرف الناتجة عن عمليات التحيين (88,5+م.د) مقابل نسق أبطأ لمرابيح الصرف الناتجة عن عمليات التحيين (80,6+ م.د).

- بلغت النتيجة الصافية لسنة 2018 ما قيمته 297,5م.د مقابل مبلغ 111,2م.د خلال سنة 2017 أي بزيادة قدرها 186,3م.د و يعود هذا الارتفاع خاصّة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وللنسق التصاعدي لسعر صرف الدولار (العملة المعتمدة لتسويق المحروقات) مقابل الدينار. وقد قامت المؤسسة بتحويل جملة الأرباح المسجلة بعنوان سنة 2018 للخزينة العامة للبلاد التونسية.

- من المحتمل أن تسجل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية مع موفى سنة 2019 نتيجة صافية سلبية قيمتها 48,5 - م.د مسجلة بذلك تراجعا كبيرا بنسبة 116,3% بالمقارنة مع سنة 2018، ويعود السبب الأساسي لهذه الخسائر للانخفاض الهام المتوقع تسجيله في إيرادات الاستغلال بسبب تراجع الإنتاج وتراجع أسعار المحروقات، مقابل الارتفاع الهام المتوقع في أعباء استغلال المؤسسة (242+ م.د) خلال نفس الفترة ويعود ذلك بالأساس للزيادة الهامة في مخصصات المدخرات (196,6+ م.د) بسبب دمج وتحيين تكاليف تفكيك وإزالة الأصول واستعادة مواقع الاستغلال (مصاريف الهجر).

- مع تتالي تسجيل المنشأة لنتائج إيجابية خلال السنوات الأخيرة، تعززت أموالها الذاتية مع موفى سنة 2018 لتبلغ ما قيمته 2087,2 م.د ، فيما يتوقع أن تسجل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية خلال سنة 2019 انخفاضا في أموالها الذاتية لتبلغ ما قيمته 1742م.د وذلك مع تسجيل المنشأة لنتيجة صافية سلبية قيمتها 48,5 - م.د مع موفى نفس السنة.

4.1. الاستثمارات:

- تبعا لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ليبلغ معدل الخام خلال سنة 2018 حوالي 71 دولار مقابل 54 دولار سنة 2017، بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسة خلال سنة 2018 1292,1 م.د مسجلة بذلك تطورا بقيمة 886,6 + م.د أي بنسبة 218,6% مقارنة بسنة 2017 ويعود هذا بالأساس لتطور مصاريف التطوير والاستغلال المنجزة بامتيازات كل من حقول نوارة وعشطروت وصدربعل وطرطر.

- بلغت الدفوعات المتعلقة بمشاريع استثمار المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية خلال سنة 2019 ما قيمته 319,3 م.د مسجلتا تراجعا هاما بالمقارنة مع سنة 2018 وذلك بقيمة 972,8 م.د وقد تم تمويل ما نسبته 65,6% من هذه المشاريع عبر قروض بنكية.

5.1. المديونية :

- بلغت قيمة مديونية المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية مع موفى سنة 2018 ما قيمته 916 م.د مسجلتا بذلك ارتفاعا بنسبة 12,4% بالمقارنة مع سنة 2017 وتمثل القروض البنكية ما نسبته 93,2% من هذه المديونية في حين تتمثل باقي المديونية في مبالغ غير محولة من قبل المؤسسة لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

- تراجعت قيمة مديونية المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية مع موفى سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 789,1 م.د وذلك بسبب انخفاض قيمة القروض البنكية بنسبة 18,9% وتراجع قيمة مستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز بنسبة 68,5% بالمقارنة مع سنة 2018.

2. الشركة التونسية لصناعات التكرير :

الشركة التونسية لصناعات التكرير هي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أحدثت سنة 1960 في إطار اتفاقية مبرمة بين الدولة التونسية والمجمع الإيطالي ENIمصادق عليها بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 1960 المؤرخ

في 26 جويلية 1960، وفي سنة 1975 قامت الدولة باقتناء أسهم الشريك الأجنبي وأصبحت شركة وطنية. وتتمثل مهامها في:تكرير البترول الخام وإنتاج المواد البترولية قصد تلبية حاجيات السوق الداخلية، بيع المواد البترولية المنتجة إلى شركات التوزيع الداخلية، تصدير المنتجات غير القابلة للتسويق محليا وتوريد كل المواد البترولية لتغطية كامل حاجيات البلاد.

1.2. أهم مؤشرات النشاط:

- بلغت الكميات المنتجة خلال سنة 2018 ما يناهز 1026 ألف طن مقابل 878 ألف طن خلال سنة 2017 مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 148 ألف طن أي بنسبة 16,9% ويعود ذلك أساسا لارتفاع كميات النفط الخام المكرر نتيجة ارتفاع عدد أيام استغلال وحدة التقطير الجوّي بـ 33 يوما، من 242 يوما في سنة 2017 إلى 275 يوما خلال سنة 2018 والارتفاع الطفيف لمعدل التدفق بوحدة التقطير الجوي بنسبة 2% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 194 متر مكعب في الساعة سنة 2018 وهو معدل يبقى دون المأمول مقارنة بما تم برمجته بعقد تحسين الأداء للمنشأة (220 متر مكعب في الساعة سنة 2018) وذلك بسبب الحالة السيئة للوحدة.فيما سجلت الشركة سنة 2019 انخفاضا هاما في إنتاجها بنسبة تناهز 87% ليبلغ إنتاجها 135 ألف طن فقط، ويعزى السبب الرئيسي لهذا التراجع في الإنتاج للانخفاض المسجل في كميات النفط الخام المكرر بسبب ارتفاع أيام توقف المصفاة التي بلغت 324 يوما خلال سنة 2019 وذلك نظرا لشروع الشركة في أشغال صيانة شاملة و معمّقة لمستودع الخزن و التي أملتها الوضعيّة السيئة للخزانات، و كذلك القِيام بأشغال استبدال العمود الرئيسي لوحدة التقطير الجوي حيث يرجع العمود المستبدل لفترة الستينات بهدف تحسين المردودية وتوفير شروط السلامة بالمصفاة.

- ولغاية ضمان تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية قامت الشركة التونسية لصناعات التكرير خلال سنة 2019 باستيراد حوالي 3,7 مليون طن من المواد البترولية تامة الصنع وذلك لتغطية حاجيات الاستهلاك الوطني من المحروقات والتي بلغت حوالي 3,8 مليون طن مع موفى سنة 2019.

- تبعا لارتفاع حجم مبيعات الشركة التونسية لصناعات التكرير، وإقرار سياسة التعديل الآلي للأسعار المحروقات، سجلت المنشأة خلال سنة 2018 زيادة هامة في حجم رقم معاملاتها (35,8%+ بالمقارنة مع سنة 2017) ليبلغ ما قيمته 4987,7 م.د مع موفى السنة، فيما يتوقع أن تسجل الشركة تراجعا طفيفا في رقم معاملاتها مع موفى سنة 2019 وذلك بنسبة 5,4 % بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك خاصة مع تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

2.2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد اعوان الشركة 622 عونا سنة 2018 مقابل 626 عونا سنة 2017 ويعزى الانخفاض المسجل إلى عدم قيام الشركة بتجسيم برنامج انتداباتها مقابل إحالة عدد من أعوانها على التقاعد، فيما سجلت أعباء الأعوان الشركة ارتفاعا هاما سنة 2018 بنسبة 9,1% نتيجة الزيادات القانونية في الأجور والمنح.

- واصل عدد أعوان الشركة تراجعه خلال سنة 2019 حيث بلغ عددهم مع موفى السنة 606 عونا مقابل 622 عونا سنة 2018 ويعزى الانخفاض المسجل إلى عدم قيام الشركة بتجسيم برنامج انتداباتها مقابل إحالة 16 عونا على التقاعد، فيما سجلت أعباء أعوان الشركة ارتفاعا هاما بنسبة 11,5% لتبلغ 35,9م.د مع موفى سنة 2019 بسبب الزيادات القانونية في الأجور والانعكاس المالي للترقيات والتسميات في الخطط الوظيفية.

3.2. أهم المؤشرات المالية:

- بلغت إيرادات استغلال الشركة التونسية لصناعات التكرير سنة 2018 ما قيمته 6489,9م.د مقابل4544,1م.د خلال سنة 2017 مسجلة ارتفاع هاما قدره 1945,8م.د وبنسبة قدرها 42,8%، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى :

- ارتفاع مداخيل المبيعات المحليّة والخارجية للمواد البترولّية بنسبة 35,9% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ ما قيمته4987,7م.د خلال سنة 2018 بسبب الارتفاع المسجل في حجم المبيعات والزيادات في الأسعار مع اعتماد سياسة التعديل الآلي للأسعار،
- ارتفاع قيمة المنح المسندة للشركة بعنوان دعم منظومة المحرقات لتبلغ 1500م.د سنة 2018 مقابل 869,4م.د سنة 2017.

- سجلت الشركة التونسية لصناعات التكرير سنة 2018 ارتفاعا هاما في أعباء استغلالها بنسبة 49,2% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ ما قيمته 7310,9 م.د مع موفى سنة 2018، ويعزى هذا الارتفاع بالأساس لارتفاع قيمة مشتريات السلع المستهلكة (1742,6+ م.د بالمقارنة مع سنة 2017) والتي هي بالأساس مواد طاقية جاهزة موردة والتي شهدت ارتفاعا هاما في أسعارها بالأسواق العالمية خلال سنة 2018 بالإضافة للأثر السلبي لتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار، ولتضاعف قيمة مشتريات التموينات المستهلكة (740,7+ م.د بالمقارنة مع سنة 2017 ناتجة بالأساس عن تدهور قيمة الدينار بالمقارنة مع الدولار) والتي هي بالأساس مواد نفطية خام مقتناة من الحقول النفطية التونسية.

- تضاعفت قيمة الأعباء المالية للشركة التونسية لصناعات التكرير أكثر من 4 مرات خلال سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 346,7 م.د (350+ %)، ويعزى السبب الرئيسي لهذا الارتفاع للزيادة المشطّة في قيمة خسائر الصرف (250,7+ م.د) على عمليات التوريد والقروض بالعملات الأجنبية نتيجة تراجع قيمة الدينار بالمقارنة مع أهم العملات الأجنبية.

- نتيجتا لتجاوز نسق ارتفاع أعباء استغلالها خلال الفترة 2017 - 2018 (49,2%+) لنسق ارتفاع إيرادات استغلالها (42,8%+)، سجلت الشركة التونسية لصناعات التكرير مع موفى سنة 2018 انخفاضا هاما في نتيجة استغلالها (130,4 % - بالمقارنة مع سنة 2017) لتبلغ ما قيمته 821,1 - م.د.

- سجلت الشركة التونسية لصناعات التكرير سنة 2018 خسائر هامة قيمتها 1159,5م.د بالمقارنة مع خسائر بقيمة 429,9م.د سنة 2017، ويعزى هذا الارتفاع في الخسائر

بالأساس لارتفاع سعر المحروقات في الأسواق العالمية بالإضافة لانخفاض قيمة الدينار بالمقارنة مع أهم العملات الأجنبية اللذان أديا لارتفاع هام في قيمة مشتريات السلع والتموينات وفي قيمة الأعباء المالية.

- في حين من المتوقع أن تبلغ النتيجة الصافية للشركة التونسية لصناعات التكرير خلال سنة 2019 ما قيمته 612,3- م.د مسجلتا ارتفاعا بقيمة 547,2م.د، و يعود هذا التحسن الملحوظ المتوقع خاصّة إلى تراجع قيمة مشتريات المواد الأولية من الحقول التونسية لتبلغ 337 م.د خلال سنة 2019 مقبل 1588 م.د خلال سنة 2018 وذلك بسبب توقف المصفاة للصيانة، بالإضافة لتحسن سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وتراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- مع تتالي تسجيل المنشأة لنتائج سلبية خلال السنوات 2017 و2018، تراجعت الأموال الذاتية للشركة التونسية لصناعات التكرير مع موفى سنة 2018 لتبلغ ما قيمته 1477,4 - م.د، ومع توقع تسجيل المنشأة لنتيجة صافية سلبية قيمتها 612,3 - م.د خلال سنة 2019، يتوقع أن تسجل الشركة انخفاضا في أموالها الذاتية لتبلغ ما قيمته 2089,6 - م.د.

4.2. الاستثمارات:

بلغت قيمة الدفوعات المتعلقة بمشاريع الاستثمار للشركة التونسية لصناعات التكرير خلال سنة 2019 مبلغ 47م.د مقابل مبلغ قيمته13,8 م.د خلال سنة 2018 أي بارتفاع قدره 33,2 م.د، ويعود هذا التحسن في تنفيذ برامج الاستثمار لانطلاق الشركة في برنامج صيانة شاملة ومعمّقة لمستودع الخزن والتي أملتها الوضعيّة السيئة للخزانات، وكذلك لشروعها في بأشغال استبدال العمود الرئيسي لوحدة التقطير الجوي.

5.2. المديونية:

بلغ حجم مديونيّة الشركة خلال سنة 2018 ما قيمته 2743,6 م.د مقابل 1699,8م.د خلال سنة 2017 أي بارتفاع بـ1043,8م.د، ويعزى ذلك أساسا لارتفاع مستحقات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بعنوان مبيعات النفط الخام المحلي لتبلغ حوالي 920,5 م.د موفى سنة 2018 مقابل 423,3 م.د سنة 2017 وذلك نتيجة تخلف الشركة الوطنية لتوزيع البترول عن سداد متخلداتها لدى الشركة التونسية لصناعات التكرير تبعا لعدم خلاص مستحقاتها لدى شركات النقل العمومية مما انجر عنه عدم إيفاء الشركة التونسية لصناعات التكرير لتعهداتها تجاه المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية. ومن المتوقع أن تتعمق مديونية المنشأة خلال سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 3304,5 م.د وذلك بسبب تضاعف مديونيتها تجاه البنوك (696,2+ م.د بالمقارنة مع سنة 2018) وتواصل ارتفاع مديونيتها تجاه المنشآت العمومية وخاصة تجاه المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التونسية للكهرباء والغاز.

3. الشركة الوطنية لتوزيع البترول :

الشركة الوطنية لتوزيع البترول هي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية أنشأت بمقتضى الأمر عدد 466 لسنة 1977 المؤرخ في 11 ماي 1977 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للشركة القومية لتوزيع البترول،وقد تم تغيير صيغتها

القانونية لتصبح شركة خفية الاسم تحت الاسم التجاري "عجيل".

1.3. أهم مؤشرات النشاط:

- لقد اتسم نشاط الشركة حسب مبيعات المواد البترولية المسجلة خلال سنة 2018 بالارتفاع حيث بلغت المبيعات 1,530مليون طن متري مقابل 1,462 مليون طن متري موفى سنة 2017 أي بنسبة نمو تقدر بـ4,7% لترتفع بذلك حصة الشركة من السوق بنسبة 1,3% لتستقر في حدود 39,1% من المبيعات الجملية للسوق الوطنية للمواد البترولية. وهذا الارتفاع يعود بالأساس لارتفاع مبيعات نشاط الكيروزان بـ 63 ألف طن متري نتيجة الفوز بجزء هام من صفقة الخطوط التونسية لتستحوذ بذلك الشركة على 76% من السوق التونسية في نشاط بيع الكيروزان.

- بالرغم من الارتفاع المسجل في مبيعات الشركة، إلا أنه وخلال سنة 2018 شهد نشاط المحروقات تراجعا في المبيعات بـ 7 ألاف طن متري بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة هشاشة الوضع الاقتصادي في البلاد وعودة ظاهرة تهريب المحروقات في المناطق الحدودية، في حين سجل نشاط غاز البترول المسيل ارتفاعا في المبيعات بـ 11 ألاف طن متري خلال نفس الفترة حيث بلغت 242 ألاف طن متري سنة 2018 مقابل 231 ألاف طن متري خلال سنة 2017، وقد شمل هذا الارتفاع مبيعات غاز البترول المنزلي (+2,7%) وكذلك مبيعات الغاز الصناعي (+24,8%) خاصة في قطاع النزل والمطاعم، من جهته، فقد سجل نشاط الزيوت نسبة نمو إيجابية في حدود 9,5% خلال نفس الفترة، حيث بلغت كمية المبيعات 9312 طن متري سنة 2018 مقابل 8502 طن متري سنة 2017 ويعود هذا الارتفاع بالأساس لاعتماد الشركة لموزعين جدد لمنتوجاتها من الزيوت بالإضافة لتطبيقها لسياسة أسعار جديدة تنافسية.

- سجلت الشركة الوطنية لتوزيع البترول خلال سنة 2018 ارتفاعا هاما في رقم معاملاتها بنسبة تقارب 27% حيث بلغ ما قيمته 2030,4 م.د سنة 2018 مقابل 1598,2 م.د فقط خلال سنة 2017، ويعود هذا الارتفاع بالأساس لارتفاع المبيعات بـ 4,7% وللتغييرات المحدثة على هيكلة الأسعار خلال سنة 2018 (31 ديسمبر 2017، 01 أفريل 2018، 23 جوان 2018 و02 سبتمبر 2018) بالإضافة لارتفاع تسعيرة مادة الكيروزان في الأسواق العالمية.

- ومن المتوقع أن يبلغ رقم معاملات الشركة الوطنية لتوزيع البترول مع موفى سنة 2019 ما قدره 2246,4 م.د مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 216 م.د مقارنة بسنة 2018 متأتي أساسا من الارتفاع الطفيف في حجم المبيعات بـ 1% والانعكاس المالي للترفيع في أسعار بيع المواد البترولية الذي تم إقراره في ثلاث مناسبات خلال سنة 2019 بالإضافة للترفيع في هامش الربح الذي تم إقراره لفائدة موزعي المحروقات في 23 ديسمبر 2018.

2.3. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان سنة 2018 للشركة الوطنية لتوزيع البترول حوالي 1125 عونا مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 0,8% بالمقارنة مع سنة 2017 ويعود ذلك إلى ارتفاع

نسبة المغادرات (37 عون) مقابل انتداب حوالي 28 عونا، ومن المتوقع أن تشهد سنة 2019 ارتفاعا في عدد الأعوان ليبلغ 1151 عونا مقابل 1125 عونا موفي سنة 2018 نتيجة تنفيذ برنامج الانتدابات المصادق عليها خلال السنوات من 2015 إلى 2017 (60+ عونا) مقابل مغادرة 34 عونا.

- تبعا لارتفاع عدد أعوان الشركة خلال الفترة 2017 - 2019، وتبعا للزيادات القانونية في الأجور ولتحمل الشركة لـ 50% من منح الأكل والعيد المسندة للأعوان، فقد سجلت أعباء أعوان المنشأة ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 10,6% لتبلغ مع موفى سنة 2019 ما قيمته 54,4 م.د مقارنة بـ 44,54 م.د سنة 2017 و48,2 م.د سنة 2018.

3.3. أهم المؤشرات المالية:

- سجلت الشركة الوطنية لتوزيع البترول خلال سنة 2018 ارتفاعا قياسيا في إيرادات استغلالها بنسبة 27% مقارنة بسنة 2017، حيث بلغت ما قيمته 2036,4 م.د مقابل 1603,8 م.د سنة 2017، ويعود هذا الارتفاع بالأساس للتطور الإيجابي في الكميات المباعة (4,7%+) بالإضافة للتعديلات المحدثة على هيكلة الأسعار.

- بلغت أعباء الاستغلال سنة 2018 ما قيمته 2057,9 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا هاما بنسبة 28,3% بالمقارنة مع سنة 2017، ويمكن تفسير ذلك بالأساس بارتفاع قيمة مشتريات المواد البترولية (463,5+ م.د) وارتفاع مخصصات الاستهلاكات والمدخرات (7,7+ م.د)، وارتفاع أعباء الأعوان (3,8+م.د).

- نتيجتا لتجاوز نسق ارتفاع أعباء استغلالها خلال الفترة 2017 - 2018 (28,3%+) لنسق ارتفاع إيرادات استغلالها (27%+)، سجلت الشركة الوطنية لتوزيع البترول مع موفى سنة 2018 انخفاضا هاما في نتيجة استغلالها (21,7 -م.د بالمقارنة مع سنة 2017) لتبلغ ما قيمته 21,5 - م.د.

- سجلت الشركة الوطنية لتوزيع البترول سنة 2018 نتيجة صافية سلبية قيمتها 11,8م.د أي بتراجع بقيمة 16,8 م.د بالمقارنة مع سنة 2017 ويعود ذلك بالأساس للنسق الهام لارتفاع أعباء استغلال الشركة (28,3%+) الذي يتجاوز نسق ارتفاع إيرادات استغلالها (27%+)خلال الفترة 2017 - 2018.

- في حين من المتوقع أن تستعيد الشركة خلال سنة 2019 توازناتها المالية حيث يتوقع أن تبلغ نتيجتها الصافية ما قيمته 4,7 م.د لتسجل بذلك ارتفاعا بقيمة 16,5 م.د بالمقارنة مع سنة 2018 نتيجة الانعكاس المالي الإيجابي لتحيين أسعار البيع للعموم والتي تم إقرارها في مناسبتين خلال سنة 2019 بالإضافة للترفيع في هامش ربح الموزعين الذي تم إقراره مع موفى سنة 2018 .

- مع تسجيل المنشأة لنتيجة صافية سلبية خلال سنة 2018، تراجعت الأموال الذاتية للشركة الوطنية لتوزيع البترول مع موفى سنة 2018 لتبلغ ما قيمته 340,1 م.د، ويتوقع أن تسجل الشركة انخفاضا في أموالها الذاتية مع موفى سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 335,6 م.د.

4.3. الاستثمارات:

- بلغت الدفوعات المالية المتعلقة باستثمارات الشركة الوطنية لتوزيع البترول خلال سنة 2018 حوالي 71,8 م.د وتندرج أغلبية الاستثمارات المنجزة في تدعيم الدور الاقتصادي للشركة في توفير المواد البترولية من حيث المخزون بالنظر لحاجيات السوق الوطنية ومن حيث تطور نقاط البيع وفي هذا الإطار تنقسم أهم استثمارات الشركة خلال سنة 2018 الى:

- تهيئة وتحديث مستودع خزن المحروقات بحلق الوادي الذي يهدف لتحسين طاقة الخزن وتحسين ظروف تزويد البلاد التونسية بالمحروقات والتي بلغت كلفته 30 م.د،
- إنشاء ثمانية محطات جديدة (قيمة الدفوعات خلال سنة 2018 :0,4 م.د) و مواصلة أشغال تهيئة 10 محطات أخرى بكلفة جملية تناهز 4,4 م.د،
- اقتناء معدات بقيمة 26,5م.د من بينها قوارير غاز بقيمة 24 م.د،
- اقتناء أرض بالبحيرة 3 بهدف بناء مقر اجتماعي للشركة وقد تم دفع تسبقة بقيمة 4,5 م.د.

- بلغت الدفوعات المالية المتعلقة باستثمارات الشركة الوطنية لتوزيع البترول خلال سنة 2019 حوالي 33,4 م.د وتندرج أغلبية الاستثمارات المنجزة في تدعيم الدور الاقتصادي للشركة في توفير المواد البترولية من حيث المخزون بالنظر لحاجيات السوق الوطنية ومن حيث تطور نقاط البيع.

5.3. المديونية :

- بلغت مديونية الشركة سنة 2018 ما قيمته755,2م.د مقابل 425,2 م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 77,6% نتيجة ارتفاع مستحقات الشركة التونسية لصناعات التكرير (513,7 م.د خلال سنة 2018) وارتفاع رصيد القروض على حساب التعديل الجغرافي (129 م.د خلال سنة 2018)،ويعزى هذا الارتفاع بالأساس لتراكم مستحقات الشركة لدى شركات النقل العمومية.

- واصلت مديونية الشركة سنة 2019 ارتفاعها لتبلغ ما قيمته 809,5 م.د، وتعود هذه الزيادة بالأساس لارتفاع رصيد القروض على حساب التعديل الجغرافي (40+ م.د بالمقارنة مع سنة 2018).

4. الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز:

أحدث الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز بمقتضى القانون عدد 8-62 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أفريل 1962 المتعلق بإحداث الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وهي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية وتخضع لإشراف وزارة الصناعة والطاقة والمناجم. عهد للمنشأة عديد المهام من أهمها إنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي وغاز البترول السائل وإنجاز البنية التحتية للكهرباء والغاز.

1.4. أهم مؤشرات النشاط:

- سجل إنتاج الكهرباء سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 0.8% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 15687 جيغاواط/ساعة مقابل 15560 جيغاواط/ساعة سنة 2017 وذلك نتيجة ارتفاع

استهلاك حرفاء الجهد المتوسط بـ190 جيغاواط/ ساعة أي بنسبة 2.9%.

- من المحتمل أن يشهد إنتاج الكهرباء سنة 2019 ارتفاعا يقدر بنسبة % 6.3 مقارنة بسنة 2018 ليبلغ 16669 جيغاواط/ساعة نتيجة ارتفاع استهلاك حرفاء المنخفض بقيمة 766 جيغاواط/ساعة أي بنسبة 10.4%.
- سجل إنتاج الغاز سنة 2018 ارتفاعا بنسبة3.9%بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 2250 (كيلو طن مقابل النفط) مقابل 2165 (كيلو طن مقابل النفط) سنة 2017 ويعود ذلك لارتفاع استهلاك الحرفاء من الغاز الطبيعي بـ8.7%
- شهد إنتاج الغاز سنة 2019 انخفاضا يقدر بنسبة 5.9% مقارنة بسنة 2018 ليبلغ 2117 كيلو طن مقابل النفط.
- سجل رقم معاملات الشركة سنة 2018 ارتفاعا بنسبة % 11.5 بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 4534.3 م د مقابل 4067.8 م د سنة 2017 ويعود ذلك نتيجة للترفيع في تسعيرة الكهرباء والغاز التي تم إقرارها خلال سنة 2018.
- شهد رقم معاملات الشركة سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 20.7% بالمقارنة مع سنة 2018 ليبلغ 5473.7م د ويعود ذلك نتيجة للترفيع في تسعيرة الكهرباء والغاز التي تم إقرارها خلال سنة 2018 وارتفاع استهلاك الكهرباء بنسبة 8.2%.

2.4. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان 12031 خلال سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 2.9% بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة إحالة 500 عونا على التقاعد مقابل انتداب 221 فيما بلغ عدد الأعوان 13063 خلال سنة 2019 مسجلا بذلك زيادة 1032 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة انتداب 1401 عونا وإحالة 320 عونا على التقاعد.
- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 6.6% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة الزيادات في الأجور والمنح والترفيع في قيمة الامتيازات العينية فيما شهدت سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 12.5% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 449.4 م.د وذلك نظرا للإنتدابات الجديدة والزيادات القانونية.

3.4. أهم المؤشرات المالية:

- عرفت شركة سنة 2018 انخفاضا على مستوى نتيجة استغلالها بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 265.8% وبقيمة 401.7م.د ويعود ذلك إلى ارتفاع سعر برميل النفط إلى حدود 71,07 دولار سنة 2018 مقابل 54,3 دولار خلال سنة 2017 وارتفاع سعر الدولار الأمريكي إلى حدود 2,64 دينار خلال سنة 2018 مقابل 2,41 دينار خلال سنة 2017، ما انجر عنه زيادة في فاتورة شراءات الغاز الطبيعي بحوالي 1408,1م د مما أدى إلى ارتفاع إيرادات استغلال الشركة أقل من ارتفاع أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الشركة 6363.5 م د سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 29.1% أي ما قيمته 1434.7 م د في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال 5810.7 م د سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 21.6%.

- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 544.1 - م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا بنسبة 1.6% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك إلى انخفاض سعر برميل النفط إلى 64.3 دولار للبرميل سنة 2019 مقارنة 71,07 دولار البرميل سنة 2018مما أثر بصفة إيجابية على فاتورة شراءات الغاز الطبيعي حيث شهدت ايرادات الاستغلال ارتفاعا بنسبة 16.9% لتبلغ 6793 م.د سنة 2019 فيما عرفت أعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 15.3% خلال نفس الفترة لتبلغ 7337.1م.د سنة 2019 .

- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت تدهور بنسبة 75.4% - مقارنة بسنة 2017 ومن المحتمل سنة 2019 أن تبلغ النتيجة الصافية ما قيمته 106.9م.د ويعود ذلك أساسا للارتفاع المسجل عبر تسجيل فائض في النتيجة المالية الصافية المالية بقيمة 650.4 م د الناتجة بالأساس عن تحسن صرف الدينار مقابل الدولار مما أثر ايجابيا على التوازنات المالية للشركة.

- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية لشركة انخفاضا هاما بنسبة 748.2% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 2341.8 - م.د مقابل 276.1 - م.د سنة 2017 ويرجع هذا الانخفاض للخسائر المحققة خلال سنة 2018 والمقدرة بـ2093.5 - م د فيما من متوقع أن تشهد تحسنا مع موفى سنة 2019 لتبلغ ما مجموع 2219.7 -م.د نظرا لتحقيق نتيجة صافية إيجابية خلال سنة 2019 بقيمة 106.9 م د.

4.4. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة 1161.1م. د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 110% بالمقارنة مع سنة 2017، ويعود ذلك بالأساس في ارتفاع الاستثمارات المتعلقة بتوزيع الكهرباء. بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قيمته 1003.3م.د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 13.6% والممولة أساسا من القروض الخارجية لتطوير المشاريع المتعلقة بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والبالغة قيمتها 857.6 م د سنة 2019.

5.4. المديونية :

- بلغت مديونية الشركة سنة 2018 ما قيمته 11397.4 م.د مقابل 8594.5م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 32.6% حيث مثلت مديونية الشركة تجاه البنوك الأجنبية 67.9% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 7745.1م.د وتجاه البنوك المحلية بنسبة 4.7% أي بقيمة 532 م د كما ارتفعت مديونية الشركة تجاه المزودين لتبلغ 1901.1م.د سنة 2018 مقابل 1163.5 م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 63.4% في المقابل سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية (خاصة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية) ارتفاعا سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 7.5% .

- من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة 12104.5م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا بنسبة 6.2% مقارنة بسنة 2018 حيث ارتفعت مديونية الشركة تجاه الدولة بنسبة 71.5% كما سجلت مديونية الشركة تجاه البنوك انخفاضا بنسبة 5.2% لتبلغ 7850.4م.د سنة 2019 أما بالنسبة للمنشآت العمومية فقد عرفت مديونية الشركة ارتفاعا بنسبة 6.9%

لتبلغ 467 م د وخاصة المزودين حيث ارتفعت بنسبة 50.7% لتبلغ 2865.2 م د أواخر سنة 2019.

جدول 18: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لبعض المنشآت العمومية الناشطة في قطاع المناجم:

طبيعة المؤشرات		مؤشرات النشاط			الموارد البشرية			المؤشرات المالية							الاستثمارات	المديونية					
المنشأة	المؤشرات	الإنتاج	المبيعات	رقم المعاملات	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	المعدل الشهري للأجور	إيرادات الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	الأعباء المالية	النتيجة الصافية	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية	قيمة الاستثمارات	الدولة	البنوك	المنشآت العمومية	المصانيع الاجتماعية	المزودين الخواص	مجموع المديونية
	الوحدة	م. طن	م. طن	م.د	عون	م.د	دينار	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د
شركة فسفاط قفصة	2017	3,9	3,4	471,5	6320	231,2	048 3	486,8	566,8	80-	11,8 -	128,9 -	177,2 -	710	116,4	333	65,3	19	12	59	488,3
	2018	2,8	3	504,9	6098	240,5	286 3	515,5	563	47,5 -	23,7 -	130,8 -	306,1 -	579,7	39,6	331,4	86,5	23,3	12	57,6	510,8
	2019	3,7	3,2	562	7421	301,8	389 3	579,2	571	8,2	19,8 -	63,1 -	436,9 -	495,2	76,6	349,6	58,9	51,3	28,6	110	598,4
المجمع الكيميائي التونسي	2017	1,7	1,5	1288	6227	256	426 3	1314	1276	38	90 -	122,2 -	378 -	618	68,8	171	434	345	23,1	244,4	1217,5
	2018	1,3	1,2	1186	5852	268,6	081 4	1205,8	1196,5	9,3	49 -	108,8 -	500 -	388,2	63,7	172,5	499,3	535,8	24	264	1495,6
	2019	1,4	1,3	1274	5558	295,8	435 4	1293,9	1353,1	59,2 -	19,4 -	171,4 -	609,2 -	217,5	38,8	173,7	435,5	527,7	23	406	1565,9

5. شركة فسفاط قفصة

أحدثت شركة فسفاط قفصة بمقتضى قرار الجلسة العامة التأسيسية للشركة المنعقدة بتاريخ 08 فيفري 1897 وهي منشأة عمومية في شكل شركة خفية الاسم تبلغ مساهمة الدولة برأس مالها نسبة 99,92% وتخضع لإشراف وزارة الصناعة والطاقة والمناجم وعهد إليها مهام استغلال و تخصيب و تسويق الفسفاط التجاري.

1.5. أهم مؤشرات النشاط:

- سجل إنتاج الفسفاط سنة 2018 تراجعا بنسبة 28,2% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 2,8 مليون طن مقابل 3,9 مليون طن موفى سنة 2017 ويعود ذلك إلى تنامي ظاهرتي الاحتجاجات والاعتصامات من قبل طالبي الشغل بالجهة والتي أدت للتوقف الشبه كلي للعمل بمواقع الإنتاج. وتبعا لتراجع الإنتاج، سجلت كمية مبيعات الفسفاط التجاري سنة 2018 تراجعا بنسبة 11,76% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 3 مليون طن مقابل 3,4 مليون طن موفى سنة 2017.
- وقد مكنت مبيعات شركة فسفاط قفصة خلال سنة 2018 من تحقيق رقم معاملات بمبلغ 504,9م.د أي بتطور بنسبة 7,08% وبمبلغ قدره 33,4م.د بالمقارنة مع سنة 2017 ويعود ذلك أساسا للإنعكاس المالي للترفيع في سعر البيع للطن الواحد بـ6,3 دولار هذا إضافة لإرتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار وذلك بالرغم من تراجع الإنتاج والمبيعات.
- ومن المحتمل أن يشهد إنتاج الفسفاط سنة 2019 إرتفاعا بنسبة 32,14% أي ما قدره بـ 0,9 مليون طن مقارنة بسنة 2018 ليبلغ 3,7 مليون طن نتيجة التحسن

النسبي للوضعية الاجتماعية بالحوض المنجمي خلال سنة 2019 وذلك إبان انتداب عدد هام من أعوان التنفيذ. غير أن التحسن في نسق الإنتاج لم يقابله تطور في نفس المستوى بالنسبة للمبيعات خلال سنة 2019 والتي من المقدر أن تبلغ 3,2 مليون طن أي بارتفاع بنسبة 6,67% مقارنة بسنة 2018 ويعزى ذلك للصعوبات والإشكاليات المتعلقة بنقل الفسفاط سوى بالسكك الحديدية أو بالشاحنات وبالتالي فان المجهود الإضافي في الإنتاج لم يتم استثماره وتم تقييده ضمن المخزونات.

- ومن المتوقع أن تمكن مبيعات شركة فسفاط قفصة خلال سنة 2019 من تحقيق رقم معاملات بمبلغ 562م.د أي بتطور بنسبة 11,31% وبمبلغ قدره 57,1م.د بالمقارنة مع سنة 2018 ويعود ذلك أساسا للترفيع في حجم المبيعات بحوالي 0,2 مليون طن مقارنة بسنة 2018.

2.5. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان سنة 2018 حوالي 6098 عونا مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 3,51% بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة الإحالات على التقاعد ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان سنة 2019 حوالي 7421 عونا أي بزيادة بـ1323 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة إنجاز برنامج الإنتدابات لأعوان التنفيذ .

- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 4,02% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 9,3 م.د نتيجة كلفة الزيادات العامة في الأجور والترقيات والتدرج المهني بالمؤسسة ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 25,49% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 301,8 م.د نتيجة الإنتدابات الهامة لأعوان التنفيذ التي تم إنجازها سنة 2019.

3.5. أهم المؤشرات المالية:

- شهدت شركة فسفاط قفصة سنة 2018 تطورا إيجابيا هاما بنسبة 40,63% في مستوى نتيجة استغلالها لتبلغ 47,5 - م.د بالمقارنة مع 80 - م.د موفى سنة 2017 ويعود ذلك أساسا لتطور إيرادات استغلال المنشأة بنسبة 5,9% لتبلغ 515,5 م.د أي بزيادة قدرت 28,7 م.د في حين انخفضت أعباء استغلالها بنسبة 0,67% لتبلغ 563م.د أي بنقص قدر بـ3,8 م.د.

- ومن المحتمل أن تكون نتيجة الاستغلال 8,2م.د سنة 2019 مسجلة تطورا بنسبة 117,26% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك إلى .تطور ايرادات الاستغلال بنسبة 12,35% لتبلغ 579,2 م.د سنة 2019 وأعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 1,42% خلال نفس الفترة لتبلغ 571,0 م.د .

- وبالرغم من تحسن نتيجة استغلال شركة فسفاط قفصة لسنة 2018 إلا أن النتيجة الصافية السلبية لنفس الفترة سجلت تدهورا بنسبة 1,47% مقارنة بسنة 2017 نتيجة ارتفاع سعر الصرف وتحمل المؤسسة لأعباء مالية بقيمة 23,7 م.د ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية السلبية سنة 2019 ما قيمته 63,1 م.د ويعود ذلك أساسا لارتفاع موارد الشركة بنسق أكبر من نسق ارتفاع أعبائها من جهة وللانخفاض

المسجل على مستوى الأعباء المالية الناتجة بالأساس عن تراجع سعر صرف الدولار والأورو مما أثر إيجابيا على التوازنات المالية للمؤسسة.

- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية لشركة فسفاط قفصة انخفاضا بنسبة 18,35% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 579,7م.د مقابل 710م.د سنة 2017 كما أنه من المتوقع أن تنخفض الأموال الذاتية بنسبة 14,57% مع موفى سنة 2019 لتبلغ 495,2م.د ويرجع تواصل الانخفاض المسجل في الأموال الذاتية للمؤسسة لتراكم النتائج السلبية المؤجلة والتي بلغت موفى سنة 2018 ما قدره 306,1م.د ومن المقدر أن تبلغ سنة2019 ما مجموعه436,9م.د .

4.5. الاستثمارات:

بلغت دفوعات الاستثمارات المنجزة 39,6 م.د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك تراجعا ملحوظا بنسبة 65,98% بالمقارنة مع سنة 2017 ، ويعود ذلك بالأساس للصعوبات المالية التي تشهدها المؤسسة لتمويل استثماراتها.

ومن المتوقع أن تبلغ دفوعات الاستثمارات المنجزة موفى سنة 2019 حوالي 76,6م.د تبعا لاستئناف تنفيذ برنامج شركة فسفاط قفصة المتعلق بصيانة معدات الإنتاج.

5.5. المديونية:

بلغت مديونية شركة فسفاط قفصة سنة 2018 ما قيمته 510,8م.د مقابل 488,3م.د سنة 2017 مسجلة إرتفاعا بنسبة 4,6% حيث مثلت مديونية الشركة تجاه الدولة نسبة 64,86% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 331,4م.د والمتمثلة في الإتاوات المنجمية والضرائب والأداءات وتجاه المزودين الخواص بنسبة 11,28% أى بقيمة 57,6 م.د كما استقرت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية في حدود مبلغ12م.د خلال سنتي 2017 و2018 كما سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية (الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة السكك الحديدية والشركة الوطنية لتوزيع البترول والمجمع الكيميائي التونسي) ارتفاعا بنسبة 22,63% لتبلغ 23,3 م.د مقارنة بـ19 م.د موفى سنة 2017 وتجاه البنوك ارتفاعا بنسبة 32,47% لتبلغ 86,5 م.د مقارنة بـ65,3 م.د موفى سنة 2017.

ومن المحتمل أن تبلغ مديونية شركة فسفاط قفصة598,4 م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا بنسبة 17,15% مقارنة بسنة 2018 حيث ارتفعت مديونية الشركة تجاه الدولة بنسبة 5,49% لتبلغ 349,6 م.د كما سجلت مديونية الشركة تجاه المزودين الخواص ارتفاعا بنسبة 90,97% لتبلغ 110 م.د سنة 2019 وتجاه المنشآت العمومية (الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة السكك الحديدية والشركة الوطنية لتوزيع البترول والمجمع الكيميائي التونسي) بنسبة 120,17% لتبلغ 51,3 م.د والصناديق الاجتماعية بنسبة 138,33% لتبلغ 28,6 م.د فيما ستشهد المديونية تجاه القطاع البنكي تراجعا بنسبة 31,9% لتبلغ 58,9 م.د.

6. المجمع الكيميائي التونسي:

أحدث المجمع الكيميائي التونسي من خلال دمج عدد من الشركات العمومية العاملة بقطاع تحويل الفسفاط وهو منشأة عمومية في شكل شركة خفية الاسم تبلغ مساهمة

الدولة برأس ماله نسبة 99,99% ويخضع لإشراف وزارة الصناعة والطاقة والمناجم .وتتمثل مهمته الأساسية في تثمين الفسفاط من خلال استعماله لتصنيع الحامض الفسفوري المركّز 54%، ثاني أمونيا الفسفاطDAP، أحادي أمونيا الفسفاطMAP، ثلاثي الفسفاط الرفيع TSP أحادي الفسفاط الرفيع SSP ثاني الفسفاط البيكلسيكي DCP وهي منتوجات موجّهة بالأساس للتصدير لكل الأسواق العالميّة. كما يقوم المجمع بإنتاج وتسويق كامل حاجيات الفلاحة الوطنيّة من سماد الأمونيتر الزراعي.

1.6. أهم مؤشرات النشاط:

- سجل إنتاج الحامض الفسفوري والأسمدة سنة 2018 تراجعا بنسبة 23,53% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 1,3 مليون طن مقابل1,7 مليون طن موفى سنة 2017 ويعزى ذلك لتأزم الوضعية الاجتماعية بمنطقة الحوض المنجمي التي أدت لنقص الإنتاج إضافة للمشاكل اللوجستية (نقل الفسفاط).حيث أنتراجع الإنتاج لشركة فسفاط قفصة موفى سنة 2018 بنسبة 28,2% مقارنة بسنة 2017 أدى لتواصل تكبد المجمع الكيميائي التونسي لخسائر فادحة على غرار السنوات الفارطة،كان لتواتر التوقف الكلي لعمليات استخراج وإنتاج ونقل الفسفاط الأثر السلبي على نشاط المجمع الكيميائي التونسي.
- وقد مكنت مبيعات المجمع الكيميائي التونسي خلال سنة 2018 من تحقيق رقم معاملات بمبلغ 1186,0م.د أي بانخفاضبنسبة 7,92% وبمبلغ قدره 102,0م.د بالمقارنة مع سنة 2017 ويعود ذلك للتراجع الهام في نسق المبيعات بحوالي 300 ألف طن أي بنسبة 20,0% وذلك بالرغم من إرتفاع متوسط أسعار الأسيد والأسمدة بنسبة 16,7% خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017. وعليه لم يتمكن المجمع الكيميائي التونسي من اقتناص فرصة تطور أسعار الأسمدة على المستوى العالمي خلال سنة 2018 ليبلغ النقص في المداخيل حوالي 307 م.د إذ تم الأخذ بين فارق مبيعات سنتي 2017 و2018 و1800م.د بإعتبار مستوى إنتاج ومبيعات سنة 2010.
- ومن المحتمل أن يشهد إنتاج الحامض الفسفوري والأسمدة سنة 2019 إرتفاع ابنسبة 7,69% أي ما قدره بـ 0,100 مليون طن مقارنة بسنة 2018 ليبلغ 1,4 مليون طن نتيجة التحسن النسبي للوضعية الاجتماعية بالحوض المنجمي خلال سنة 2019 وتطور مجموع كميات الفسفاط المحالة للمجمع الكيميائي بحوالي 200 ألف طن لتبلغ 3,2 مليون طن مقابل 3 مليون طن موفى سنة 2018.
- ومن المتوقع أن تمكن مبيعات المجمع الكيميائي التونسي خلال سنة 2019 من تحقيق رقم معاملات بمبلغ1274,0م.د أي بإرتفاعبنسبة 7,42% وبمبلغ قدره 88,0م.د بالمقارنة مع سنة 2018 ويعود ذلك للتطور في نسق الإنتاج والمبيعات بحوالي 100 ألف طن من جهة وتواصل استقرار أسعار الأسيد والأسمدة خلال سنة 2019 في مستوى أرقام سنة 2018 من جهة أخرى. وعليه فإن المجمع الكيميائي التونسي تمكن بصفة ضئيلة جدا من اقتناص فرصة تطور أسعار الأسمدة على المستوى الدولي غير أنه كان من الممكن تحقيق موارد إضافية بمبلغ 1712م.د إذ تم الوصول لمستوى إنتاج ومبيعات سنة 2010.

2.6. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان سنة 2018 حوالي 5852 عونا مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 6,02% بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة الإحالات على التقاعد ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان سنة 2019 حوالي 5558 عونا أي بنقص بـ 294 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة تواصل الإحالات على التقاعد.

- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 4,92% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 12,6م.د نتيجة كلفة الزيادات العامة في الأجور والترقيات والتدرج المهني بالمؤسسة ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 10,12% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 295,8م.د نتيجة الزيادات في الأجور وكلفة الترقيات والتدرج.

3.6. أهم المؤشرات المالية:

- شهد المجمع الكيميائي التونسي سنة 2018 تراجعا بنسبة 75,53% في مستوى نتيجة استغلاله لتبلغ 9,3م.د بالمقارنة مع 38,0م.د موفى سنة 2017 ويعود ذلك أساسا لتراجع إيرادات استغلال المنشأة بنسبة 8,23% لتبلغ 1205,8م.د أي بنقص قدر بـ108,2م.د في حين انخفضت أعباء استغلاله بنسبة 6,23% لتبلغ 1196,5م.د أي بنقص قدر بـ79,5م.د .

- ومن المحتمل أن تكون نتيجة الاستغلال موفى سنة 2019 سلبية بحوالي 59,2 -م.د مسجلة تدهورا بنسبة 736,56% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك إلى تطور ايرادات الاستغلال بنسبة 7,31% لتبلغ 1293,9م.د سنة 2019 وأعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 13,08% خلال نفس الفترة لتبلغ 1353,1م.د .

- وبالرغم من تدهور نتيجة استغلال المجمع الكيميائي التونسي لسنة 2018 إلا أن النتيجة الصافية السلبية لنفس الفترة سجلت تراجعا بنسبة 10,96% مقارنة بسنة 2017 نتيجة تراجع الأعباء مالية بقيمة 41,0م.د.

- ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية السلبية سنة 2019 ما قيمته 171,4م.د أي بتدهور بنسبة 57,53% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك أساسا لارتفاع أعباء الشركة بنسق أكبر من نسق ارتفاع مواردها وذلك بالرغم من الانخفاض المتواصل المسجل على مستوى الأعباء المالية الناتجة بالأساس عن تراجع سعر صرف الدولار والأورو .

- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية للمجمع الكيميائي التونسي انخفاضا بنسبة 37,18% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 388,2م.د مقابل 618 م.د سنة 2017 كما أنه من المتوقع أن تنخفض الأموال الذاتية بنسبة 43,97% مع موفى سنة 2019 لتبلغ 217,5 م.د ويرجع تواصل الانخفاض المسجل في الأموال الذاتية للمؤسسة لتراكم النتائج السلبية المؤجلة والتي بلغت موفى سنة 2018 ما قدره 500,0 م.د والذي من المقدر أن تبلغ سنة 2019 ما مجموعه 609,2م.د.

4.6. الاستثمارات:

بلغت دفوعات الاستثمارات المنجزة 63,7م.د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 7,41% بالمقارنة مع سنة 2017 ومن المتوقع أن تبلغ دفوعات الاستثمارات المنجزة

موفى سنة 2019 حوالي 38,8م.د أي بتراجع بنسبة 39,08% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 43,60% مقارنة بسنة 2017 ويعود هذا التقهقر في استثمارات المجمع الكيميائي التونسي للصعوبات المالية التي تشهدها المؤسسة لتمويل استثماراتها سوى عبر مواردها الذاتية باعتبار تدني نشاطها الذي لم يمكنها من تدعيم مواردها أو عبر القروض البنكية باعتبار ارتفاع قائم تعهداتها مع البنوك والصعوبات التي تشهدها المؤسسة في الخلاص.

5.6. المديونية:

- بلغت مديونية المجمع الكيميائي التونسي سنة 2018 ما قيمته 1495,9م.د مقابل 1217,5م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 22,86% حيث مثلت مديونية الشركة تجاه الدولة نسبة 11,53% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 172,5م.د والمتمثلة أساسا في حصص أرباح بـ160 م.د لسنة 2010 غير المحولة لفائدة الخزينة العامة والمزودين الخواص بنسبة 17,65% أي بقيمة 264,0م.د كما ارتفعت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية بنسبة 3,8% لتبلغ 24م.د موفى سنة 2018 كما سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية (أساسا شركة فسفاط قفصة بعنوان شراءات الفسفاط) ارتفاعا بنسبة 55,3% لتبلغ 535,8م.د مقارنة بـ345م.د موفى سنة 2017 وتجاه البنوك المحلية والأجنبية إرتفاعا بنسبة 15,05% لتبلغ 499,3م.د مقارنة بـ 434,0م.د موفى سنة 2017.
- ومن المحتمل أن تبلغ مديونية المجمع الكيميائي التونسي 1565,9م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا بنسبة 4,7% مقارنة بسنة 2018 حيث ارتفعت مديونية الشركة تجاه الدولة بنسبة 0,69% لتبلغ 173,7م.د كما سجلت مديونية الشركة تجاه المزودين الخواص ارتفاعا بنسبة 53,78% لتبلغ 406م.د سنة 2019 وفي المقابل تراجعت مديونة المجمع تجاه المنشآت العمومية (شركة فسفاط قفصة بعنوان شراءات الفسفاط) بنسبة 1,51% لتبلغ 527,7م.د وتجاه الصناديق الاجتماعية بنسبة 4,17% لتبلغ 23,0م.دو تجاه القطاع البنكي بنسبة 12,78% لتبلغ 435,5م.د.

جدول 19: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لبعض المنشآت العمومية الناشطة في قطاع الصناعة:

المنشأة	طبيعة المؤشرات	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية		المؤشرات المالية							الاستثمارات	المديونية					
	المؤشرات	الإنتاج	المبيعات	رقم المعاملات	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	إيرادات الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	الأعباء المالية	النتيجة الصافية	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية	قيمة الاستثمارات	الدولة	البنوك	المنشآت العمومية	الصناديق الاجتماعية	آخرون	مجموع أهم الديون
	الوحدة	الطن	الطن	م.د	عون	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د
الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ	2017	172107	84992	123,9	1090	37,1	127,1	134,3	-7,1	22,5	-28,2	-240,6	-202,7	2,5	44,6	150,6	74	57	15	341,2
	2018	177239	79479	151,6	1087	36,7	147,6	150,9	-3,2	31,7	-33,1	- 268,6	-235,2	1,3	53,1	194,1	102,3	63	13,8	426,3
	2019	132619	-	-	993	36,5	232	139,6	12,8	25,0	-11,6	-301,6	-246,8	6,2	64,4	171,5	110,4	73,5	11,6	431,6
الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	2017	13631	-	24,0	900	21,4	24,9	64,5	- 39,6	4,7	- 44,4	-272,6	-277,9	0	189,9	51,3	70,7	29,9	0	341,8
	2018	12624	-	20,9	873	23,6	21,6	71,4	-49,8	9,9	- 58,4	- 317,6	-336,5	1,4	217,9	55,2	83,7	34,1	0	390,9
	2019	5858	-	8,5	845	24,6	9,1	55,5	-46,4	6,3	-55,1	-369,9	-391,7	0	250,2	59,8	91,3	39,6	0	440,9

7. الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ ":

أحدثت الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ "في 23 جويلية 1962 ودخلت في طور الإنتاج في أكتوبر 1965 وهي منشأة عمومية في شكل شركة خفية الاسم وتخضع لإشراف وزارة الصناعة والطاقة والمناجم،ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة في صنع الحديد الصلب المستخرج من الخردة وتحويله إلى حديد مدرفل إضافة إلى تصنيع الأسلاك المسحوبة والهياكل المعدنية.

1.7. أهم مؤشرات النشاط:

- سجل حجم الإنتاج سنة 2018 ارتفاعا طفيفا بنسبة 2,9% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 177239 طن سنة 2018 مقابل 172107 طن سنة 2017 ويعود ذلك إلى ارتفاع انتاج الحديد المدرفل بنسبة 3,4% حيث بلغ 78103 طن وارتفاع انتاج الأسلاك المسحوبة بنسبة 127,6% حيث بلغت 6315 طن ويبقى تطور إنتاج هذه المادة مرتبط بنجاح الموسم الفلاحي إضافة إلى ارتفاع انتاج الهياكل المعدنية، الموجه للشركة التونسية للكهرباء والغاز، بنسبة 36,5% حيث بلغت 9069 طن وفي المقابل شهد انتاج العروق الفولاذية تراجعا بقيمة 3421 طن حيث بلغت 83752 طن سنة 2018.
- من المحتمل أن يشهد حجم الإنتاج سنة 2019 انخفاضا يقدر بـ 44620 طن مقارنة بسنة 2018 نتيجة تراجع انتاج العروق الفولاذية، وهي مادة نصف مصنعة ذات استعمال داخلي، بنسبة 24,8% حيث من المحتمل ان تبلغ 62944 طن سنة 2019 ويعود ذلك أساسا إلى عديد التوقفات الحاصلة على مستوى الفرن عدد 1 نتيجة الأعطاب الفنية وعدم توفر المواد الأولية المستوردة هذا بالإضافة إلى تراجع انتاج الحديد المدرفل بنسبة 31,2% حيث من المحتمل أن يبلغ 53741 طن سنة 2019 مقابل 78103 طن سنة 2018.
- عرف حجم المبيعات تراجعا بنسبة 6,5% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 ويعود ذلك بالأساس لانخفاض مبيعات حديد البناء (قطر12 و14 ...) والتي تمثل 80% من حجم المبيعات الجملي بنسبة 13,7% وبقيمة 10089 طن حيث بلغت 63560 طن سنة 2018 مقابل 73649 طن سنة 2017 وفي المقابل سجلت مبيعات الأسلاك المسحوبة ارتفاعا بنسبة 42,6% والهياكل المعدنية ارتفاعا بنسبة 38,6% خلال نفس الفترة ومن المحتمل أن يشهد حجم المبيعات سنة 2019 تراجعا بنسبة 13,7% لتبلغ 68567 طن مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك أساسا إلى احتمال تراجع مبيعات حديد البناء بنسبة 15,8% حيث من المحتمل أن تبلغ 53513 طن سنة 2019 مقابل 63560 طن سنة 2019 في المقابل تم بيع 96402 طن من الخردة خلال سنة 2019 وذلك بعد حصول شركة الفولاذ على ترخيص لتصدير كميات من الخردة الحديدية خلال الفترة 2019 - 2021 مع اعتماد معلوم 270 دينار/الطن الجاري به العمل عند تصدير هذه المادة.
- سجل رقم المعاملات ارتفاعا بنسبة 22,3% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 151,6 م.د سنة 2018 مقابل 123,9 م.د ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع مبيعات الهياكل المعدنية بنسبة 59% وبقيمة 12 م.د وارتفاع مبيعات حديد البناء حيث سجلت ارتفاعا بقيمة 7,7 م.د إلى جانب ارتفاع مبيعات الأسلاك المسحوبة بنسبة 80% وبقيمة 7,1 م.د.
- ومن المحتمل أن يسجل رقم المعاملات سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 37,8% بالمقارنة مع

سنة 2018 ليبلغ 209 م.د ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى عائدات تصدير الخردة الذي تمّ الترخيص فيه للشركة.

2.7. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الشركة 1087 عونا سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا طفيفا بنسبة 0,3% بالمقارنة مع سنة 2017 حيث بلغ 1090 عونا ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 993 عونا سنة 2019 أي بنقص بـ94 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة الإحالات على التقاعد.
- سجلت أعباء الأعوان انخفاضا طفيفا بنسبة 1,1% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 0,4 م.د حيث بلغت 36,7 م.د سنة 2018 مقابل 37,1 م.د نتيجة الإحالات على التقاعد ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 انخفاضا بقيمة 0,2 م.د مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 36,5 م.د
- وعموما فإنّ الشركة قامت بتجسيم برنامج التسريح الاجتماعي الممول من الدولة في شكل قروض خزينة وتنفيذ ما تمّ إقراره سابقا بتاريخ 06 مارس 2013 من خلال التسريح الطوعي لـ 110 عونا من ذوي الملفات الصحية وذلك في إطار مواصلة الضغط على كتلة الأجور.

3.7. أهم المؤشرات المالية:

- بالرغم من تراجع حجم المبيعات وخاصة في مادة حديد البناء ،فإن إيرادات الاستغلال لسنة 2018 سجلت ارتفاعا بنسبة 16,1% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 147,6 م.د سنة 2018 مقابل 127,1 م.د سنة 2017 ناجمة بالأساس عن الترفيع في أسعار حديد البناء خلال سنة 2017 في 03 مناسبات متتالية وكذلك في بداية سنة 2018 حيث تجاوزت الزيادة الجملية في الأسعار حوالي36% وكذلك أسعار الهياكل المعدنية والأسلاك المسحوبة ومن المحتمل أن تبلغ إيرادات الاستغلال 232 م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا بنسبة 57,2% ويعود ذلك للترخيص لشركة الفولاذ بتصدير كميات من الخردة الحديدية خلال الفترة 2019 - 2021 مع اعتماد معلوم 270 دينار/الطن الجاري به العمل عند تصدير هذه المادة وقد تم تصدير 97 ألف طن من الخردة الحديدية مع خلاص معلوم لفائدة خزينة الدولة بـ26 مليون دينار ممّا مكّن الشركة من تحسّن نتيجة الاستغلال حيث مرت من 7,1- م.د سنة 2017 لتبلغ 3,2- م.د سنة 2018 ومن المحتمل أن تسجل نتيجة إيجابية سنة 2019 لتبلغ 12,8 م.د وهو ما يؤكد جدوى الاستثمار في القطاع من خلال الترفيع في الطاقة الإنتاجية.
- في المقابل سجلت أعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 12,4% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 حيث بلغت 150,9 م.د سنة 2018 مقابل 134,3 م.د ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع مشتريات التموينات المستهلكة خلال نفس الفترة بنسبة 47,9% حيث بلغت 121,6 م.د سنة 2018 مقابل 82,2 م.د سنة 2017 ومن المحتمل أن تسجل أعباء الاستغلال انخفاضا سنة 2019 بنسبة 7,5% لتبلغ 139,6 م.د ويعود ذلك إلى تراجع أسعار المواد الأولية مقارنة بالارتفاع الحاصل سنة 2018.
- وتبعا لما سبق سجلت النتيجة الصافية لسنة 2018 تدهورا بنسبة 17,4% حيث بلغت 33,1- م.د سنة مقابل 28,2- م.د سنة 2017 ويعود ذلك إلى عدم التوازن بين الإيرادات والأعباء

وإلى ارتفاع قيمة الأعباء المالية بنسبة 40,9% حيث بلغت 31,7 م.د سنة 2018 مقابل 22,5 م.د سنة 2017. ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية 11,6- م.د سنة 2019 وذلك نتيجة انخفاض الأعباء المالية سنة 2019 بنسبة 21,1% التي من المحتمل ان تبلغ 25 م.د المتأتي من انخفاض خسائر الصرف.

- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية لشركة الفولاذ انخفاضا بنسبة 16% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 235,2- م.د مقابل 202,7- م.د سنة 2017 ممّا يضع الشركة تحت طائلة الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية ومن المحتمل أن تبلغ الأموال الذاتية 246,8- م.د سنة 2019 ويعود ذلك إلى تراكم النتائج المؤجلة حيث بلغت 268,6- م.د سنة 2018 مقابل 240,6- سنة 2017 ومن المحتمل أن تبلغ 301,6- م.د سنة 2019.

4.7. الإستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ "1,3 م.د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 48% بالمقارنة مع سنة 2017 حيث بلغت 2,5 م.د، ويعود ذلك بالأساس إلى عدم توفر مصادر تمويل خاصة وأنّ الشركة تقوم بتمويل استثماراتها عن طريق المكشوف البنكي ممّا أدّى إلى تآكل وقدم المعدّات وبالتالي تراجع الإنتاج بالإضافة إلى عدم مواكبة المستجدات والتطورات التكنولوجية المسجلة بالقطاع على غرار تصنيع حديد البناء RB 500 عوضا عن RB 400 وهو ما ساهم في الحدّ من القدرة التنافسية للمنشأة ممّا أدّى بدوره إلى تراجع هام لحصّة الشركة بالسوق المحلية من حديد البناء الذي يشكّل العمود الفقري لنشاطها حاليا حيث يمثل ما يفوق 80% من رقم المعاملات، هذا التراجع وصل إلى حدود 9% في موفى سنة 2018 مقابل 40% سنة 2010.
- وتبلغ قيمة الإستثمارات المنجزة 6,2م.د سنة 2019 بتمويل ذاتي كامل من الشركة وهي بالأساس استثمارات مادية.

5.7. المديونية:

- بلغت مديونية الشركة سنة 2018 ما قيمته 426,3م.د مقابل 341,2 م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 24,9% حيث مثلت مديونية الشركة تجاه الدولة 12,4% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 53,1م.د واتجاه البنوك بنسبة 45,5% أي بقيمة 194,1 م.د كما ارتفعت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 63 م.د سنة 2018 مقابل 57م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 10,5% وتعود هذه المديونية أساسا إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وسجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية (خاصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لتوزيع البترول)ارتفاعا بنسبة 38,2% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 حيث بلغت 102,3 م.د سنة 2018 مقابل 74 م.د سنة 2017 وتمثل مديونية الشركة التونسية للكهرباء والغاز 74,3% من مجموع مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية سنة 2018.
- من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة 431,4 م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا بقيمة 5,3م.د مقارنة بسنة 2018 حيث ارتفعت مديونية الشركة تجاه الدولة بنسبة 21,3% حيث بلغت 64,4 م.د كما سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية ارتفاعا بنسبة 7,9% حيث

بلغت 110,4 م.د وتمثل مديونية الشركة التونسية للكهرباء والغاز 76,8% منها كما عرفت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية ارتفاعا بنسبة 16,7% لتبلغ 73,5 م.د سنة 2019 أما بالنسبة للبنوك فقد شهدت مديونية الشركة انخفاضا بنسبة 11,6% لتبلغ 171,5 م.د سنة 2019 مقابل 194,1 م.د سنة 2018 وتمثل مديونية الشركة تجاه البنوك المحلية 98,9% منها سنة 2019.

8. الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق:

هي منشأة عمومية في شكل شركة خفية الإسم، تأسّست سنة 1980 بإدماج الشركتين المكوّنتين للمركب الصناعي بالقصرين وهما الشركة الوطنية التونسية للسيليلوز (SNTC) التي أنشأت سنة 1956 لتصنيع عجين نبتة الحلفاء حيث تغطي هذه النبتة مساحة كبيرة من مدينة القصرين و المدن المجاورة، والشركة التونسية لورق الحلفاء (STPA) التي أنشأت سنة 1968 لصناعة ورق الطباعة والكتابة وتخضع لإشراف وزارة الصناعة والطاقة والمناجم، ويتركّز نشاط الشركة على :

- تجميع نبتة الحلفاء (بمعدّل 40000 طن).
- إنتاج عجين الحلفاء (معدّل سنوي يقدّر بـ 12000 طن).
- صناعة الورق المعدّ للكتابة والطباعة (طاقة إنتاج تقدّر بـ 18000 طن سنويا).
- إنتاج الصودا والكلور الغازي الذي يتم تحويله إلى الكلور السائل وحامض الكلوريدريكي.

1.8. أهم مؤشرات النشاط:

- سجلّ مجموع إنتاج الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق من ورق وعجين حلفاء ومواد كيميائية سنة 2018 انخفاضا بنسبة 7,4% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 12624 طن سنة 2018 مقابل 13631 طن سنة 2017 ويمثل إنتاج الشركة من الورق 81,0% من مجموع الإنتاج خلال سنة 2018 ويعود ذلك إلى تراجع إنتاج عجين الحلفاء بنسبة 67,8% حيث بلغ 285 طن سنة 2018 مقابل 885 طن سنة 2017 بالإضافة إلى تراجع إنتاج المواد الكيميائية بنسبة 32,5% حيث بلغت 2112 طن سنة 2018 مقابل 3129 طن سنة 2017. وتعود أسباب انخفاض الانتاج الى عديد العوامل نذكر من أهمّها العمل بصفة غير مسترسلة بسبب نقص التزود ببخار الماء وتعطب المرجل الحراري وعدم توفر الصودا لطبخ الحلفاء.
- كما شهد مجموع الإنتاج تراجعا هاما سنة 2019 بنسبة 53,6% مقارنة بسنة 2018 حيث بلغ 5858 طن وذلك نتيجة لغياب إنتاج عجين الحلفاء خلال سنة 2019 حيث لم يتم تشغيل مصنع العجين إلى غاية شهر ديسمبر من سنة 2019 كما شهد إنتاج مصنع الورق تراجعا بنسبة 60,1% خلال سنة 2019 حيث بلغ 4079 طن مقابل 10227 طن سنة 2018 ويعود هذا التراجع إلى توقف المرجل الحراري عن العمل نتيجة تقادمه وعدم القدرة على استغلاله كما تراجع إنتاج المواد الكيمائية بنسبة 15,8% سنة 2019 حيث بلغ 1779 طن مقابل 2112 طن سنة 2018 وذلك نتيجة انخفاض عدد الخلايا المستغلة بوحدة الحلكبة والحالة المتردّية لفرن صناعة الحامض الكلوريدريكي بوحدة الحلكبة ووحدة إنتاج الكلور السائل.

- وتبعا لما سبق فقد تراجع رقم معاملات الشركة سنة 2018 بنسبة 12,9% بالمقارنة مع سنة 2017 حيث بلغ 20,9م.د مقابل 24,0م.د سنة 2017 ليتدهور أكثر خلال سنة 2019 حيث بلغ 8,5م.د

2.8. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الشركة 873 عونا سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 3,0% بالمقارنة مع سنة 2017 حيث بلغ 900 عونا نتيجة وجود 20 إحالة على التقاعد وحالتي وفاة وقد بلغ عدد الأعوان 845 عونا سنة 2019 أي بنقص بـ 28عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة الإحالات على التقاعد و بعض حالات الوفاة.
- في المقابل سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 10,3% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته2,2م.د حيث بلغت 23,6م.د سنة 2018 مقابل 21,4م.د سنة 2017 كما شهدت أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 4,2% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 24,6م.د ويعود ذلك إلى تطبيق التدرج الآلي وفقا لمقتضيات النظام الأساسي للشركة والزيادات السنوية وفقا للمفاوضات الاجتماعية وتمثل أعباء الأعوان 44,3% من مجموع أعباء الاستغلال سنة 2019.

3.8. أهم المؤشرات المالية:

- بلغت نتيجة استغلال الشركة الوطنية لعجين الحلفاء سنة 2018 ما قيمته 49,8-م.د مقارنة بـ 39,6-م.د سنة 2017 مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 25,7% ويعود ذلك إلى تراجع إيرادات الاستغلال بنسبة 13,2% حيث بلغت 21,6م.د سنة 2018 مقابل 24,9م.د سنة 2017 ويعود ذلك إلى تراجع نشاط الشركة من جهة وارتفاع أعباء الإستغلال بنسبة 10,7%خلال نفس الفترة حيث بلغت 71,4م.د سنة 2018 مقابل 64,5م.د سنة 2017 من جهة أخرى.
- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 46,4-م.د سنة 2019 مسجلة تحسّنا طفيفا بنسبة 6,8% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك إلى احتمال انخفاض أعباء الاستغلال بمبلغ 15,9م.د مقابل انخفاض أقل لإيرادات الاستغلال بقيمة 12,5م.د خلال نفس الفترة.
- ويعود اختلال التوازن الموجود بين الإيرادات والأعباء والمتمثل في ارتفاع الأعباء مقابل الإيرادات إلى عدّة عوامل من أهمّها :

- تدهور قيمة الدينار ممّا أدّى إلى ارتفاع أعباء اقتناء حاجيات الشركة من العجائن.
- عدم تغطية مداخيل بيع الورق المعدّ لصناعة الكتاب والكراس المدرسي لأعباء الإنتاج، حيث انّ سعر بيع الورق المعدّ لصناعة الكتاب والكراس المدرسي تمّ تحديده من طرف وزارة التجارة بـ 1848 د/طن في حين أنّ سعر التكلفة يبلغ حوالي 3000 د/طن وهو ما يكبّد الشركة خسائر تقدّر بـ 15,5م.د.
- عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية للتزود بعجائن الخشب في بداية السنة لتجنّب ارتفاع الأسعار.
- عدم قدرة الشركة على القيام بالاستثمارات الضرورية لتجديد وحدة الحلكبة حيث أنّ الشركة تلجأ سنويا إلى الحصول على قرض خزينة لمواصلة نشاطها وقد تحصلت الشركة

خلال سنة 2019 على قرضي خزينة أوّل بقيمة 20 م.د وثاني بقيمة 15 م.د.

- سجلت النتيجة الصافية انخفاضا سنة 2018 بنسبة 31,5% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 58,4-م.د سنة 2018 مقابل 44,4-م.د ومن المحتمل ان تبلغ 55,1-م.د سنة 2019 ويعود ذلك إلى غياب التوازن بين الأعباء والموارد إلى جانب ارتفاع قيمة الأعباء المالية سنة 2018 بنسبة 110,6% بالمقارنة مع سنة 2017 حيث بلغت 9,9م.د مقابل 4,7م.د سنة 2017 ويعود ذلك إلى ارتفاع خسائر الصرف خلال نفس الفترة حيث بلغت 5,5م.د سنة 2018 مقابل 1,2م.د سنة 2017 ومن المحتمل ان تتراجع قيمة الأعباء المالية خلال سنة 2019 بنسبة 36,4% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 6,3م.د ويعود ذلك إلى انخفاض خسائر الصرف سنة 2019 حيث بلغت 0,8م.د

- سجلت مجموع الأموال الذاتية للشركة الوطنية لعجين الحلفاء تدهورا بنسبة 21,1% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفّى سنة 2018 ما قيمته 336,5-م.د مقابل 277,9-م.د سنة 2017 ويرجع هذا أساسا إلى ارتفاع قيمة النتائج المؤجلة حيث بلغت 317,6- سنة 2018 مقابل 272,6-م.د سنة 2017 ومن المحتمل أن تبلغ الأموال الذاتية 391,7-م.د سنة 2019 وذلك باعتبار ارتفاع النتائج المؤجلة سنة 2019 لتبلغ 369,9-م.د هذا مع الإشارة إلى أنّ تراكم الخسائر المسجلة وضع الشركة تحت طائلة الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية.

4.8. الإستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة الوطنية لعجين الحلفاء 1,4 م.د مع موفّى سنة 2018 أمّا بالنسبة لسنتي 2017 و2019 فإنّ الشركة لم تتمكن من توفير موارد مالية للقيام باستثماراتها.

5.8. المديونية:

- بلغت مديونية الشركة سنة 2018 ما قيمته 390,9م.د مقابل 341,8 م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 14,4% حيث مثلت مديونية الشركة تجاه الدولة 55,7% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي217,9م.د وتجاه البنوك بنسبة14,1% أى بقيمة 55,2م.د كما ارتفعت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 34,1م.د سنة 2018 مقابل 29,9 م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاع بنسبة 14,0% في المقابل سجلت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية ارتفاعا سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 18,4% حيث بلغت 83,7م.د سنة 2018 مقابل 70,7م.د سنة 2017 وتمثل مديونية الشركة التونسية للكهرباء والغاز 98,5% من جموع مديونيتها سنة 2018.

- من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة 440,9 م.د سنة 2019مسجلة ارتفاعا بنسبة 12,8% مقارنة بسنة 2018 حيث ارتفعت مديونية الشركة تجاه الدولة بنسبة 14,8% لتبلغ 250,2م.د سنة 2019 كما سجلت مديونية الشركة تجاه البنوك ارتفاعا نسبة 8,3% لتبلغ 59,8م.د سنة 2019 أما بالنسبة للمنشآت العمومية فقد عرفت مديونية الشركة ارتفاعا بنسبة 9,1% لتبلغ 91,3م.د وتجاه الصناديق الاجتماعية بزيادة تقدر بـ 5,5م.د حيث بلغت 39,6م.د.

IV.المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

جدول 20:أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للمنشآت العمومية الناشطة في قطاع الفلاحة:

طبيعة المؤشر	المؤشر	المنشأة	ديوان الحبوب			الديوان الوطني للزيت			ديوان الأراضي الدولية			الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه		
		الوحدة/ السنة	2017	2018	2019	2017	2018	2019	2017	2018	2019	2017	2018	2019
مؤشرات النشاط	المنتوجات النباتية	م.د							57,6	159,3	84,4			
	المنتوجات الحيوانية	م.د							42,3	43,9	51,4			
	المنتوجات الصناعية الغذائية	م.د							9,4	22,8	14,3			
	مبيعات الحبوب الموردة	م.د	594,0	680,2	602,9									
	مبيعات الحبوب المحلية	م.د	225,8	206,2	225,6									
	شراءات الحبوب الموردة	م.د	1208,2	1630,5	1528,0									
	شراءات الحبوب المحلية	م.د	561,9	529,8	583,8									
	شراءات الزيت النباتي	م.د				325,0	339,0	330,0						
	مبيعات الزيت النباتي المدعم	م.د				113,0	109,0	99,0						
	شراءات زيت الزيتون	م.د				22,3	78,3	32,3						
	صادرات زيت الزيتون	م.د				7,2	62,4	32,9						
	مبيعات المياه	م.د										289,8	299,1	307,2
	توصيلات جديدة	عدد										39,7	31,5	42,8

طبيعة المؤشر	المؤشر	المنشأة	ديوان الحبوب			الديوان الوطني للزيت			ديوان الأراضي الدولية			الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه		
		الوحدة/ السنة	2017	2018	2019	2017	2018	2019	2017	2018	2019	2017	2018	2019
الموارد البشرية	عدد الاعوان	عون	1284,0	1223,0	1193,0	375,0	330,0	304,0	4139,0	4063,0	3892,0	6318,0	6413,0	6274,0
	أعباء الاعوان	م.د	35,6	36,8	47,0	9,2	8,5	7,7	76,0	81,1	83,9	181,8	186,9	189,8
المؤشرات المالية	ايرادات الاستغلال	م.د	1903,5	2343,8	2783,0	362,8	383,4	382,9	114,8	211,9	156,0	434,3	436,1	463,8
	منح الاستغلال	م.د	999,0	1363,0	1789,0	1,7	0,1	0,1	0,3	0,7	0,4	0,0	0,0	0,0
	الاعباء المالية	م.د	86,0	146,0	250,0	16,7	21,6	19,9	9,2	10,7	11,9	13,1	27,9	33,8
	أعباء الاستغلال	م.د	1871,1	2266,4	2721,0	354,5	370,5	371,7	158,8	182,9	169,7	460,2	481,1	584,6
	نتيجة الاستغلال	م.د	32,4	77,4	63,0	8,2	12,9	11,2	-44,0	29,0	-13,7	-25,9	-45,0	-120,8
	النتيجة الصافية	م.د	-41,6	-76,0	-175,0	-6,7	-9,0	-10,1	-55,4	22,6	-27,7	-39,0	-72,9	-154,6
	النتائج المؤجلة	م.د	-877,3	-918,9	-994,9	-324,4	-331,1	-340,1	-115,6	-167,5	-144,9	-213,7	-252,7	-
	الاموال الذاتية	م.د	-896,7	-972,7	-1142,5	-272,5	-281,0	-290,9	-131,9	-109,3	-137,0	1251,1	1341,5	-
الاستثمارات	قيمة الاستثمارات	م.د	5,0	10,8	48,9	5,1	3,6	6,0	15,1	12,9	10,3	243,5	199,9	197,0
المديونية	الدولة	م.د	318,5	318,5	318,5	163,5	213,0	284,4	29,6	29,6	29,6	5,5	10,0	60,0
	المنشات	م.د	0,0	0,0	0,0	-	-	-	-	-	-	12,6	22,1	25,8
	الصناديق	م.د	0,0	0,0	0,0	5,0	4,3	2,7	28,3	39,5	49,4	90,0	79,8	73,8
	البنوك	م.د	621,0	903,0	1911,0	173,4	175,6	150,7	60,0	58,9	48,5	598,9	752,1	564,7
	مجموع المديونية	م.د	939,5	1221,5	2229,5	348,4	415,3	484,7	139,0	148,9	148,8	707,0	864,0	724,3

1. ديوان الحبوب:

أحدث ديوان الحبوب بمقتضى المرسوم عدد 10 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أفريل 1962 وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية وقد عهد للديوان عديد المهام من أهمها التزويد الدائم والمتواصل للبلاد من القمح الصلب والقمح اللين والشعير العلفي لتغطية كامل حاجيات الاستهلاك البشري والحيواني مع ضمان تواجد مخزون احتياطي بالبلاد يغطي فترة لا تقل عن شهرين من كل مادة

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

- سجلت قيمة المبيعات سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 8,4% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 974,9 م.د سنة 2018 ويعود ذلك إلى ارتفاع مبيعات الحبوب الموردة بنسبة 14,5% (خاصة من الشعير العلفي) في حين انخفضت مبيعات الحبوب المحلية بـ 19,6م.د سنة 2018.
- سجلت قيمة شراءات الحبوب الموردة سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 35% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 1630,5 م.د سنة 2018 نتيجة ارتفاع الأسعار في السوق العالمية للشعير العلفي وارتفاع كميات القمح اللين بالإضافة إلى ارتفاع سعر التوريد بالدينار التونسي.
- سجلت شراءات الحبوب المحلية انخفاضا بنسبة 5,7% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 529,8 م.د سنة 2018 ويعود ذلك إلى انخفاض كميات الشراءات من الإنتاج المحلي.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان ديوان الحبوب 1223 عونا سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 4,8% بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة حالات الإحالة على التقاعد ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 1193 عونا سنة 2019 أي نقص 30 عونا مقارنة بسنة 2018.
- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 3,2% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 1,1 م.د نتيجة الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2018 ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 27,7% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 47 م.د.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- عرف ديوان الحبوب سنة 2018 ارتفاعا على مستوى نتيجة استغلاله بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 139% وبقيمة 45 م.د حيث بلغت نتيجة الاستغلال 77,4 م د سنة 2018ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الديوان كان أكثر من نسق ارتفاع أعباء استغلاله حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الديوان 2266,4 م.د سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 21,1% أي ما قيمته 395,26 م.د في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال الديوان سنة 2018 ما قيمته 2343,8 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 23,1% أي ما قيمته 440,3 م.د ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع قيمة التعويض على مبيعات الحبوب بـ 364,1م.د نتيجة ارتفاع كلفة شراء الحبوب الموردة وارتفاع الكميات المباعة خاصة من الشعير العلفي.
- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 63 م.د سنة 2019 مسجلة تدهورا بنسبة 18,6% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك إلى ارتفاع سعر التوريد بالدينار التونسي

وارتفاع الأسعار في السوق العالمية والترفيع في أسعار الحبوب المحلية عند الإنتاج بداية من جوان 2019.

- من المحتمل أن تشهد إيرادات الاستغلال ارتفاعا بنسبة 18,7% لتبلغ 2783 م.د سنة 2019 وأعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 20,1% خلال نفس الفترة لتبلغ 2721م.د سنة 2019 .
- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت تدهورا ملحوظا بنسبة 82,7% مقارنة بسنة 2017 لتبلغ 76 - م.د ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية سنة 2019 ما قيمته 175 - م.د ويعود ذلك أساسا إلى الارتفاع المسجل على مستوى الأعباء المالية للديوان التي بلغت 250 م د سنة 2019 مقابل 146 م.د و86 م.د تباعا سنتيّ 2018 و2017.
- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية لديوان الحبوب انخفاضا بنسبة 8,5% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 972,7 - م.د مقابل 896,7 - م.د سنة 2017 ويرجع هذا الانخفاض أساسا للنتيجة الصافية السلبية التي سجلها الديوان. ومن المحتمل أن تشهد الأموال الذاتية لديوان الحبوب سنة 2019 انخفاضا بنسبة 17,5% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 1142,5 - م.د وذلك نتيجة لمواصلة الديوان تحقيق نتائج سلبية وتدهور نتائجه المؤجلة.

4.1. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل الديوان 10,8م. د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 116% بالمقارنة مع سنة 2017، ويعود ذلك بالأساس إلى انجاز مشروع إعادة بناء الخلايا الثمانية التي تم هدمها بخزان ميناء بنزرت بطاقة خزن 16 ألف طن بقيمة 5 م د.
- بلغت تقديرات الاستثمار لسنة 2019 ما قيمته 48,9 م.د مقسمة كما يلي:
  - الاستثمارات على كاهل الدولة: بقيمة 3,9 مليون دينار.
  - الاستثمارات على كاهل الديوان بقيمة 45 م.د.
- حافظت منحة الاستثمار المسندة لديوان الحبوب على نفس القيمة البالغة 3 م.د خلال الفترة 2017 - 2019.

5.1. المديونية:

- بلغت مديونية الديوان سنة 2018 ما قيمته 1221,5م.د مقابل 939,5م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 30% حيث مثلت مديونية الديوان تجاه الدولة 26% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 318,5م.دو تجاه البنوك بنسبة 74% أي بقيمة 903م.د .
- من المحتمل أن تبلغ مديونية الديوان 2229,5م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا بنسبة 82,5% مقارنة بسنة 2018 حيث حافظت مديونية الديوان تجاه الدولة نفس القيمة لسنة 2018 في حين سجلت مديونية الديوان تجاه البنوك ارتفاعا بنسبة 111,6% لتبلغ 1911م.د سنة 2019.

2. الديوان الوطني للزيت:

أحدث الديوان الوطني للزيت بمقتضى المرسوم عدد 24 لسنة 1962 المؤرخ في 30 أوت 1962 المصادق عليه بالقانون عدد 61 لسنة 1962 المؤرخ في27 نوفمبر 1962وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية وقد عهد للديوان مهمة تأمين تزويد البلاد بالزيت النباتي المدعم (من التوريد إلى التوزيع) لفائدة الدولة وفي إطار الوكالة، والقيام بمجمل عمليات التدخل لفائدة قطاع زيت الزيتون المتعلقة بالأساس بتنظيم إنجاز الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الضارة بالزياتين ودعم عملية التسميد الآزوطي واقتناء التجهيزات الفلاحية الميكانيكية وتكوين اليد العاملة المختصة وتشجيع البحث العلمي الفلاحي بالإضافة إلى التدخل لتعديل وترشيد سوق زيت الزيتون للمحافظة على مصالح كافة المتدخلين.

1.2. أهم مؤشرات النشاط:

- سجلت شراءات الزيت النباتي المدعم سنة 2018 تراجعا بنسبة 1,8% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 168 ألف طن سنة 2018نتيجة تراجع الطلب من المعلبين. ومن المحتمل أن تشهد شراءات الزيت النباتي المدعم سنة 2019 انخفاضا قدر بـ 5,5 ألف طن مقارنة بسنة 2018.

- سجلت قيمة شراءات الزيت النباتي سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 4,3% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 339 م.د سنة 2018 نتيجة تغير الأسعار العالمية وسعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار. ومن المحتمل أن تشهد قيمة شراءات الزيت النباتي المدعم سنة 2019 انخفاضا قدر بـ 9م.د مقارنة بسنة 2018.

- سجلت مبيعات الزيت النباتي المدعم سنة 2018 تراجعا بنسبة 2,8% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 161 ألف طن سنة 2018نتيجة تراجع الطلب من المعلبين. ومن المحتمل أن تشهد مبيعات الزيت النباتي المدعم سنة 2019 انخفاضا قدر بـ 7,1 ألف طن مقارنة بسنة 2018.

- سجلت قيمة مبيعات الزيت النباتي سنة 2018 انخفاضا بنسبة 3,5% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 109 م.د سنة 2018 ومن المحتمل أن تشهد قيمة مبيعات الزيت النباتي المدعم سنة 2019 انخفاضا قدر بـ 10م.د مقارنة بسنة 2018وذلك باعتبار أنّ أسعار البيع محدّدة من قبل وزارة التجارة.

- بلغت قيمة شراءات زيت الزيتون 78,3م. د سنة 2018 مقابل 22,3م. د سنة 2017 أي بارتفاع قدره 251,1% ومن المحتم لأن تبلغ 32,3م. د سنة 2019 وذلك لارتباطه بمردودية غراسات الزيتون وأسعار التداول للزيتون.

- بلغت قيمة صادرات زيت الزيتون 62,4م.د سنة 2018 مقابل 7,2م.د سنة 2017 أي بارتفاع قدره 766,7% ومن المحتمل أن تبلغ 32,9 م.د سنة 2019 و ذلك لارتباطه بالأسعار في السوق العالمية وبقاعدة العرض والطلب.

2.2. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان ديوان الزيت 330 عونا سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 12% بالمقارنة مع سنة 2017 ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 304 عونا سنة 2019 أي بنقص قدره 26 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة الإحالات على التقاعد وتراجع عدد الأعوان المتعاقدين.
- سجلت أعباء الأعوان انخفاضا بنسبة 7,6% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 0,7 م.د نتيجة الإحالات على التقاعد.
- ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 انخفاضا بنسبة 8,9% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 7,7 م.د.

3.2. أهم المؤشرات المالية:

- عرف الديوان الوطني للزيت سنة 2018 ارتفاعا على مستوى نتيجة استغلاله بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 56,7% وبقيمة 4,7م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الديوان أكثر من تطور أعباء استغلاله حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الديوان 370,5م.د سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 4,5% أي ما قيمته 16م.د في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال الديوان سنة 2018 ما قيمته 383,4م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 5,7% أي ما قيمته 20,6م.د ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع قيمة إيرادات التعويض خلال نفس الفترة بـ 20,6م.د حيث تطورت من 245,3م.د سنة 2017 لتبلغ 265,9 م.د سنة 2018.
- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 11,2 م.د سنة 2019 مسجلة تدهورا بنسبة 13,3% مقارنة بسنة 2018 فيما ستشهد إيرادات الاستغلال انخفاضا بنسبة 0,13% لتبلغ 382,9 م.د سنة 2019 .و أعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 0,3% خلال نفس الفترة لتبلغ 371,7 م.د سنة 2019 .
- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت انخفاضابنسبة 34% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 8,9 - م د سنة 2018 مقابل 6,7 - م د سنة 2017 ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية سنة 2019 ما قيمته 10,1 - م.د ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع الأعباء المالية الصافية نتيجة تمويل جزء هام من العمليات المنجزة بمكشوفات بنكية ممّا أثّر سلبا على التوازنات المالية للديوان.
- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية للديوان الوطني للزيت انخفاضا بنسبة 3,1% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 281 - م.د مقابل 272,5 - م.د سنة 2017 ويرجع هذا الانخفاض أساسا للنتيجة الصافية السلبية التي سجلها الديوان. ومن المحتمل أن تواصل الأموال الذاتية لديوان الزيت انخفاضها لتبلغ 290,9 - م.د سنة 2019 أي بانخفاض يقدّربـ3,5% مقارنة بسنة2018 وذلك نتيجة لمواصلة الديوان تحقيق نتائج سلبية وتدهور نتائجه المؤجلة.

4.2. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الديوان الوطني للزيت، 3,6 م .د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 29,4% بالمقارنة مع سنة 2017.
- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قيمته 6م.د مقسمة كما يلي :
  - الاستثمارات على كاهل الدولة: بقيمة 5 مليون دينار،
  - الاستثمارات على كاهل الديوان بقيمة 1 مليون ،
- بلغت قيمة منحة الاستثمار المسندة للديوان 0,9 م.د سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 1339,7% بالمقارنة مع سنة 2017 ومن المحتمل أن تبلغ 0,8 م.د سنة 2019.

5.2. المديونية:

- بلغت مديونية الديوان سنة 2018 ما قيمته 415,3م.د مقابل 348,4م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 19,2% حيث مثلت مديونية الديوان تجاه الدولة 51,3% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 213,5م.د و تجاه البنوك بنسبة 42,3% أي بقيمة 175,6 م.د في حين انخفضت مديونية الديوان تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 4,3 م.د سنة 2018 مقابل 5 م.د سنة 2017 مسجلة انخفاضا بنسبة 14% .
- من المحتمل أن تبلغ مديونية الديوان 484,7م.د سنة 2019 مسجلة ارتفاعا بنسبة 16,7% مقارنة بسنة 2018 حيث ارتفعت مديونية الديوان تجاه الدولة بنسبة 33,5% كما سجلت مديونية الديوان تجاه البنوك انخفاضا بنسبة 14,2% لتبلغ 150,7 م.د سنة 2019 أما بالنسبة للصناديق الاجتماعية فقد عرفت مديونية الديوان انخفاضا لتبلغ 2,7 م.د.

3. الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه:

أحدثت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمقتضى القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 02 جويلية 1968 والمنقح بالقانون عدد 21 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 وهي مؤسسة عمومية لاتكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية وقد عهد للشركة مهمة التصرف في قطاع الماء الصالح للشرب، وتتمثل أهم أنشطتها في إنتاج وتوزيع المياه، التطوير عبر الدراسات والأشغال والربط والتزويد مع ضمان جودة الخدمات. وتعتبر الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه المزود الوحيد للماء الصالح للشراب.

1.3. أهم مؤشرات النشاط:

- سجلت مبيعات المياه سنة 2018 ارتفاعا بنسبة3,21%بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 299,1م.د سنة 2018 ومن المحتمل أن تشهد مبيعات المياه سنة 2019 ارتفاعا قدر بـ 8,1 م.د مقارنة بسنة 2018.
- سجلت التوصيلات الجديدة سنة 2018 انخفاضا بنسبة 20,65% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 31,5 م.د سنة 2018 ومن المحتمل أن تشهد التوصيلات الجديدة سنة 2019 ارتفاعا قدر بـ 11,3 م.د مقارنة بسنة 2018.

2.3. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الشركة 6413 عونا سنة 2018 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 1,5% بالمقارنة مع سنة 2017 وهذا راجع لوتيرة الانتدابات التي فاقت عدد الأعوان المحالين على التقاعد إذ تم انتداب 475 عونا سنة 2018 مقارنة بانتداب 90 عون سنة 2017، في حين بلغ عدد الأعوان المحالين على التقاعد 361 عونا سنة 2018 ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 6274 عونا سنة 2019 أي بنقص 139 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك اثر انتداب 114 عونا مقابل إحالة 214 عونا على التقاعد.
- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 2,8% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 5,1م.د حيث مرت من 181,8 م.د سنة 2017 لتبلغ 186,9 م.د سنة 2018 نتيجة الزيادات في الأجور والانتدابات المبرمجة بعنوان سنوات 2016 و2017 و2018.
- ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 1,6% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 189,8م.د.

3.3. المؤشرات المالية:

- عرفت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه سنة 2018 انخفاضا على مستوى نتيجة استغلالها بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 73,6% وبقيمة 19,1م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الشركة أقل من تطور أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الشركة481,1 م.د سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 4,5% أي ما قيمته 20,9م.د في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال الشركة سنة 2018 ما قيمته 436,1م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 0,4% أي ما قيمته 1,8م.د .
- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 120,8 - م.د سنة 2019 مسجلة تدهورا بنسبة 168,4% مقارنة بسنة 2018 فيما ستشهد إيرادات الاستغلال ارتفاعا بنسبة 6,4% لتبلغ 463,8 م.د سنة 2019. و أعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 21,5 % خلال نفس الفترة لتبلغ 584,6م.د سنة 2019 .
- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت انخفاضا ملحوظا بنسبة 87% مقارنة بسنة 2017 حيث تطورت من 39 - م.د سنة 2017 لتبلغ 72,9 - م.د سنة 2018 ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية سنة 2019 ما قيمته 154,6 -م.د.

4.3. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة 199,9م .دمع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 17,9% بالمقارنة مع سنة 2017. ومن المحتمل أن تبلغ 197 م.د سنة 2019 أي بانخفاض قدره 1,5%.
- بلغت قيمة منحة الاستثمار 146 م.د سنة 2018(منها مايقارب 50 م.د تم تحويلها لتمويل محطة تحلية مياه البحر) مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 790,2% ومن المحتمل أن تبلغ 119,6 م.د سنة 2019 أي بانخفاض قدر بـ 26,4 م.د.

5.3. المديونية:

- بلغت مديونية الشركة سنة 2018 ما قيمته 864 م.د مقابل 707م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 22,2% حيث مثلت مديونية الشركة تجاه الدولة 1,2% من مجموع مديونيتها لسنة 2018 بقيمة جملية تساوي 10م.دو تجاه البنوك بنسبة 87% أي بقيمة 752,1م.دفي حين انخفضت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 79,8م.د سنة 2018 مقابل 90 م.د سنة 2017 مسجلة انخفاضا بنسبة 11,3% في حين ارتفعت مديونية الشركة تجاه المنشآت العمومية بنسبة 75,4% لتبلغ 22,1 م.د سنة 2018 .
- من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة 724,3 م.د سنة 2019 مسجلة انخفاضا بنسبة 16,2% مقارنة بسنة 2018 حيث انخفضت مديونية الشركة تجاه البنوك بنسبة 24,9% لتبلغ 564,7 م.د سنة 2019 كما انخفضت مديونيتها تجاه الصناديق الاجتماعية بنسبة 7,5% في حين ارتفعت مديونية الشركة تجاه كل من الدولة و المنشات العمومية على التوالي بـ 500% و17% خلال سنة 2019 .

4. ديوان الأراضي الدولية:

أحدث ديوان الأراضي الدولية بمقتضى المرسوم عدد 15 لسنة 1961 المؤرخ في 30 سبتمبر 1961 والمصادق عليه بمقتض بالقانون عدد 58 المؤرخ في 1 ديسمبر 1961 وهو مؤسسة عمومية لاتكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية،

وتتمثل المهام الأساسية للديوان خاصة في التصرف في الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية وإحيائها وتكوين مراكز لإشعاع التقدم الفني في الميدان الفلاحي.

ويساهم الديوان في تحقيق الأمن الغذائي في المنتوجات الأساسية على غرار الحبوب زيت الزيتون والبيض واللحوم و الحليب وإنتاج البذور الممتازة للحبوب.

كما يتولّى الديوان الاستغلال والتصرّف في الأراضي موضوع إسقاط الحق المسترجعة من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

1.4. أهم مؤشرات النشاط:

- يرتبط إنتاج الديوان ارتباطا وثيقا بالعوامل المناخية التي تحدّد أهمّ ملامح الموسم الفلاحي وخاصة قطاع الزيتون حيث بلغت إجمالي عائدات منتوجاته 226م.د سنة 2018 مقارنة بـ 109,3 م.د سنة2017 مسجلة ارتفاعاب106,7%، ومن المحتمل أن تبلغ150,1 م.د سنة 2019.
- سجلت عائدات المنتوجات النباتية ارتفاعا هاما سنة 2018 بنسبة 176,6% مقارنة بسنة 2017 ومن المحتمل أن تبلغ 84,4 م.د سنة 2019 أي بانخفاض قدره 47%.
- سجلت عائدات المنتوجات الحيوانية ارتفاعا طفيفا سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 43,9 م.د سنة 2018 أي بنسبة 3,8% ومن المحتمل أن تبلغ 51,4 م.د سنة 2019 أي بارتفاع قدره 17,1%.
- سجلت عائدات المنتوجات الصناعية الغذائية ارتفاعا هاما سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 22,8 م.د سنة 2018 أي بنسبة 142,6% ومن المحتمل أن تبلغ 14,3 م.د سنة 2019 أي بانخفاض قدره 37,3%.

2.4. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان ديوان الأراضي الدولية 4063 عونا سنة 2018،مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 1,8% بالمقارنة مع سنة 2017 ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 3892 عونا سنة 2019 أي بنقص 171 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة لارتباط حاجيات الديوان من اليد العاملة التي تزداد عند ارتفاع الإنتاج وتنخفض بانخفاضه.
- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 6,7% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 5,1م.د نتيجة الزيادات في الأجور وارتفاع نسق الترقيات وإدماج عدد كبير من العملة الفلاحين ضمن عملة الإطار.
- ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 3,5% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 83,9 م.د.

3.4. أهم المؤشرات المالية:

- عرف ديوان الأراضي الدولية سنة 2018 ارتفاعا هاما على مستوى نتيجة استغلاله بالمقارنة مع سنة2017 وذلك بنسبة 166% وبقيمة 73,1م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الديوان كان أكثر من تطور أعباء استغلاله حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الديوان 182,9م.د سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 15,1% أي ما قيمته 24م.د في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال الديوان سنة 2018 ما قيمته 211,9م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 84,6% أي ما قيمته 97,1م.د ويعود ذلك بالأساس إلى تأثيرات العوامل المناخية على الإنتاج خاصة على الزياتين.
- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 13,7 - م.د سنة 2019 مسجلة تدهورا بنسبة 147% مقارنة بسنة 2018، ومن المحتمل أن تشهد ايرادات الاستغلال انخفاضا بنسبة 26,4 % لتبلغ 156م.د سنة 2019 و أعباء الاستغلال انخفاضا بنسبة 7,2% خلال نفس الفترة لتبلغ 169,7م.د سنة 2019 .
- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 140,8% مقارنة بسنة 2017 حيث تطورت من 55,4 - م.د سنة 2017 لتبلغ 22,6 م.د سنة 2018 ومن المحتمل أن تبلغ 27,7 - م.د سنة 2019 .
- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية لديوان الأراضي الدولية ارتفاعا بنسبة 17,1% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 109,3 - م.د مقابل 131,9 - م.د سنة 2017 ويرجع هذا الارتفاع أساسا للنتيجة الصافية الايجابية التي سجلها الديوان.
- ومن المحتمل أن تنخفض الأموال الذاتية للديوان التبلغ 137 - م.د سنة 2019 أي بانخفاض يقدّربـ25,4 % مقارنة بسنة 2018.

4.4. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الديوان 12,9 م .دمع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا بنسبة 14,6% بالمقارنة مع سنة 2017 .

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قيمته 10,3م.د بتمويل ذاتي 100% حيث لم يتمكن الديوان من الحصول على منحة استثمار لموسمين متتاليين.

المديونية:

- بلغت مديونية الديوان سنة 2018 ما قيمته 148,9م.د مقابل 139م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 7,1% حيث مثلت مديونية الديوان تجاه الدولة 19,9% من مجموع مديونيته سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 29,6م.دو تجاه البنوك بنسبة 39,6% أي بقيمة 58,9 م.د كما ارتفعت مديونية الديوان تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 39,5م.د سنة 2018 مقابل 28,3 م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاع بنسبة 38,5% .
- من المحتمل أن تبلغ مديونية الديوان 148,8 م.د سنة 2019 مسجلة انخفاضا طفيفا بنسبة 0,1% مقارنة بسنة 2018 حيث انخفضت مديونية الديوان تجاه البنوك بنسبة 17,8% في حين سجلت مديونية الديوان تجاه الصناديق الاجتماعية ارتفاعا بنسبة 48,4% لتبلغ 49,4 م.د سنة 2019 أما بالنسبة للدولة فقد حافظت على نفس القيمة.

V. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات:

جدول 21: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للديوان التونسي للتجارة

طبيعة المؤشر	المؤشر	المنشأة	الديوان التونسي للتجارة		
		السنة/الوحدة	2017	2018	2019
مؤشرات النشاط	مبيعات ديوان التجارة	م.د	608,9	650,3	705,7
	شراءات ديوان التجارة	م.د	624,6	581,5	609,2
الموارد البشرية	عدد الاعوان	عون	580,0	578,0	564,0
	أعباء الاعوان	م.د	21,8	22,9	23,6
المؤشرات المالية	ايرادات الاستغلال	م.د	647,7	676,9	723,6
	منح الاستغلال	م.د	9,9	15,2	24,0
	الاعباء المالية	م.د	20,6	21,9	24,0
	أعباء الاستغلال	م.د	673,1	663,1	709,6
	نتيجة الاستغلال	م.د	-25,5	13,9	13,9
	النتيجة الصافية	م.د	-43,0	6,4	-4,0
	النتائج المؤجلة	م.د	- 227,5	- 275	- 271,9
	الاموال الذاتية	م.د	-202,1	-245,1	-242,7
الاستثمارات	قيمة الاستثمارات	م.د	2,2	9,8	1,9
المديونية	الدولة	م.د	150,8	150,8	150,8
	المنشات	م.د	1,0	0,8	0,3
	الصناديق	م.د	-	-	-
	البنوك	م.د	220,0	220,0	220,0
	مجموع المديونية	م.د	371,8	371,6	371,1

1. الديوان التونسي للتجارة:

أحدث الديوان التونسي للتجارة بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أفريل 1962 والمصادق عليه بالقانون عدد 14 لسنة 1962 المؤرخ في 24 ماي 1962 وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عمومية و قد عهد للديوان مهمة تأمين تزويد السوق الداخلية بالمواد الأساسية وتعديل السوق من خلال التوريد الظرفي لبعض المواد التي تسجل نقصا في العرض.

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

- سجلت مبيعات الديوان التونسي للتجارة سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 6,8% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 650,3م.د سنة 2018 ويعود ذلك إلى ارتفاع مبيعات السكر بـ 21م.د و مبيعات القهوة بـ 7 م.د والمواد الظرفية بـ 9 م.د والأرز بـ4 م.د.
- من المحتمل أن تشهد مبيعات الديوان سنة 2019 ارتفاعا يقدر بـ 55,4 م.د مقارنة بسنة 2018.
- سجلت شراءات الديوان التونسي للتجارة سنة 2018 انخفاضا بنسبة 6,9% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 581,5 م.د سنة.
- من المحتمل أن تشهد شراءات الديوان سنة 2019 ارتفاعا يقدر بـ 27,7 م.د مقارنة بسنة 2018 أي بنسبة 4,7%.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الديوان التونسي للتجارة 578 عونا سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 0,3% بالمقارنة مع سنة 2017 ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 564 عونا سنة 2019 أي بنقص 14 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة حالات الإحالة على التقاعد وعدم استكمال برنامج الانتدابات لسنتي 2015 و2016 وخاصة في ما يتعلق بسلك الإطارات.
- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 5,2% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 1,1م.د نتيجة الزيادات في الأجور والزيادات القانونية والترقيات والتدرج في السلم الوظيفي.
- ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 3% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 23,6 م.د.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- عرف الديوان التونسي للتجارة سنة 2018 ارتفاعا على مستوى نتيجة استغلاله بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 154,5% وبقيمة 39,3م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الديوان كان أكثر من نسق تطور أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الديوان 663,1م.د سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 1,5% أي ما قيمته 10,1م.د في حين بلغ مجموع إيرادات

استغلال الديوان سنة 2018 ما قيمته 676,9م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 4,5% أي ما قيمته 29,3م.د ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع مداخيل الديوان خلال نفس الفترة بـ 41,2م.د نتيجة ارتفاع مبيعات السكر بـ 21 م.د و مبيعات القهوة بـ 7 م.د والمواد الظرفية بـ 9 م.د والأرز بـ4 م.د.

- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال13,9م.د سنة 2019 مسجلة انخفاضا بنسبة 94,2% مقارنة بسنة 2018 ، فيما ستشهد إيرادات الاستغلال ارتفاعا بنسبة 6,9% لتبلغ 723,6م.د سنة 2019 وأعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 7% خلال نفس الفترة لتبلغ 709,6م.د سنة 2019 .
- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 114,9% مقارنة بسنة 2017 حيث مرت من 43 - م.د سنة 2017 لتبلغ 6,4 م.د سنة 2018 ومن المحتمل أن تبلغ النتيجة الصافية سنة 2019 ما قيمته 4 - م.د.
- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية للديوان التونسي للتجارة انخفاضا بنسبة 21,3% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 245, -1 م.د مقابل 202,1 - م.د سنة 2017 ويرجع هذا الانخفاض أساسا للنتائج المؤجلة السلبية التي سجلها الديوان.
- ومن المحتمل أن ترتفع الأموال الذاتية للديوان التونسي للتجارة لتبلغ 242,7 - م.د سنة 2019 أي بزيادة تقدّر بـ 1% مقارنة بسنة 2018.

4.1. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الديوان التونسي للتجارة 9,8م.د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 345,5% بالمقارنة مع سنة 2017 ومن المحتمل أن تبلغ قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قيمته 1,9م.د مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 80,6% بالمقارنة مع سنة 2018 ويعود ذلك بالأساس إلى تأجيل انطلاق أشغال بناء مركز الخزن والتوزيع بالنفيضة و الدراسات المتعلّقة ببناء مركز جديد للخزن و التوزيع بصفاقس والمساهمة في إحداث الشركة التي ستكلّف بالتصرف في المنطقة التجارية واللوجستية ببنقردان.

5.1. المديونية:

- بلغت مديونية الديوان سنة 2018 ما قيمته 371,6م.د مقابل 371,8م.د سنة 2017 مسجلة انخفاضا بنسبة 0,1% حيث مثلت مديونية الديوان تجاه الدولة 40,6% من مجموع مديونيته سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 150,8م.د و تجاه البنوك بنسبة 59,2% أي بقيمة 220 م.د في المقابل سجلت مديونية الديوان تجاه المنشآت العمومية انخفاضا سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 20% لتمر من 1 م.د سنة 2017 إلى 0,8 م.د سنة 2018.
- من المحتمل أن تبلغ مديونية الديوان371,1م.د سنة 2019 مسجلة انخفاضا بنسبة 0,1% مقارنة بسنة 2018 حيث انخفضت مديونية الديوان تجاه المنشآت العمومية

بنسبة 62,5% في حين حافظت مديونية الديوان تجاه كل من الدولة والبنوك على نفس القيمة لسنة 2017 و2018.

VI. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون المحلية والبيئة:

جدول 22: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للديوان الوطني للتطهير

طبيعة المؤشر		مؤشرات النشاط		الموارد البشرية		المؤشرات المالية							الاستثمارات	المديونية				
المؤشر		كمية المياه المستهلكة	معاليم التطهير	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	إيرادات الاستغلال	منح الاستغلال	الأعباء المالية	أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	النتيجة الصافية	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية	قيمة الاستثمارات	الدولة	المنشآت	الصناديق	البنوك	مجموع المديونية
المنشأة	الوحدة	م.م3	م.د	عون	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د
الديوان الوطني للتطهير	2017	302	191,3	3592	102,2	324,2	12,5	5,0	271,0	53,2	-5,70	57,60	1350,2	188,9	12,7	7,5	15,9	-	50,9
	2018	314	208,7	3396	105,3	339,7	13,8	7,1	283,4	56,3	2,65	51,90	1449,1	223,2	18,2	13,9	25,2	-	72,6
	2019	320	230,9	3260	104,3	254,8	15,2	7,3	317,9	-63,1	-75,10	54,60	1567,5	214,4	18,7	14,5	10,6	-	57,1

1. الديوان الوطني للتطهير:

- أحدث الديوان الوطني للتطهير بمقتضى القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 3 أوت 1974 وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تعتبر منشأة عموميّة وقد عهد له مهمة التصرف في قطاع التطهير وقد تمتّ مراجعة القانون المحدث للدّيوان بمقتضى القانون عدد41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 ليصبح المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي ومقاومة مصادر التلوّث.

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

- سجلت مداخيل الديوان سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 9% بالمقارنة مع سنة 2017 لتبلغ 210,4 م.د سنة 2018 ويعود ذلك إلى ارتفاع معاليم التطهير بما يقارب 17,4م.د أي بنسبة 9,1% إلى جانب تطور كميات المياه المستهلكة من 302 مليون م3 سنة 2017 إلى 314 مليون م3 سنة 2018 أي بنسبة 4% .
- من المحتمل أن تشهد معاليم التطهير سنة 2019 ارتفاعا يقدر بـ 22,2 م.دم قارنة بسنة 2018 إلى جانب ارتفاع كميات المياه المستهلكة بـ 6 م.د نتيجة انتعاش القطاع السياحي سنة 2019.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الديوان 3396 عونا سنة 2018، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 5,5% بالمقارنة مع سنة 2017 ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 3260 عونا سنة 2019 أي بنقص 136 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة للإحالات على ا لتقاعد.
- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 3% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 3,1م.د نتيجة الزيادات في الأجور والترقيات والتدرج في السلم الوظيفي.

- ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 انخفاضا بنسبة 1% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 104,3م.د نتيجة تقلص عدد الأعوان.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- عرف الديوان الوطني للتطهير سنة 2018 ارتفاعا على مستوى نتيجة استغلاله بالمقارنة مع سنة2017 وذلك بنسبة 5,8% وبقيمة 3,1م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الديوان أكثر من تطور أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الديوان 283,4م.د سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 4,6% أي ما قيمته 12,4م.د في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال الديوان سنة 2018 ما قيمته 339,7م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 4,8% أي ما قيمته 15,5م.د ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع مداخيل الديوان خلال نفس الفترة بـ 17,6م.د نتيجة ارتفاع معاليم التطهير وتطور عدد المشتركين.
- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 63,1 - م.د سنة 2019 (دون احتساب منحة التوازن التي بلغت 88,9 م.د سنة 2019) .
- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 146,6% مقارنة بسنة 2017 حيث مرت من 5,7 - م.د سنة 2017 لتبلغ 2,7 م.د سنة 2018 ومن المحتمل أن تبلغ 75,1 - م.د سنة 2019 (دون احتساب منحة التوازن).
- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية للديوان الوطني للتطهير ارتفاعا بنسبة 7,3% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 1449,1م.د مقابل 1350,2م.د سنة 2017 ويرجع هذا الارتفاع أساسا للنتيجة الصافية الإيجابية التي سجلها الديوان وكذلك إلى ارتفاع الأموال المخصصة للديوان بـ 89,8 م.د. ومن المحتمل أن تشهد الاموال الذاتية للديوان ارتفاعا قدره 0,98% سنة 2019 .

4.1. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الديوان الوطني للتطهير 223,2 م.د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 18,2% بالمقارنة مع سنة 2017 في حين شهدت منح الاستثمار ارتفاعا بـ 1,7 م.د حيث بلغت 45,7 م.د سنة 2018 .
- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قيمته 214,4 م.د منها 82,6 م.د على كاهل الدولة إلى جانب ارتفاع منح الاستثمار بنسبة 80,7% لتبلغ 82,6 م.د سنة 2019 .

5.1. المديونية:

- بلغت مديونية الديوان سنة 2018 ما قيمته 72,6م.د مقابل 50,9م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 42,6% حيث مثلت مديونية الديوان تجاه الدولة 25,1% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 18,2 م.دو تجاه المنشآت العمومية بنسبة 19,1% أي بقيمة 13,9 م.د كما ارتفعت مديونية الديوان تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 25,2م.د سنة 2018 مقابل 15,9 م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 58,5%.
- من المحتمل أن تبلغ مديونية الديوان 57,1 م.د سنة 2019 مسجلة انخفاضا بنسبة

21,3% مقارنة بسنة 2018 حيث انخفضت مديونية الديوان تجاه الصناديق الاجتماعية بنسبة 57,9% في المقابل سجلت مديونية الديوان تجاه الدولة ارتفاعا طفيفا بنسبة 2,7% لتبلغ 18,7 م.د سنة 2019أما بالنسبة للمنشآت العمومية فقد عرفت مديونية الديوان الوطني للتطهير ارتفاعا لتبلغ 14,5 م.د أي بنسبة 4,3%.

VII. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية:

.جدول 23 : أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية لشركة تونس الطرقات السيارة:

طبيعة المؤشرات	المؤشرات	الوحدة	2017	2018	2019 وقتي
مؤشرات النشاط	المعدل اليومي لحركة مرور العربات عبر الطرقات السيارة	عربة			
	الطريق السيارة تونس/مساكن لجميع أصناف العربات وعبر كل المحطات	عربة	101 484	105 391	106 179
	الطريق السيارة مساكن/صفاقس عند الخروج	عربة	18 714	20 063	21 496
	الطريق السيارة تونس/مجاز الباب عند الخروج	عربة	15 931	16 104	17 096
	الطريق السيارة تونس/بنزرت عند الخروج	عربة	20 150	20 853	22 200
الموارد البشرية	عدد الأعوان	عون	1438	1419	1405
	أعباء الأعوان	م.د	34,4	34,4	39,1
المؤشرات المالية	إيرادات الاستغلال	م.د	82,2	85,8	86,8
	منح الاستغلال	م.د	-	-	-
	أعباء الاستغلال	م.د	74,4	83,7	88,5
	نتيجة الاستغلال	م.د	7,8	2,1	-1,7
	الأعباء المالية	م.د	56,7	68,6	40,3
	النتيجة الصافية	م.د	-39,8	-76,1	-41,1
	النتائج المؤجلة	م.د	-63,2	-103	-176,1
	الأموال الذاتية	م.د	906,2	830,1	959,4
الاستثمارات	قيمة الاستثمارات	م.د	273,8	311,7	229,3
المديونية	الدولة(الأداءات وضمانات القروض)	م.د	51,6	28,5	30,1
	المولين الدوليين (BAD –BEI –FADES ...)	م.د	1422.5	1707.2	1633
	البنوك المحلية	م.د	16,3	11,6	7,5
	المنشآت العمومية	م.د	-	-	-
	الصناديق الاجتماعية	م.د	2,6	2,7	2,9
	المزودينالخواص	م.د	80,9	100,7	98,3
	اخرين	م.د	7,7	18,7	13,9
	مجموع المديونية	م.د	1581,6	1869,4	1785,7
	مجموع الخصوم	م.د	1617.3	1871.4	1 788,1

1. شركة تونس الطرقات السيارة:

أحدثت شركة تونس الطرقات السيارة في 13 ماي 1992، وهي منشأة عمومية في شكل شركة خفية الاسم وتخضع لإشراف وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحية، يبلغ رأس مالها حاليا 1179,5م.د وتساهم فيها الدولة بنسبة 99,08%.

عهد للشركة عديد المهام أهمها استغل الشبكة الطرقات السيارة عبر نظام الاستخلاص، في إطار عقود لزمة تربط الشركة بالدولة التونسية إلى جانب صيانة وإصلاح الطرقات السيارة التي تستغلها وإنشاء واستغلال أجزاء جديدة من الطرقات السيارة.

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

- شهد المعدل اليومي لحركة المرور للطريق السيارة تونس/مساكن ارتفاعا بنسبة 3,85% خلال سنة 2018 حيث بلغ 105391 عربة مقابل 101484 عربة سنة 2017 كما واصلت حركة مرور العربات سنة 2019 ارتفاعها ليبلغ معدلها اليومي 106179 عربة وهذا راجع بالأساس إلى تطور حركة المرور.
- كما ارتفع خلال نفس الفترة كل من المعدل اليومي لحركة مرور العربات للطريق السيارة مساكن/صفاقس والطريق السيارة تونس/مجاز الباب بنسب متتالية 7% و1% وهذا التطور له انعكاس إيجابي على مداخيل الشركة.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الشركة 1419 عونا سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 1,32% بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة إحالة عدد من الأعوان على التقاعد مقابل انتدابات نسبيا ضعيفة وقد بلغ عدد الأعوان 1405 عونا سنة 2019 أي بنقصان 14 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة إحالة 11 عونا على التقاعدو3 حالات طرد.
- سجلت أعباء الأعوان استقرار سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 بالرغم من تراجع عدد الأعوان وذلك نتيجة تفعيل الزيادة القانونية في الأجور والترقيات والانتدابات وقد شهدت أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 13,66% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ39,1 م د.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- عرفت شركة تونس الطرقات السيارة سنة 2018 انخفاضا على مستوى نتيجة استغلالها بالمقارنة مع سنة2017 وذلك بنسبة 71,9% وبقيمة 5.6م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الشركة أقل من تطور أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الشركة سنة 2018 ما قيمته83,7م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 12,5% أي ما قيمته 9,3م.د في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال شركة تونس الطرقات السيارة سنة 2018 ما قيمته 85,8م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 4,3% أي ما قيمته 3,6م.د ويعود ذلك بالأساس إلى تطور حركة المرور.
- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 1,7 - م.د سنة 2019 مسجلة تدهورا ملحوظا

بنسبة 177,2% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك إلى تطور أعباء الأعوان، فيما شهدت إيرادات الاستغلال ارتفاعا بنسبة % 1,1 لتبلغ 86,8م. د سنة 2019 كما شهدت أعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة % 5,7 خلال نفس الفترة لتبلغ 88,5م.د سنة 2019.

- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت تدهور ملحوظا بمبلغ قدره 36.3 م د و بنسبة قدرها % 91,2 مقارنة بسنة 2017 حيث سجلت خلال سنة 2018 ما قيمته 76,1- م د مقابل 39,8- م د في سنة 2017 ويعود ذلك أساسا الى :
  - ✓ ارتفاع الأعباء المالية بما قدره 11,6 م د خلال نفس الفترة
  - ✓ انخفاض نتيجة الاستغلال بما قدره 5,7 م د خلال نفس الفترة
- إلا انه من المحتمل خلال سنة 2019 أن تسجل ارتفاعا قدره 35 م.د لتبلغ ما قيمته 41,1-م.د مقابل 76,1 - م د في سنة 2018 ويعود ذلك أساسا إلى احتمال انخفاض الأعباء المالية خلال نفس الفترة بما قدره 28.3 م.د.
- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية لشركة تونس الطرقات السيارة سنة 2018انخفاضا بنسبة 8,4% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 830,1م.د مقابل 906,2م. د سنة 2017 ويرجع هذا الانخفاض أساسا لتراكم الخسائر بما قيمته 103م.د سنة 2018 فحين من المحتمل أن يبلغ مجموع الأموال الذاتية لشركة تونس الطرقات السيارة سنة 2019 ما قيمته 959,4م. د.

4.1. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من قبل الشركة 311,7م. دمع موفي سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 13,9% بالمقارنة مع سنة 2017.
- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قيمته 229,3 م.د مقسمة كما يلي:
  - 50% من الاستثمارات ممولة من قبل الدولة،
  - 50% من الاستثمارات ممولة من قبل البنوك الأجنبية والمحلية .

5.1. المديونية:

- بلغت مديونية الشركة سنة 2018 ما قيمته 1869,4م. د مقابل 1581,6 م. د سنة 2017 مسجلة ارتفاعا بنسبة 18,2% حيث مثلت مديونية الشركة تجاه الدولة 1,5%من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 28,5م.د واتجاه البنوك بنسبة 92% أي بقيمة 1718,8م.د كما ارتفعت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 2,7م.د سنة 2018 مقابل 2,6م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاع 3,8% .
- من المحتمل أن تبلغ مديونية الشركة 1785,7.م.د سنة 2019 مسجلة انخفاضا بنسبة 4,4% مقارنة بسنة 2018 حيث انخفضت مديونية الشركة تجاه البنوك بنسبة 4,5% لتبلغ 1640.5م.د سنة 2019 في حين ارتفعت مديونية الشركة تجاه الدولة بنسبة 5,6% كما ارتفعت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية بنسبة 7,4% خلال نفس الفترة.

VIII. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة:

جدول 24: أهم المؤشرات المالية ومؤشرات النشاط للصيدلية المركزية التونسية :

طبيعة المؤشرات	المؤشرات	الوحدة	2017	2018	2019[5]
مؤشرات النشاط	رقم المعاملات	م.د	1257,0	1337,3	1475,3
الموارد البشرية	عدد الأعوان	عون	804	709	677
	أعباء الأعوان	م.د	24,4	24,0	26,5
	معدل الأجور بالشهر / للعون الواحد	دينار	2 529,0	2 820,9	3 261,9
المؤشرات المالية	إيرادات الاستغلال	م.د	1249,2	1325,5	1463,5
	منح الاستغلال	م.د	0,0	0,0	0,0
	أعباء الاستغلال	م.د	1242,0	1350,1	1531,5
	نتيجة الاستغلال	م.د	7,2	-24,5	-68,1
	الأعباء المالية الصافية	م.د	162,5	211,7	-79,9
	النتيجة الصافية	م.د	-144,8	-234,6	11,9
	النتائج المؤجلة	م.د	175,4	30,3	-204,3
	الأموال الذاتية	م.د	42,6	-176,0	-164,2
الاستثمارات	قيمة الاستثمارات	م.د	2,4	3,3	3,2
المديونية	الدولة	م.د	غير متوفر	314,0	300,0
	البنوك	م.د	غير متوفر	335,0	50,0
	الصناديق الاجتماعية	م.د	غير متوفر	0	0
	المزودون الخواص	م.د	غير متوفر	362,0	493,0
	مجموع المديونية	م.د	غير متوفر	1011,0	843,0

[5] قوائم مالية وقتية لسنة 2019.

1. الصيدلية المركزية التونسية

أحدثت بمقتضى القانون عدد 105 المؤرخ في 26 نوفمبر 1990، وهي مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية وتعتبر منشأة عمومية وتخضع لإشراف وزارة الصحة، يبلغ رأس مالها 17,8م.د تملكه كليّا الدولة التونسية.

عهد للصيدلية المركزية التونسية عديد المهام من أهمّها :

- ✓ التزود بالأدوية والمواد الكيمياوية والصيدلية ومواد التضميد والأدوات واللوازم وغيرها من المواد اللازمة في ميدان الطب البشري والبيطري،
- ✓ الاختصاص دون غيرها بتوريد الأدوية والتلاقيح والأمصال وبواعث التجاوب وكل المواد الأخرى التي يتم تحديدها بمقتضى قرار مشترك عن وزيري المالية والصحة،
- ✓ تزويد الهياكل الصحية والاستشفائية والمصالح الفنية التابعة لوزارة الصحة والنيابات الصيدلية ومختلف المصالح العمومية وكذلك الهيئات ذات المصلحة العامة بالأدوية والمواد التي تختص بها،
- ✓ تزويد الهيآت الموزعة والمخابر والصيدليات بكل المواد التي لها علاقة بأهدافها.

1.1. أهم مؤشرات النشاط:

- على مستوى الكمّ، سجل حجم مبيعات الصيدلية المركزية من أدوية ومستلزمات طبية سنة 2018 تراجعا بنسبة 5,8% مقارنة بسنة 2017 حيث مرّ من 178 مليون وحدة سنة 2017 إلى 167,6 مليون وحدة سنة 2018 وتراجع ليبلغ 160,2 مليون وحدة سنة 2019.
- سجل رقم المعاملات الجملي سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 6,4% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 1337,3م.د سنة 2018 مقابل 1257 م.د سنة 2017 ويعود ذلك إلى ارتفاع رقم معاملات الأدوية6,1% حيث بلغ رقم معاملات الأدوية 1259 م.د سنة 2018 مقابل 1186 م.د سنة 2017 ومثل رقم معاملات الأدوية 94,1% من رقم المعاملات الجملي.
- ومن المحتمل أن يشهد رقم المعاملات سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 10,3% ليبلغ 1475,3م.د مقارنة بسنة 2018 نتيجة ارتفاع رقم معاملات الأدوية بنسبة 10% لتبلغ 1384,4م.د هذا مع الإشارة أنّ الحرفاء العموميين تستأثر بنسبة 53% من رقم المعاملات الجملي كما أنّ تطور المعاملات سنة 2019 كان بنسبة 13% للحرفاء العموميين و7,5% للحرفاء الخواص مقارنة بنتائج سنة 2018.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد الأعوان 709 عونا سنة 2018 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة11,8% بالمقارنة مع سنة 2017ويعود هذا التراجع إلى تجميد الإنتدابات بالوظيفة العمومية منذ سنة 2014 وإلى حالات المغادرة من تقاعد واستقالة ومن المحتمل أن يبلغ عدد الأعوان 677 عونا سنة 2019 أي بنقص بـ32 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة حالات الإحالة على التقاعد وعدم القيام بانتدابات جديدة.
- سجلت أعباء الأعوان انخفاضا طفيفا بنسبة 1,6% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 0,4م.د نتيجة تراجع عدد الأعوان ومن المحتمل أن تشهد أعباء الأعوان سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 10,4% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 26,5م.د نتيجة ارتفاع قيمة منحة التكاليف الخاصة بنسبة 20 %حيث من المتوقع أن تبلغ 10,8م.د سنة 2019 مقابل 9,0م.د سنة 2018 وارتفاع قيمة الأعباء الاجتماعية بنسبة 35,1% مقارنة بسنة 2018 حيث من المتوقع أن تبلغ 5,0م.د سنة 2019 مقابل 3,7م.د سنة 2018.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- عرفت الصيدلية المركزية التونسية سنة 2018 انخفاضا على مستوى نتيجة استغلالها بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 440,3% وبقيمة31,7 م.د حيث مرت من 7,2م.د سنة 2017 إلى 24,5-م.د سنة 2018 ويعود ذلك أساسا لكون ارتفاع إيرادات استغلال الصيدلية المركزية أقل من تطور أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الصيدلية المركزية سنة 2018 ما قيمته 1350,1م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 8,7% أي ما قيمته 108,1م.د في حين بلغ مجموع إيرادات الاستغلال سنة 2018 ما قيمته 1325,5م.د. مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 6,1% أي ما قيمته 76,3م.د.

- ومن المحتمل أن تبلغ نتيجة الاستغلال 68,1-م.د سنة 2019 مسجلة تدهورا بنسبة 177,9% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك إلى أنّ نسبة ارتفاع أعباء الإستغلال أكبر من نسبة ارتفاع إيرادات الإستغلال خلال نفس الفترة،حيث شهدت ايرادات الإستغلال ارتفاعا بنسبة 10,4% لتبلغ 1463,5م.د سنة 2019 في حين سجلت أعباء الاستغلال ارتفاعا بنسبة 13,4% خلال نفس الفترة لتبلغ 1531,5.م.د سنة 2019 .

- وتبعا لما سبق فإنّ النتيجة الصافية لسنة 2018 سجلت تدهورا ملحوظا بنسبة 62% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 144,8-م.د سنة 2017 مقابل 234,6-م.د سنة 2018 ويعود ذلك أساسا إلى الارتفاع المسجل على مستوى الأعباء المالية الصافية بنسبة 30,3% الناتج عن تواصل انزلاق معدل سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وخاصة اليورو والدولار (78% من الدفوعات لفائدة المزودين الأجانب) على التوالي بحوالي 16% و21% نتج عنه خسائر صرف هامة بلغت سنة 2018 ما قيمته 211,7م.د مقابل 162,5م.د سنة 2017 ومن المحتمل أن تتحسن النتيجة الصافية سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 11,9م.د مسجلة ارتفاعا بنسبة 105% مقارنة بسنة 2018 الناتج بالأساس عن انخفاض قيمة الأعباء المالية الصافية بنسبة 137,7% خلال نفس الفترة حيث تراجعت من 211,7م.د سنة2018 لتبلغ 79,9-م.د سنة 2019 ويعود هذا التراجع بالأساس إلى تحسن سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وخاصة اليورو والدولار على التوالي بحوالي 8,2% و11,2% وهو ما مكّن الشركة من تسجيل أرباح صافية من الصرف الأجنبي على تسوية المزودين الاجانب بقيمة 45,2م.د ممّا أثّر ايجابيا على التوازنات المالية للصيدلية المركزية.

- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية للصيدلية المركزية انخفاضا هاما سنة 2018 بقيمة 218,6م.د مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 176-م.د مقابل42,6م.د سنة 2017 ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى التراجع الهام المسجل على مستوى النتيجة الصافية بنسبة 62% خلال نفس الفترة بالإضافة إلى تراجع قيمة النتائج المؤجلة بنسبة 82,7% حيث بلغت 30,3م.د سنة 2018 مقابل 175,4م.د سنة 2017.

- ومن المحتمل ان تبلغ الأموال الذاتية 164,2-م.د سنة 2019.

4.1. الاستثمارات:

- عرفت الدفوعات المالية المعلقة بالاستثمار تطورا إيجابيا حيث بلغت 3,3م.دمع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 37,5% بالمقارنة مع سنة 2017 وتتوزع نفقات الإستثمار بين مشاريع البناء والتعهد والصيانة ووسائل النقل وتشمل خصوصا مشاريع تركيز الحماية من المخاطر لمختلف مقرات ومستودعات الصيدلية المركزية التونسية إلى جانب تطوير البنية التحتية لنقل المعطيات وتفعيل الاندماج بين مختلف مكونات النظام المعلوماتي للمؤسسة، وقد تمّ خلال سنة 2019 مواصلة هذه المشاريع مع إضافة بعض النفقات العادية الخاصة باقتناء وسائل النقل وتهيئة المقرات مع الاعتماد كلّيا على مواردها الذاتية ومن المحتمل أن تبلغ قيمة الاستثمارات المنجزة 3,2م.د سنة 2019.

5.1. المديونية:

- بلغت مديونية الصيدلية المركزية التونسية سنة 2018 ما قيمته 1011م.د وقد مثلت مديونية الصيدلية تجاه الدولة 31,05% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جملية تساوي 314 م.د منها 295 م.د تتمثل في قروض وتسبقات خزينة كما تمثل مديونية الشركة تجاه البنوك 33,13% أي بقيمة 335 م.د ويعود ذلك إلى لجوئها إلى الاقتراض البنكي لخلاص البعض من متخلدات المزودين الأجانب وقد بلغت مديونية الشركة تجاه المزودين الخواص 362 م.د سنة 2018 أي ما يمثل حوالي 35,8% من مجموع مديونيتها سنة 2018.
- من المحتمل أن تسجل مديونية الصيدلية المركزية التونسية انخفاضا سنة 2019 بنسبة 16,6% لتبلغ ما قيمته 843 م.د ويعود هذا التراجع أساسا إلى انخفاض مديونيتها تجاه البنوك بنسبة 85,1% سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018 حيث من المتوقع أن تبلغ 50 م.د إلى جانب انخفاض مديونية الشركة تجاه الدولة بنسبة 4,4% خلال سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018 حيث بلغت ما قيمته 300 م.د.
- في المقابل ستشهد مديونية الشركة تجاه المزودين الخواص ارتفاعا بنسبة 36,2% سنة 2019 حيث من المتوقع أن تبلغ 493 م.د.

IX. المنشآت العمومية الخاضعة لإشراف وزارة تكنولوجيات الاتصال:

جدول 25: أهم مؤشرات النشاط والمؤشرات المالية للشركة الوطنية للاتصالات " اتصالات تونس " :

المنشأة	طبيعة المؤشرات	مؤشرات النشاط			الموارد البشرية		المؤشرات المالية						استثمارات	المديونية					
		الإنتاج	المبيعات	رقم المعاملات	عدد الأعوان	أعباء الأعوان	إيرادات الاستغلال	أعباء الاستغلال	نتيجة الاستغلال	الأعباء المالية	النتيجة الصافية	النتائج المؤجلة	الأموال الذاتية	قيمة الاستثمارات	الدولة	البنوك	المنشآت العمومية	الصناديق الاجتماعية	آخرون	مجموع أهم الديون
	الوحدة	مليون خط جديد	مليون مشترك	م.د	عون	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د	م.د
شركة اتصالات تونس	2017	2,659	6,154	1049,76	6244	265,8	1117,67	1117,39	0,277	16,40	-42,24	-189,6	1431,4	219,6	21,1	1292,4	27,3	29,1	371,5	1741,2
	2018	3,442	5,986	1146,25	6263	324,1	1225,32	1208,01	17,039	0,5	9,14	-251,8	1380,4	231,2	128,2	1235,0	59,6	8,4	412,6	1843,8
	2019	3,403	6,209	1123,78	6205	296	1214,9	1201,7	13,25	45,98	-40,85	-242,69	1335,19	231,2	36,2	1065,4	80,2	17,0	425,3	1624,1

1. الشركة الوطنية للاتصالات" شركة اتصالات تونس":

بمقتضى القانون عدد 36 لسنة 1995 المؤرخ في 17 أفريل1995، تم إحداث الديوان الوطني للاتصالاتوفي سنة 2004 ،تم تحويل شكله القانوني من مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية إلى منشأة عمومية في شكل شركة خفية الاسم تسمى " الشركة الوطنية للاتصالات " وتعرف باسمها التجاري " اتصالات تونس" وبرأس مال يقدر بـ 1400 م د. وخلال سنة 2006 وفي إطار البحث عن شريك استراتيجي ، تم التفويت في 35% من رأس مال الشركة لفائدة شركة الإمارات الدولية "EIT " التابعة لشركة دبي القابضة بمبلغ 3052 م د

وتقدم شركة " اتصالات تونس" خدمات في الاتصالات القارة والمتنقلة وكل الأنشطة المتعلقة بميدان الاتصالات وفق القوانين والتراتيب المعمول بها .

1.1. مؤشرات النشاط:

- سجل عدد المشتركين الجدد بشبكة الهاتف القار والهاتف الجوال لشركة " اتصالات تونس" خلال سنة2018 ارتفاعا بنسبة 29,5% بالمقارنة مع سنة 2017 ليبلغ 3,4 مليون مشترك سنة 2018 مقابل 2,7 مليون مشترك ويعود ذلك نتيجة السياسة التجارية المتبعة والاستثمارات الهامة المنجزة من قبل الشركة والبالغة 231,2 م.د منها87 م.د تم تخصيصها لشبكة الهاتف الجوال.
- وبلغ عدد المشتركين الجدد بشبكة الشركة سنة 2019 ما يقارب 3,4 مليون خط جديد مسجلا بذلك انخفاضا طفيف بنسبة 1,1% مقارنة بسنة 2018 نتيجة محدودية طاقة استيعاب السوق.
- هذا وتجدر الإشارةوبحكم تغيير عدد من الحرفاء لاشتراكاتهم نحو مشغلين آخرين أو إلغاء خطوطهم،فإن رصيد قاعدة المشتركين النشيطين بشبكة الهاتف الجوال والهاتف القار للشركة بلغ في موفى سنة 2019، ما يقارب 6,2 مليون مشترك مسجلا بذلك تطور بنسبة 3,7% مقارنة بسنة 2018 و 1% مقارنة بسنة 2017.
- وفي المقابل، بلغ رقم معاملات الشركة خلال سنة 2019 ما قيمته 1123,8 م.د مقابل 1146,2م.د سنة 2018 مسجلا بذلك تراجعا محدود بنسبة 0,02% ويتأتى الانخفاض بالأساس من نشاط الهاتف القار.

2.1. أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:

- بلغ عدد أعوان الشركة 6263 عونا خلال سنة 2018، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 0,3% بالمقارنة مع سنة 2017 نتيجة الإحالة على التقاعد وبلغ عدد الأعوان 6205 عونا خلال سنة 2019، أي بنقص 58 عونا مقارنة بسنة 2018 وذلك نتيجة عدم تعويض المحالين على التقاعد.
- سجلت أعباء الأعوان ارتفاعا بنسبة 22% سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 أي ما قيمته 58,3 م.د نتيجة التطور الهام لحجم الأجور والمتأتي من زيادة الأعباء الاجتماعية والقانونية بنسبة 82% حيث بلغت 112 م د مقابل 71 م د سنة 2017.

- في المقابل،شهدت أعباء الأعوان سنة 2019 انخفاضا بنسبة 8,67% مقارنة بسنة 2018 لتبلغ 296م.د مقابل324,1 م.د سنة 2018 و265,8 م.د سنة 2017.

3.1. أهم المؤشرات المالية:

- عرفت شركة اتصالات تونس سنة 2018 ارتفاعا على مستوى نتيجة استغلالها بالمقارنة مع سنة 2017 وذلك بنسبة 6051,3% وبقيمة16,76م.د ويعود ذلك أساسا لكون نسق ارتفاع إيرادات استغلال الشركة أكبر من تطور أعباء استغلالها حيث بلغ مجموع أعباء استغلال الشركة في موفى سنة 2018 ما قيمته 1208,0 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 8,1% أي ما قيمته 90,6 م.د في حين بلغ مجموع إيرادات استغلال في سنة 2018 ما قيمته 1225,3م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2017 بنسبة 9,6% أي ما قيمته 107,6م.د ويعود ذلك بالأساس إلى تطور مداخيل نشاط التفصيل حيث بلغت في سنة 2018 ما قيمته 881,8 م د مقابل 796,4 م د سنة 2017 مسجلة تطور بنسبة 9%.

- وبلغت نتيجة الاستغلال 13,25 م د في سنة 2019 مسجلة تراجعا بنسبة 22,2% مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك إلى انخفاض المداخيل بنسبة 8,29%، فيما شهدت إيرادات الاستغلال انخفاضا بنسبة 0,8 % بالمقارنة مع سنة 2018 لتبلغ 1214,9 م.د سنة 2019 وأعباء الاستغلال انخفاضا بنسبة 0,5% خلال نفس الفترة لتبلغ 1201,67 م.د سنة 2019.

- وتبعا لما سبق فان النتيجة الصافية لسنة 2018 كانت إيجابية وسجلت ارتفاعا ملحوظا بنسبة 121,6% مقارنة بسنة 2017 إلا أنه خلال سنة 2019 بلغت النتيجة الصافية ما قيمته 40,85- م.د ويعود ذلك أساسا للانخفاض المسجل على مستوى نتيجة استغلال الشركة خلال نفس الفترة ولارتفاع أعبائها المالية التي بلغت في سنة 2019 ما قدره 46,0م.د مقابل 0,5 م.د سنة 2018 و16,4م د سنة 2017 مما أثر سلبا على التوازنات المالية للشركة.

- كما سجلت مجموع الأموال الذاتية لشركة اتصالات تونس" انخفاضا بنسبة 3,56% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت في موفى سنة 2018 ما قيمته 1380,4م.د مقابل 1431,4 م.د سنة 2017 ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تراكم الخسائر والتي بلغت مع موفى سنة 2019 ما قدره 283,5م.د ومجموع أموال ذاتية بقيمة 1335,19 م.د .

4.1. الاستثمارات:

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة من الشركة 231,8م.د مع موفى سنة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 5,5% بالمقارنة مع سنة 2017، ويعود ذلك بالأساس إلى أهمية الاستثمارات المنجزة بشبكة الهاتف الجوال والتي بلغت 87,5 م د.

- بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة سنة 2019 ما قيمته 231,2 م.د مقسمة كما يلي:
  - 88,7 م د تم تخصيصها لشبكة الهاتف الجوال،
  - 90 م د لشبكة الاتصالات،
  - 47,8 م د تم تخصيصها لاستثمارات متعلقة بالبيئة والتجديد التكنولوجي.

5.1. المديونية:

- بلغت مديونية الشركة سنة 2018 ما قيمته 1843,8م.د مقابل 1741,2م.د سنة 2017 مسجلة ارتفاع بنسبة 5,9% حيث مثلت مديونية الشركة تجاه الدولة (ديون جبائية وقرض معاد إقراضه) 6,9% من مجموع مديونيتها سنة 2018 بقيمة جمليه تساوي 128,2م.د واتجاه البنوك بنسبة 67% أي بقيمة 1235,0 م.د كما انخفضت مديونية الشركة تجاه الصناديق الاجتماعية لتبلغ 8,4م.د سنة 2018 مقابل 17,0م.د سنة 2017 مسجلة انخفاض بنسبة 50,6% .
- وفي موفى سنة 2019، بلغت مديونية الشركة 1624,1م.د سنة 2019 مسجلة انخفاضا بنسبة 11,9% مقارنة بسنة 2018 حيث تراجعت مديونية الشركة تجاه الدولة بنسبة 71,7% كما سجلت مديونية الشركة تجاه البنوك انخفاضا بنسبة 13,7% لتبلغ 1064,4م.د سنة 2019 كما عرفت مديونية الشركة ارتفاعا تجاه الصناديق الاجتماعية بزيادة تقدر8,6 م.د وتجاه المنشآت العمومية، أساسا الشركة التونسية للكهرباء والغاز والوكالة التونسية للترددات، حيث بلغت80,2 م.د سنة 2019 مقابل 59,6 م.د سنة 2018.

الجزء الثالث:
العلاقة المالية بين الدولة والمنشآت العمومية

الباب الأول: الديون والمستحقات بين الدولة والمنشآت العمومية

سيتم خلال هذا الباب التطرق للحسابات الدائنة والمدينة للمنشآت العموميّة بطريقة مفصلة في علاقة بالدولة، من خلال عرض تطور ديون المنشآت العموميّة لدى الدولة وضبط تركيبتها وتقسيمها حسب معيار حلول أجل الخلاص، من جهة أخرى سيتم عرض مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة، تركيبة هذه المستحقات وتقسيمها حسب معيار حلول أجل الخلاص، هذا إلى جانب ترتيب المنشآت العمومية تفاضليا حسب المديونية والمستحقات وذلك في حدود المنشآت العموميّة المكونة للعيّنة. أما في مستوى ثان فسيتم عرض تطور دفوعات المنشآت العمومية لفائدة ميزانية الدولة الجبائية منها وغير الجبائية من جهة، والمنح المسندة من الدولة لفائدة المنشآت العموميّة من جهة أخرى.

I. ديون المنشآت العموميّة تجاه الدولة خلال الفترة 2018 - 2020:

1. تطور رصيد مديونية المنشآت العمومية تجاه الدولة خلال الفترة 2018-2020:

ما فتئ يسجل رصيد ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة إرتفاعًا مطردًا خلال الفترة 2018 - 2020، حيث بلغ مع موفى سنة 2019 ما قيمته 5680,0م.د مقابل 4701,0 م.د سنة 2018 مسجلاً بذلك إرتفاعًا ملحوظا بـ 978,9م.د أي ما يعادل 20,8%، ومن المحتمل أن يبلغ إجمالي رصيد هذه الديون 6149,7 م.د مع موفى سنة 2020 ليسجل بذلك إرتفاعًا بـ 469,7 م.د أي ما يعادل 8,3% مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك أساسًا لإرتفاع مديونية كل من:

377 م.د

- ✓ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية بـ 202,6 م.د(19,5 %)،
- ✓ الشركة التونسية للكهرباء والغاز بـ 114,4 م.د (92,0 %)،
- ✓ والوكالة الوطنية للتبغ والوقيد بـ 60,0 م.د (22,7 %)،،

رسم بياني 1: تطور رصيد مديونية المنشآت العموميّة تجاه الدولة خلال الفترة 2018-2020:

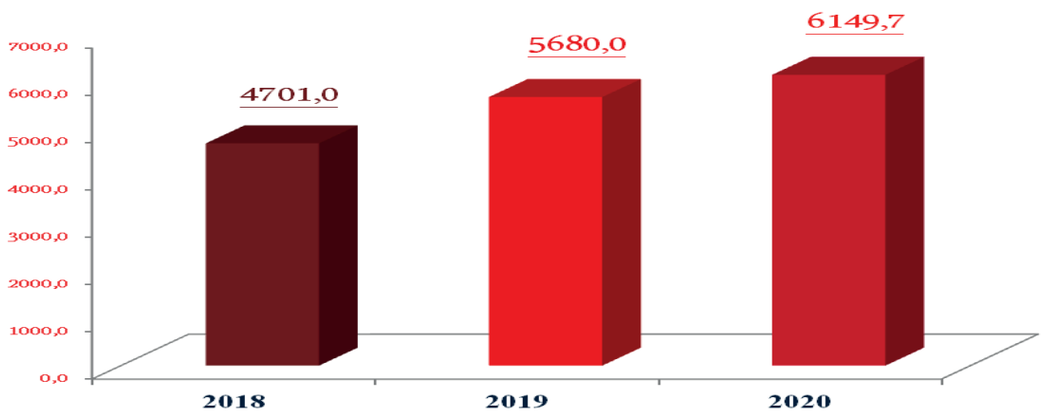

2. تركيبة ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة لسنة 2020:

تستحوذ قروض و تسبقات الخزينة على النصيب الأكبر من ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة لسنة 2020 وذلك بنسبة 44% أي ما يعادل 2721,7 م.د، في حين تمثل 34% نسبة الديون الجبائية المثقلة على المنشآت العموميّة لسنة 2020 بما قيمته 2116,8 م.د.

رسم بياني 2: تركيبة رصيد مديونية المنشآت العموميّة تجاه الدولة – 2020:

3. توزيع ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة:

رسم بياني 3: توزيع مديونية المنشآت العموميّة تجاه الدولة بتاريخ 30 جوان 2020:

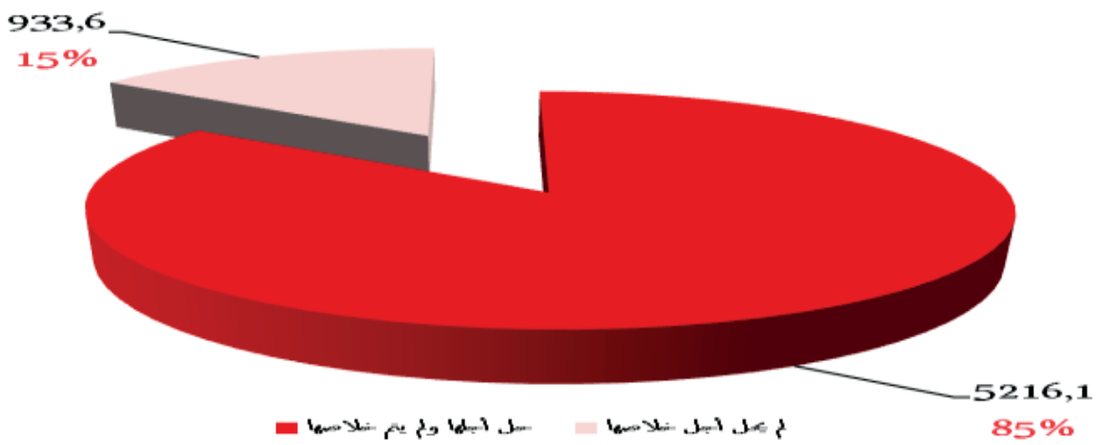

4. ترتيب المنشآت العموميّة تفاضليا حسب رصيد المديونية:

رسم بياني 4:ترتيب المنشآت العموميّة حسب رصيد المديونية تجاه الدولة - 2020

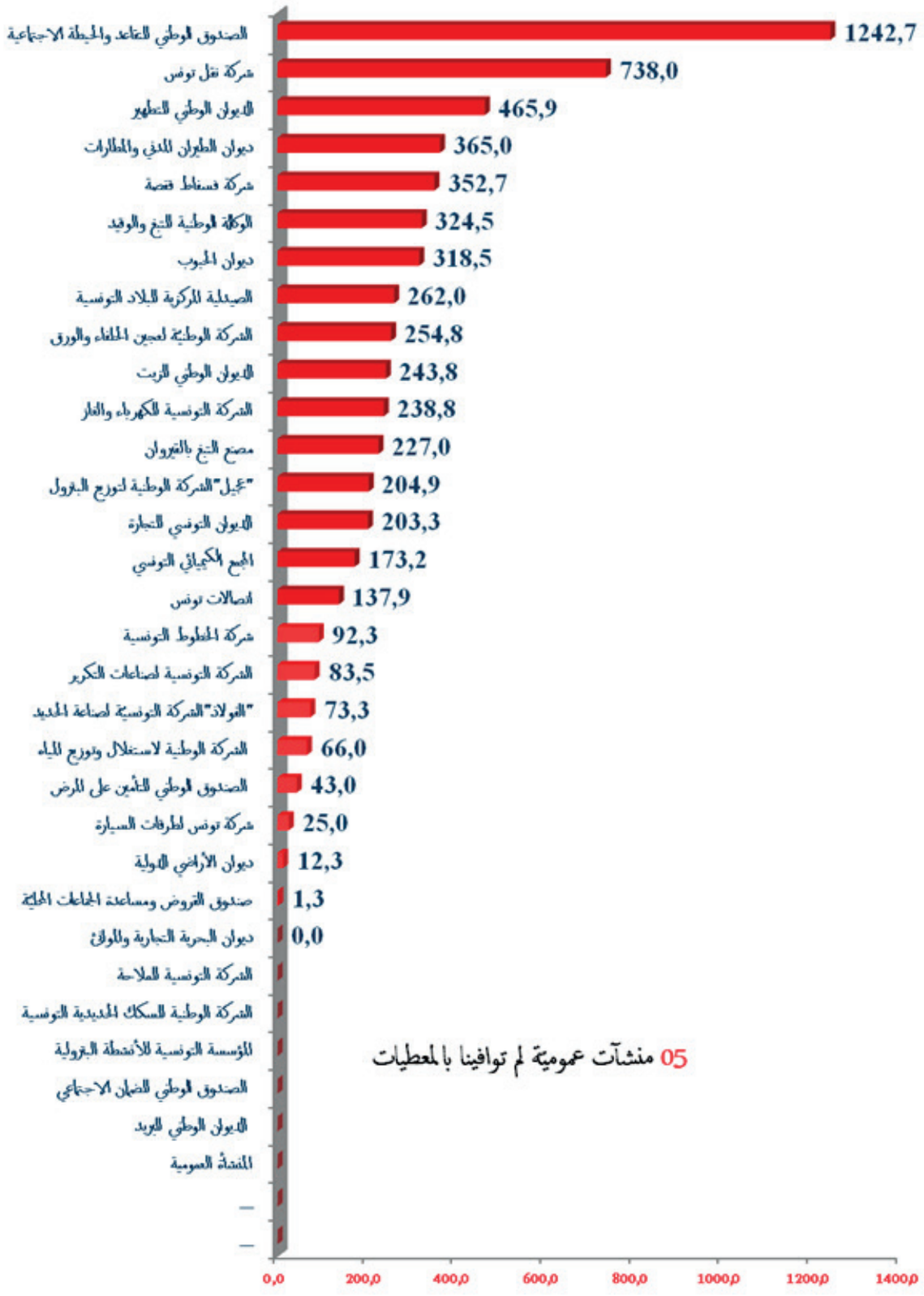

II. مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة خلال الفترة 2018 - 2020:

1. تطور رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة للفترة 2018-2020:

عرف رصيد مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة بدوره ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2018 - 2020، حيث بلغ مع موفى سنة 2019 ما قيمته 7561,7م.د مقابل 5449,4 م.د سنة 2018 مسجلا بذلك إرتفاعًا ملحوظا بـ 2112,3 م.د أي ما يعادل 38,8%، ومن المحتمل أن يبلغ إجمالي رصيد هذه الديون 8791,7 م.د مع موفى سنة 2020 ليسجل بذلك إرتفاعًا بـ 1229,9 م.د أي ما يعادل 16,3% مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك أساسا لارتفاع مستحقات كل من:

- ✓ الشركة التونسية للكهرباء والغاز بـ 670,5 م.د (28,3 %)،
- ✓ ديوان الحبوب بـ 430,9 م.د (40,6 %)،

رسم بياني 5: تطور رصيد مستحقات المنشآت العموميّة تجاه الدولة للفترة 2018 - 2020

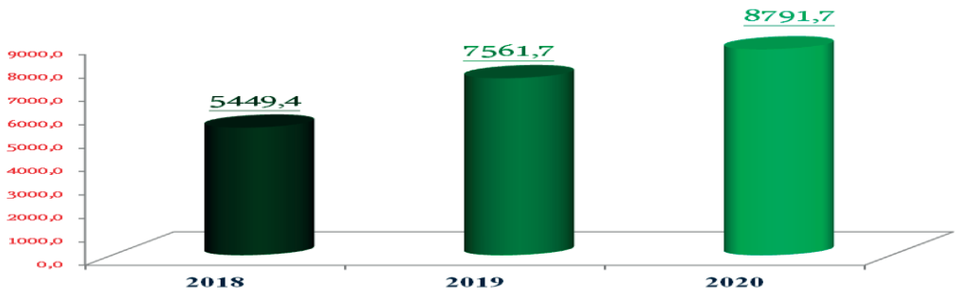

2. تركيبة مستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة:

تمثل المنح غير المسواة نسبة 73% من مجموع مستحقات المنشآت العمومية لدى الدولة لسنة 2020 أي بما يعادل 6466,7 م.د، وهي تعود أساسًا لـ 03 منشآت عموميّة:

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز: 2629,0 م.د(هذا المبلغ قابل للتعديل، وهو موضوع مناقشات بين مصالح وزارة الإقتصاد والماليّة ودعم الإستثمار والشركة التونسيّة للكهرباء والغاز)،
- الشركة التونسية لصناعات التكرير : 2201,5 م.د
- ديوان الحبوب: 1486,0 م.د

رسم بياني 6: تركيبة رصيد مستحقات المنشآت العموميّة لدى الدولة – 2020:

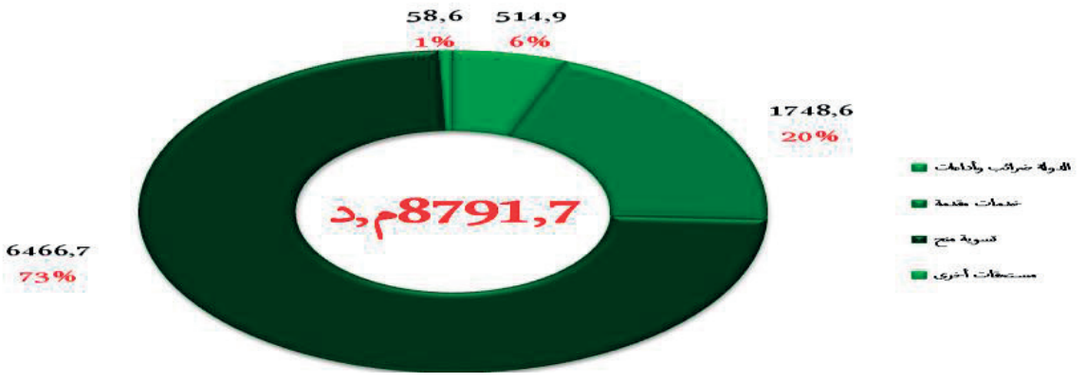

3. توزيع مستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة:

رسم بياني 7: توزيع مستحقات المنشآت العموميّة لدى الدولة بتاريخ 30 جوان 2020

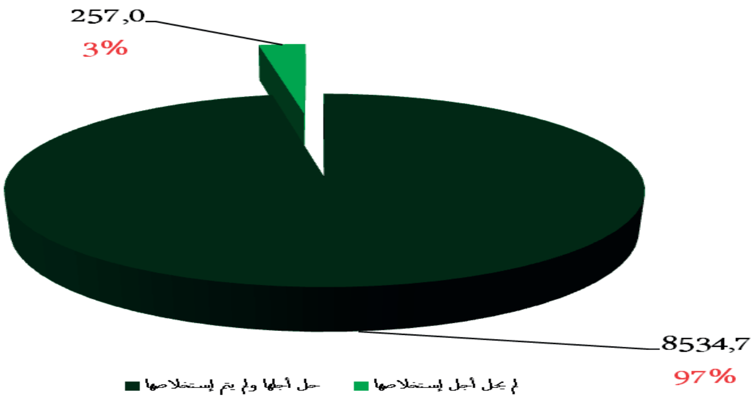

4. ترتيب المنشآت العموميّة تفاضليا حسب رصيد المستحقات:

رسم بياني 8 :ترتيب المنشآت العمومية حسب رصيد المستحقات لدى الدولة - 2020

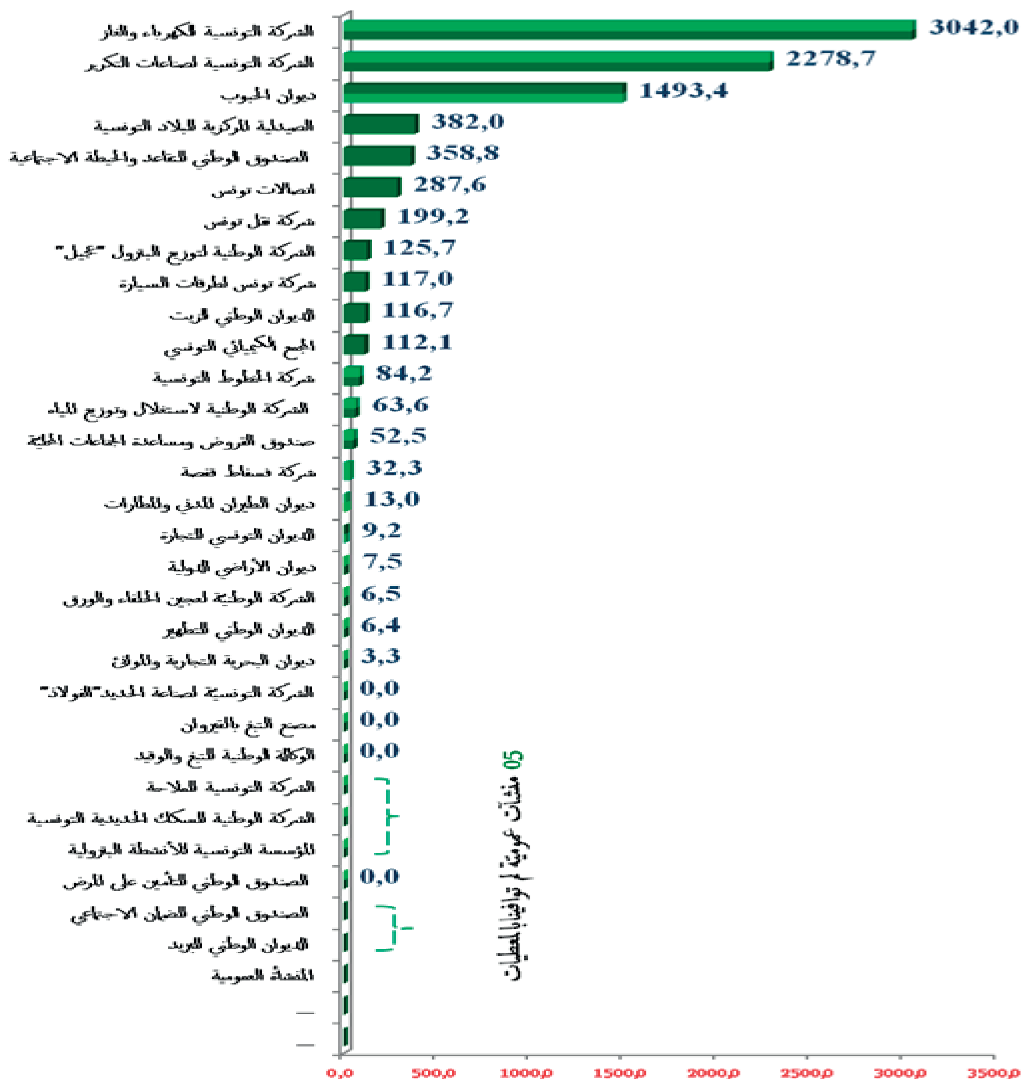

هـذا وفي إطـار تصفيـة ديـون ومسـتحقات المنشـآت العموميـة تجـاه الدولة وبقية المنشـآت، فإنـه تم تمكـين عـدد مـن المنشـآت مـن إجـراءات مصاحبـة متمثلة في:

- تخصيص ضمن مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 اعتمادات بما يقارب 4100 م د بعنوان خلاص المستحقات المتخلدة بذمة الدولة تجاه خاصة كل من ديوان الحبوب والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة الوطنية لتوزيع البترول.
- احداث لجنة على مستوى وزارة المالية لتصفية ديون ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة وبقية المنشآت وقد باشرت هذه اللجنة اعمالها من خلال الشروع في اعداد قائمة للديون والمستحقات القابلة للتصفية وامضاء محاضر اعتراف بدين متبادلة بين مختلف المنشآت والهياكل المعنية
- تم اعداد 3 أوامر مقاصة تتعلق بكل من شركة اتصالات تونس وشركة استغلال وتوزيع المياه والصندوق الوطني للحيطة الاجتماعية وهي الان بصدد المصادقة عليها حسب القوانين والإجراءات الجاري بها العمل.

III. تطور دفوعات وتحويلات المنشآت العمومية الى ميزانية الدولة:

1. الدفوعات:

سيتم التطرق خلال هذا الجزء الى تطور دفوعات الـ 33 منشأة عمومية المكونة للعينة في الموارد الذاتية الى ميزانية الدولة خلال الفترة 2017 - 2020 وما تمثله هذه المنشآت من مصدر هام للموارد المالية للدولة باعتبار تنوع مجالات قطاعات نشاطها و أهمية حجمه على مستوى مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية كما هو مبين بالجزء المتعلقة بكيفية اختيار العينة .

جدول 26: أهمية دفوعات المنشآت العمومية:

البيانات	2017	2018	2019	2020*
مجموع دفوعات الـ 33 منشأة	5619,7	6321,6	7351,5	4868,5
تطور الدفوعات	0,0%	12,5%	16,3%	-33,78%
مجموع الموارد الذاتية للدولة	23891	27942	32367	35979
نسبة عائدات المنشآت العمومية من مجموع الموارد الذاتية للدولة	23,5%	22,6%	22,7%	13,5%

*معطيات تقديرية

رسم بياني 9: مساهمة المنشآت العمومية في الموارد الذاتية لميزانية الدولة (م د) :

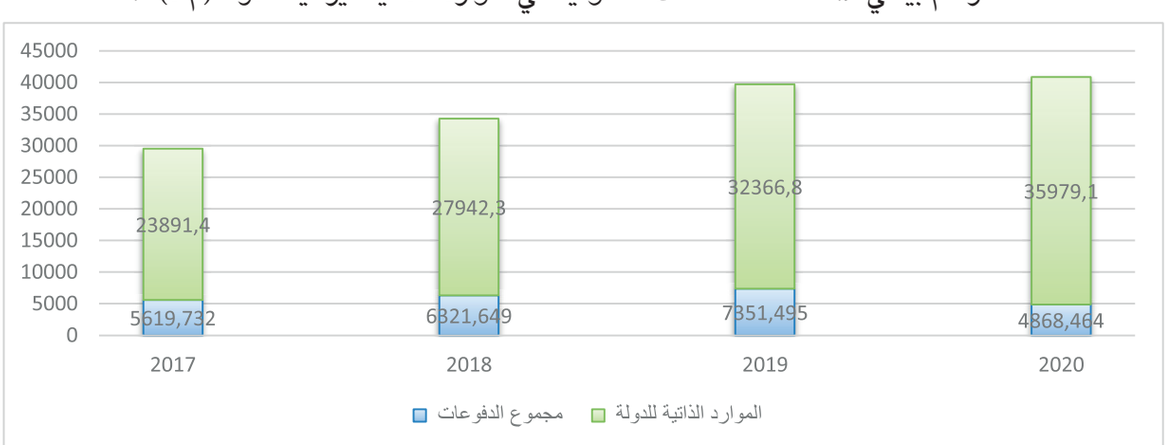

سجلت دفوعات المنشآت العمومية المكونة للعينة خلال سنة 2018 ارتفاعا بنسبة 12.5% مقارنة بسنة 2017 حيث بلغت 6321.6 م د مقابل5619.7 م د سنة 2017، كما سجلت كذلك خلال سنة 2019ارتفاعا بنسبة 16.3% مقارنة بسنة 2018 حيث بلغت 7351.49 م د مقابل. 6321.6 م د خلال سنة 2018.

وتمثل دفوعات هذه المنشآت خلال سنة 2019 نسبة 22.7% من مجموع الموارد الذاتية للدولة مقابل 22.6% سنة 2018 و23.5% سنة 2017. وهو ما يعتبر نسب هامة يمكن من خلالها ان تأثر الوضعية المالية لهذه المنشآت بالسلب او الايجاب على ميزانية الدولة.

وعليه فإن المؤسسات العمومية المكونة للعينة تعتبر من أهم المصادر لموارد ميزانية الدولة مما يستدعى العمل على تحسين قدرتها المالية وتطوير نشاطها. وفي خلاف ذلك، يمكن أن يفضي الى انعكاس سلبي على موارد ميزانية الدولة.

ومن المحتمل أن تبلغ دفوعات المنشآت العمومية لميزانية الدولة خلال سنة 2020 ما قدره 4868 م د وباعتبار عدم توفر المعطيات لـ 8 منشآت من مجموع 33 فإنه لا يمكن مقارنته بالسنوات السابقة.

2. تركيبة دفوعات المنشآت العمومية لميزانية الدولة :

تستحوذ الدفوعات الجبائية والديوانية على النصيب الأكبر من مجموع الدفوعات بنسبة مستقرة تتراوح بين 64% و66% خلال سنوات 2017 و 2018 و2019 ثم تليها دفوعات أخرى متأتية بالأساس من الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة لا تتجاوز 34% خلال نفس الفترة .

جدول 27: تطور تركيبة دفوعات المنشآت العمومية (بالمليون دينار) :

البيانات	2017		2018		2019		2020	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
دفوعات جبائية وديوانية	3734,09	66%	4133,52	65%	4739,55	64%	2388,27	49%
تسديد أقساط قروض راجعة للدولة	22,03	0%	62,2	1%	141,9	2%	255,57	5%
تحويل أرباح ودفع عمولة ضمان	25,62	0%	153,67	2%	349,444	5%	23,53	0%
دفوعات أخرى	1837,99	33%	1972,26	31%	2120,6	29%	2201,1	45%
المجموع - 33 منشأة	5619,7	100%	6321,6	100%	7351,5	100%	4868,5	100%

رسم بياني 10: تركيبة دفوعات المنشـآت العمومية لفائدة الدولة سنة 2019: رسم بياني 10: تركيبة دفوعات المنشـآت العمومية لفائدة الدولة سنة 2018:

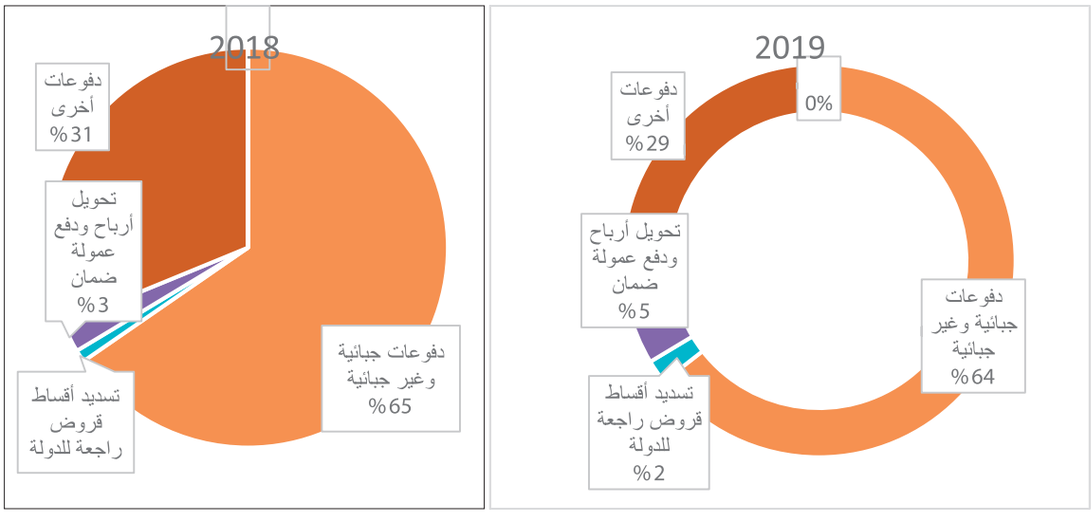

هذا وتستأثر5 منشآت عمومية بما يفوق 65% من اجمالي الدفوعات و هي :

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز ،
- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ،
- الشركة الوطنية لتوزيع البترول ،
- مصنع التبغ بالقيروان ،
- وكالة التبغ والوقيد ،
- شركة اتصالات تونس.

جدول 28: مساهمة كل منشأة في الموارد الذاتية للدولة (بحساب المليون دينار):

المنشأة العمومية	2017	2018	2019	*2020
الشركة التونسية للبنك	122,89	118,41	254,73	170,33
البنك الوطني الفلاحي	140,79	177,34	190,44	-
بنك الأسكان	126,33	209,39	223,64	162,63
الديوان الوطني للبريد	0,84	0,77	1,08	0,95
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	10,54	8,24	15,46	15,47
شركة تونس طرقات السيارة	118,76	22,89	24,56	20,78
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	171,00	214,00	254,30	137,50
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	349,80	99,40	347,30	-
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	36,25	69,55	45,26	85,10
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	662,50	733,70	899,80	-
المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	388,60	666,51	820,34	-
الشركة التونسية لصناعات التكرير	38,80	46,60	53,90	-
الشرطة الوطنية لتوزيع البترول	428,90	477,20	475,80	443,20
شركة نقل تونس	0,00	0,00	0,00	0,00

المنشأة العمومية	2017	2018	2019	*2020
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	17,50	18,05	40,58	36,00
شركة الخطوط التونسية	49,16	49,00	57,64	51,65
ديوان الطيران المدني والمطارات	91,23	126,83	147,83	20,00
الشركة التونسية للملاحة	-	-	-	-
ديوان البحرية التجارية والموانئ	47,00	105,10	100,10	10,00
ديوان الحبوب	55,30	94,70	84,90	128,80
الديوان الوطني للزيت	1,90	2,18	32,50	73,59
ديوان الأراضي الدولية	3,70	6,50	3,50	3,40
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	57,45	65,78	62,34	83,73
الديوان الوطني للتطهير	27,50	27,20	29,65	31,60
الديوان التونسي للتجارة	79,60	87,20	104,80	-
الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	1407,90	1559,20	1617,20	1766,90
مصنع التبغ بالقيروان	558,75	566,20	624,28	757,79
المجمع الكيميائي التونسي	36,65	41,28	53,46	43,79
شركة فسفاط قفصة	30,52	37,06	37,83	5,54
الصيدلية المركزية التونسية	178,70	281,20	281,50	403,00
"الشركة التونسية لصناعة الحديد " الفولاذ	18,20	31,10	45,30	23,90
الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	8,04	12,54	7,32	3,32
" الشركة الوطنية للاتصالات "اتصالات تونس	354,64	366,54	414,16	389,50
مجموع الدفوعات	5619,73	6321,65	7351,50	4868,46

*معطيات تقديرية وعديد المنشآت لم توفر المعطيات

3. تحويلات الدولة للمنشآت العمومية خلال الفترة 2017 - 2020:

يرتكز تأمين مواصلة نشاط عدد من المنشآت العمومية المكونة للعينة على الدعم المالي المتواصل للدولة حيث يتم سنويا تخصيص اعتمادات لفائدة هذه المنشآت بميزانية الدولة بعنوان منح توازن ومنح استثمار وقروض خزينة أو قروض معاد اقراضها.

وقد بلغت مجموع تحويلات الدولة للمنشآت العمومية خلال سنة 2019 ما قدره 5514 م د مقابل5270 م د خلال سنة 2018 و4201 م د خلال سنة 2017 مسجلة بذلك ارتفاعا في سنة 2019 بنسبة 4.6% مقارنة بسنة 2018.

جدول 29: تطور حجم تحويلات الدولة خلال الفترة 2017-2020 :

البيانات	2017	2018	2019	*2020
مجموع تحويلات الدولة للمنشآت العمومية (م د)	4201,2	5270,21	5514,21	2854,23
نسبة التطور	0,0%	25,4%	4,6%	0,0%
مجموع نفقات الدولة دون خدمة الدين (م د)	27286,6	29822,5	32666	35549
نسبة التحويلات من مجموع نفقات الدولة دون خدمة الدين	15,4%	17,7%	16,9%	8,0%

*معطيات تقديرية

رسم بياني 11: تحويلات الدولة من منح وقروض المخصصة للمنشآت العمومية:

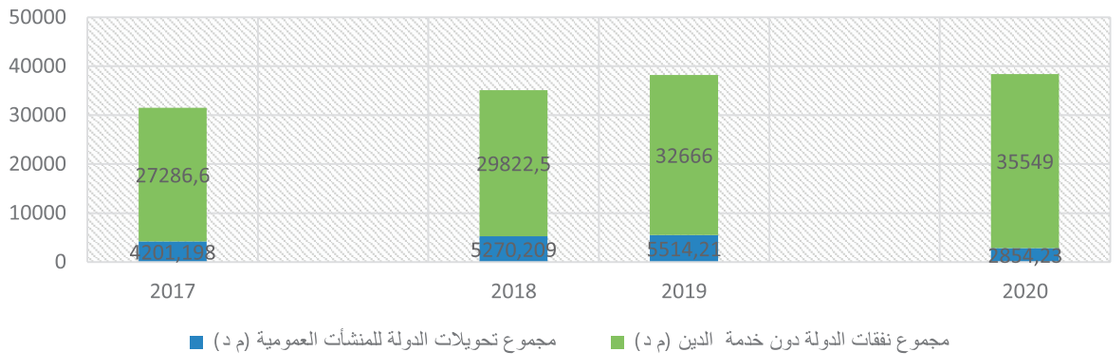

ويلاحظ من خلال ما سبق ، أن قيمة تحويلات الدولة للمنشآت العمومية من مجموع نفقات الدولة دون خدمة الدين مثلت 16.9% سنة 2019 مقابل 17.7% سنة 2018 و15.4% سنة 2017 وهو ما يتطلب العمل على ترشيد نفقات المؤسسات العمومية وحسن حوكمتها حتى يتسنى للدولة الضغط على النفقات والحدّ من عجز الميزانية.

وتمثل منح استغلال وتوازن أكثر من 80% من مجموع التحويلات خلال الفترة 2017 - 2020.

جدول 30: تركيبة تحويلات الدولة للمنشآت العمومية :

البيانات	2017	2018	2019	2020*
منح استغلال وتوازن	3438,88	4759,58	4859,06	2075,43
منح استثمار وترفيع في رأس مال	194,818	427,629	560,15	684,8
قروض خزينة وقروض معاد إقراضها	567,5	83	95	94

*معطيات تقديرية

وتستأثر ثلاث مؤسسات عمومية بأكثر من 75% من مجموع التحويلات وهي :

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز حيث بلغت منحة دعم الكهرباء المستخلصة 1242م د سنة 2019 مقابل 1200م د سنة 2018 و914م د سنة 2017.
- الشركة التونسية لصناعات التكرير حيث بلغت قيمة منحة دعم الوقود المستخلصة 1296م د سنة 2019 و1500م د سنة 2018 و869م د سنة 2017
- ديوان الحبوب حيث بلغت منحة شراء الحبوب الموردة والمحلية 1324م د سنة 2019 و1321م د سنة 2018 و980م د سنة 2017.

ورغم أهمية المبالغ المحولة، فإن المؤسسات الثلاث المذكورة مازال لديها مستحقات هامة بعنوان تكملة منح الدعم مما يستدعي ضرورة الإسراع بمراجعة منظومة الدعم وذلك لتفادي المخاطر على المالية العمومية والمنشآت العمومية التي لها معاملات مالية مع هذه المؤسسات .

جدول 31: المبالغ المحولة من ميزانية الدولة للمنشآت العمومية المكونة للعينة (بالمليون دينار) :

المنشآت العمومية	2017	2018	2019	تقديري2020*
الشركة التونسية للبنك	0	0	0	0
البنك الوطني الفلاحي	0	0	0	0
بنك الأسكان	34	0	0	0
الديوان الوطني للبريد	0	20	0	0
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	59,2	216,4	179,8	257,1
شركة تونس للطرقات السيارة	0	0	180	170
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0	0	0	25
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	500	200	450	0
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	0	0	0	0
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	914,6	1200	1242	340
المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	0	0	0	0
الشركة التونسية لصناعات التكرير	869,4	1500	1296	940
الشرطة الوطنية لتوزيع البترول	0	0	0	0
شركة نقل تونس	154,4	144,2	139,2	172,4
الشكة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	104,56	96,16	93,24	141,2
شركة الخطوط التونسية	0	0	0	8,8
ديوان الطيران المدني والمطارات	0	0	0	0
الشركة التونسية للملاحة	0	0	0	22
ديوان البحرية التجارية والموانئ	0	0	0	0
ديوان الحبوب	980,2	1320,3	1324,1	3
الديوان الوطني للزيت	286,468	305,279	273,15	323
ديوان الأراضي الدولية	0,47	1,27	0,42	0,23
الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه	180,7	156	169,6	189,3
الديوان الوطني للتطهير	58	59,4	97,7	95
الديوان التونسي للتجارة	16,9	20,2	24	5
الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	0	0	0	0
مصنع التبغ بالقيروان	12	0	0	0
المجمع الكيمائي التونسي	0	0	0	0
شركة فسفاط قفصة	0	0	0	0
الصيدلية المركزية التونسية	0	0	0	5
"الشركة التونسية لصناعة الحديد " الفولاذ	0	0	10	150
الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق	30,3	31	35	7,2
" الشركة الوطنية للإتصالات "اتصالات تونس	0	0	0	0
مجموع التحويلات	4201,2	5270,21	5514,21	2854,23

4. عائدات المنشآت العمومية:

بلغت حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية بعنوان السنة المحاسبية 2018 ما قدره 333 م د مقابل 163 م د بعنوان السنة المحاسبية 2017 مسجلة بذلك تطور بنسبة 103% ويتأتى ذلك من ارتفاع عائدات الأرباح للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية حيث بلغت الفوائض الموزعة من قبلها بعنوان 2018 ما قدره 295م د مقابل 109 م د بعنوان سنة 2017 وتمثل فوائض المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية قرابة 85% من مجموع حصة الدولة من الفوائض والأرباح المسجلة من قبل المنشآت العمومية.

وعموما فإن 7 منشآت عمومية راجعة مباشرة للدولة قامت بتوزيع أرباح بعنوان السنة المحاسبية 2018 مقابل 9 مؤسسات بعنوان السنة المحاسبية 2017

وبخصوص الفوائض الراجعة للدولة بعنوان السنة المحاسبية 2019، فإنه لا يمكن ضبط ذلك بصفة نهائية بالنظر للتأخير الحاصل في ضبط القوائم المالية من قبل المنشآت العمومية المعنية.

وعموما فإن تراكم الخسائر لعديد المنشآت العمومية وتعطل نشاط الشركات الناشطة بقطاع المناجم حال دون تحسين مردودية عائدات المساهمات.

الباب الثاني: الحاجيات المالية للمنشآت العمومية وتكلفة إعادة هيكلتها للفترة 2017 - 2020:

من خلال متابعة الوضعية المالية للمنشآت العمومية يتضح أن الصعوبات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية التي شهدتها بلادنا خلال الفترة السابقة انجر عنها تدني وضعف نسب النمو وتعطل المحركات المتعلقة بالإنتاج والتصدير والسياحة والفلاحة مما أدى إلى ضغوطات هامة على نتائج المنشآت العمومية نتيجة ارتفاع الأعباء بنسق فاق نسق ارتفاع الموارد مما جعل معظمها يسجل نتائج سلبية والتي بدورها كان لها أثر سلبي على الأموال الذاتية للمنشآت .

وفي هذا الإطار سيتناول هذا الباب ثلاث محاور وهي كالآتي:

- المحور الأول:خصص لعرض وتحليل الحاجيات من الأموال الذاتية لكل من:
  - للمنشآت العمومية في شكل شركات خفية الاسمطبقا للفصل 388 من مجلة الشركات التجارية،
  - للمنشآت العمومية في شكل مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية استئناسا بالفصل 388 من مجلة الشركات التجارية.
- المحور الثاني : خصص لتقديم وتحليل مؤشرات التوازنات المالية للمنشآت العمومية.
- المحور الثالث : خصص لتقديم الإعتمادات المرصودة من طرف الدولة في إطار قرارات مجالس وزارية تتعلق بإعادة هيكلة بعض المنشآت العمومية خلال الفترة من سنة 2017 إلى غاية جوان 2020.

ولإعداد هذا الباب وحسب خصوصية بعض المنشآت تم الاقتصار على قائمة تضم 80 منشأة وذلك بعد حذف المنشآت التالية:

- الثلاث صناديق الاجتماعية والخمس بنوك عمومية وذلك باعتبار خصوصية نشاطها.
- 14 منشأة عمومية وذلك بالنظر للتأخير الحاصل في إعداد قوائمها المالية.
- مركز الدراسات والبحوث الجوية باعتبارها متوقفة عن النشاط.
- 6 منشآت عمومية حديثة الإنشاء.

I. الحاجيات من الأموال الذاتية:

جدول 32: الحاجيات الدنيا من الأموال الذاتية للمنشآت العمومية في شكل شركات خفية الاسم سنة 2018 طبقا للفصل 388 من مجلة الشركات التجارية (بالمليون دينار):

المنشآت العمومية	نسبة المساهمة المباشرة للدولة	رأس مال اجتماعي	النتائج المؤجلة	مجموع الأموال الذاتية	الحاجيات الدنيا من الأموال الذاتية	نصيب الدولة من الأموال الذاتية
شركة الخطوط التونسية**	64,90%	106,00	-897,90	-421,40	474,4	307,9
الشركة الوطنيّة لعجين الحلفاء والورق	98,60%	19,81	-317,67	-336,52	346,42	341,57
الشركة التونسيّة لصناعة الحديد	91,70%	53,4	-268,6	-235,2	261,9	240,16
الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	53,20%	16,5	-121,43	-67,32	75,57	40,21
الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس	37,60%	1,2	-58,35	-68,6	69,2	26,02
الشركة التونسية للملاحة*	86,20%	126	-67,5	12	51	43,96
الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل	0%	3	-44,4	-42,5	44	0
الشركة الجهوية للنقل بولاية بنزرت	0%	1,5	-30,49	-26,3	27,05	0
شركة أشغال السكك الحديدية	0%	4,1	-17,9	-18,8	20,85	0
الشركة الجهوية للنقل بالساحل	0%	0,4	-18,5	-17,7	17,9	0
شركة اللحوم	0%	3	-31,95	-10,44	11,94	0
شركة صناعة الأدوية بالبلاد التونسية	0%	9	-21,39	-6,93	11,43	0
الشركة الجهوية للنقل بولاية القيروان	0%	0,15	-4,83	-3,71	3,79	0
الشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين	0%	0,13	-2,32	-2,56	2,62	0
شركة الترفيه السياحي	0%	0,2	-1,2	-1,8	1,9	0
الشركة الجهوية للنقل بولاية القصرين	0%	0,71	-1,45	-0,39	0,75	0
شركة جبل الجريصة	99,99%	2,29	-2,39	8,80	0,00	0
شركة سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال	0%	5,80	0,00	4,10	0,00	0
الشركة التونسية لتربية الدواجن	0%	5,50	1,50	13,40	0,00	0
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط	0%	0,95	20,30	23,00	0,00	0
شركة الخدمات الوطنيّة والإقامات	98,10%	19,20	3,50	68,20	0,00	0
شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	99,99%	10,00	0,00	356,10	0,00	0

المنشآت العمومية	نسبة المساهمة المباشرة للدولة	رأس مال اجتماعي	النتائج المؤجلة	مجموع الأموال الذاتية	الحاجيات الدنيا من الأموال الذاتية	نصيب الدولة من الأموال الذاتية
وكالة تونس إفريقيا للأنباء	98,40%	0,20	0,00	0,10	0,00	0
شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية	0%	1,00	0,00	1,00	0,00	0
شركة معرض نابل	0%	0,32	3,34	4,02	0,00	0
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال	0%	0,85	4,23	5,20	0,00	0
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب	0%	1,20	2,89	13,33	0,00	0
شركة شبكة تونس للتجارة	0%	2,00	9,25	14,08	0,00	0
الشركة التونسية لأسواق الجملة	37,50%	13,20	0,00	23,33	0,00	0
شركة إسمنت أم الكليل	100,00%	34,00	-73,00	25,65	0,00	0
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	0%	5,00	-9,77	27,91	0,00	0
شركة النقل بالأنابيب بالصحراء	65%	7,19	2,40	32,87	0,00	0
شركة إسمنت بنزرت	79,80%	44,05	-73,24	40,84	0,00	0
شركة النقل بواسطة الأنابيب	0%	20,69	11,10	42,20	0,00	0
شركة البنيان	99,98%	2,50	0,11	44,08	0,00	0
الشركة التونسيّة للتنقيب	0%	10,50	28,40	49,65	0,00	0
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	100%	5,61	70,36	85,22	0,00	0
الشركة التونسيّة لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسيّة	0%	0,20	9,09	178,50	0,00	0
الشركة الوطنيّة لتوزيع البترول	99,99%	96,50	135,26	340,15	0,00	0
المجمع الكيميائي التونسي	100,00%	476,08	-500,37	388,21	0,00	0
شركة فسفاط قفصة	99,90%	267,94	-306,10	579,70	0,00	0
شركة تونس للطرقات السيارة	98,90%	999,53	-102,97	830,13	0,00	0
شركة اتصالات تونس	65%	1400,00	-251,84	1380,44	0,00	0
المجموع العام		3777,59	-2918,82	3338,01	1420,7	999,8

* قوائم مالية مؤقتة

** قوائم مالية معدة من طرف المنشأة لم يتم عرضها على مجلس إدارة

رسم بياني 12: المنشآت العمومية في شكل شركات خفية الاسم التي لديها حاجيات من الأموال الذاتية سنة 2018:

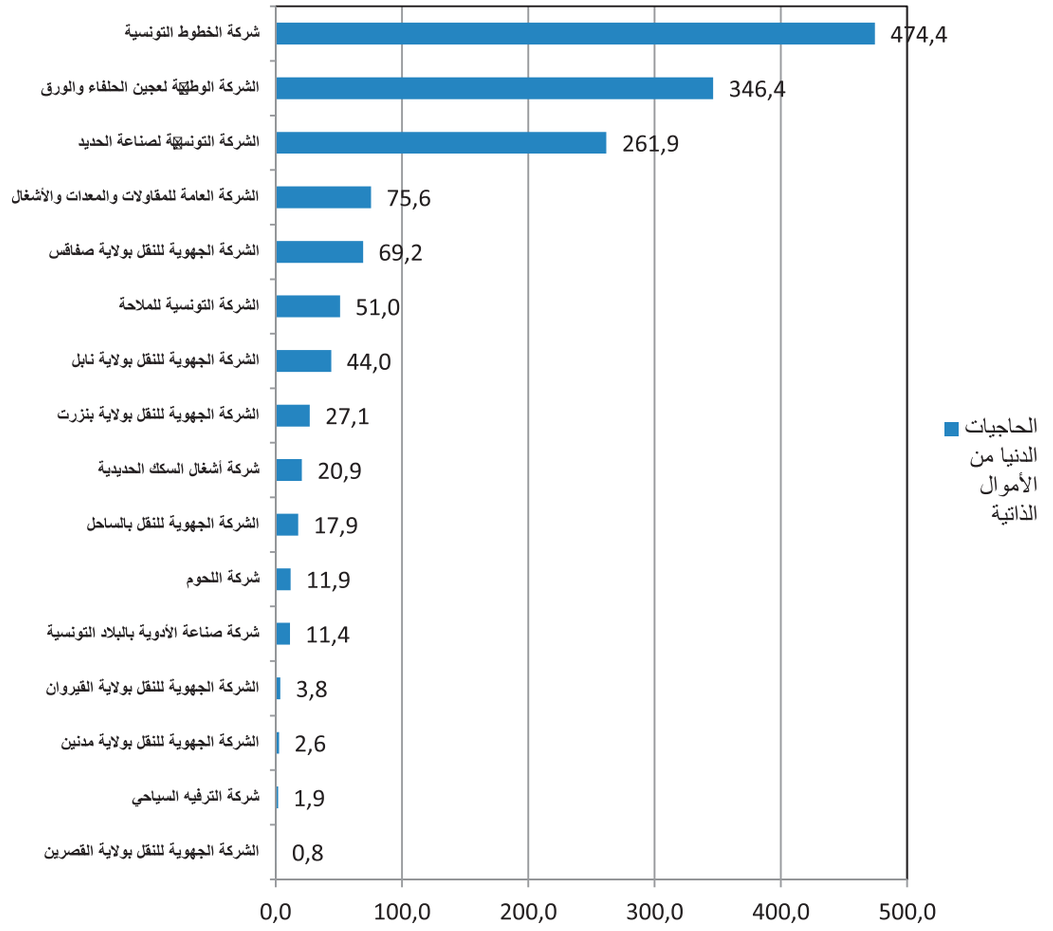

- بلغ عدد المنشآت العمومية التي تنطوي تحت طائلة الفصل 388 من مجلة الشركات التجارية 16 منشأة من مجموع 43 منشأة عمومية منبينها 10 منشآت تحت إشراف وزارة النقل واللوجستيك منها 7 منشآت لا تمتلك الدولة في رأسمالها مساهمات مباشرة.

- قدرت القيمة الجملية للحاجيات الدنيا من الأموال الذاتية لـ16 منشأة عمومية المذكورة بالاعتماد على القوائم المالية المدققة لسنة 2018 بـ1420.7م.د. وتتصدر شركة الخطوط التونسية المرتبة الأولى من حيث الحاجيات الدنيا من الأموال الذاتية التي قدرت سنة 2018 بما قيمته 474.4م.د والتي تمثل 33.4% من مجموع هذه الحاجيات. ويعود ذلك بالأساس إلى تراكم الخسائر السلبية التي بلغت سنة 2018 ما قيمته 897.9 - م.د. تليها الشركة التونسية لعجين الحلفاء والورق التي قدرت حاجياتها الدنيا من الأموال الذاتية بـ346.4 م.د سنة 2018 وهو ما يمثل 24.4% من مجموع الحاجيات، ويرجع ذلك بالأساس للنتائج المؤجلة السلبية التي بلغت قيمتها 317.67 - م.د مع موفى سنة 2018. ثم تليها الشركة التونسية لصناعة الحديد بحاجيات دنيا من الأموال الذاتية قيمتها 261.9م.د خلال نفس السنة وهو ما يمثل 18.4% من مجموع هذه الحاجيات. وقد قدرت القيمة الجملية للحاجيات الدنيا من الأموال الذاتية لهذه المنشآت العمومية (شركة الخطوط التونسية و الشركة التونسية لعجين الحلفاء والورق والشركة التونسية لصناعة الحديد) بـ1082.7م.د وهو ما يمثل 76% من مجموع هذه الحاجيات.

جدول 33: الحاجيات الدنيا من الأموال الذاتية للمنشآت العمومية في شكل مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية

سنة 2018 وذلك استئناسا بالفصل 388 من مجلة الشركات التجارية (بالمليون دينار):

المنشآت العمومية	نسبة المساهمة المباشرة للدولة	رأس مال اجتماعي/ أموال مخصصة 2018	النتائج المؤجلة 2018	مجموع الأموال الذاتية 2018	الحاجيات الدنيا من الأموال الذاتية	نصيب الدولة من الأموال الذاتية
الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	100%	75,19	-1897,34	-2341,8	2379,4	2379,4
الشركة التونسية لصناعات التكرير*	100%	3,2	-429,9	-1477,4	1479	1479
ديوان الحبوب	100%	7,65	-918,9	-972,7	976,52	976,52
شركة النقل بتونس*	100%	115,9	-1226,7	-708,7	766,65	766,65
الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	100%	42,78	-298,2	-267,17	288,56	288,56
الديوان الوطني للزيت	100%	1,59	-331,16	-281,03	281,82	281,82
الديوان التونسي للتجارة	100%	0,5	-275,1	-238,7	238,95	238,95
مصنع التبغ بالقيروان	100%	22,99	-174,95	-190,21	201,71	201,71
الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	100%	17,8	30,3	-176,05	184,95	184,95
ديوان الأراضي الدولية*	100%	23,5	-167,5	-108,8	120,55	120,55
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	100%	8,4	-51,3	-51,8	56	56
الإذاعة التونسية*	100%	69	-53,6	20	14,5	14,5
الوكالة العقارية السياحية	100%	7,1	-10,57	1,47	2,08	2,08
الديوان الوطني للبريد*	100%	189,40	-93,80	204,50	0,00	0,0
الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية	100%	0,00	0,00	2,80	0,00	0,0
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه*	100%	907,80	-252,70	1341,50	0,00	0,0
المركز الوطني البيداغوجي	100%	1,30	27,50	30,90	0,00	0,0
المطبعة الرسمية للجمهوريّة التونسيّة	100%	1,20	-2,20	86,50	0,00	0,0
الوكالة العقارية للسكنى	100%	7,60	13,20	205,10	0,00	0,0
الوكالة الفنية للنقل البري	100%	12,60	31,80	51,30	0,00	0,0
ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري	100%	9,30	-31,70	35,70	0,00	0,0
شركة استغلال القنال وأنابيب مياه الشمال	100%	3,60	15,40	3,90	0,00	0,0
شركة المترو الخفيف بصفاقس	100%	0,00	0,00	10,80	0,00	0,0
شركة النهوض بالرياضة*	100%	0,02	31,90	30,10	0,00	0,0
مركز النهوض بالصادرات	100%	0,00	-0,30	10,00	0,00	0,0
وكالة الكحول	100%	1,45	-2,23	1,36	0,00	0,0
الوكالة التونسيّة للتضامن	100%	0,00	0,43	7,21	0,00	0,0
وكالة التهذيب والتجديد العمراني	100%	1,59	16,82	26,70	0,00	0,0
وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري	100%	45,35	-16,21	44,74	0,00	0,0
الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي	100%	79,41	-68,17	49,28	0,00	0,0
الوكالة العقاريّة الصناعيّة	100%	30,80	5,78	80,74	0,00	0,0
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	100%	86,20	241,37	361,84	0,00	0,0
ديوان البحرية التجارية والموانئ	100%	15,59	40,11	486,37	0,00	0,0
ديوان الطيران المدني والمطارات	100%	64,23	-22,43	515,95	0,00	0,0
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	100%	162,10	-577,40	802,80	0,00	0,0
الديوان الوطني للتطهير	100%	1232,29	60,28	1445,29	0,00	0,0
المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	100%	138,56	85,12	2087,18	0,00	0,0
المجموع العام		3385,98	-6302,36	1129,66	6990,69	6990,69

* قوائم مالية مؤقتة

رسم بياني 13: المنشآت العمومية في شكل مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية التي لديها حاجيات من الأموال الذاتية سنة 2018:

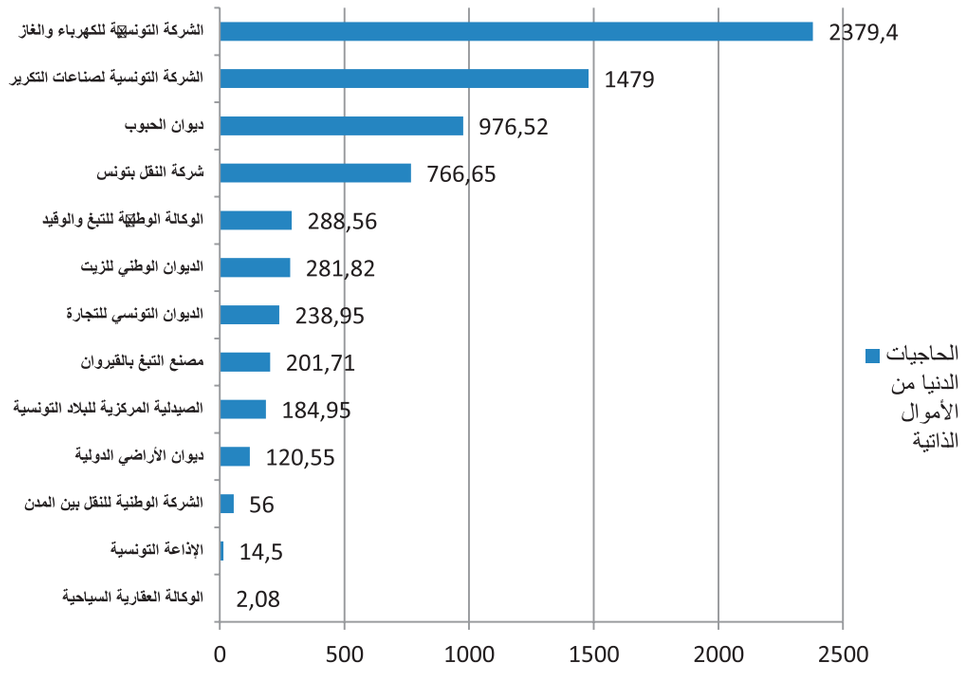

- استئناسا بالفصل 388 من مجلة الشركات التجارية،بلغ عدد المنشآت العمومية في شكل مؤسسات عمومية لا تكتسي صبغة إدارية التي انخفض مجموع أموالها الذاتية بما دون أموالها المخصصة أو رأس مالها 13 منشأة عمومية من مجموع 37 منشأة. وقدرت القيمة الجملية لحاجياتها الدنيا من الأموال الذاتية بـ 6990.7م.د وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المدققة لسنة 2018 . وتتصدر الشركة التونسية للكهرباء والغاز المرتبة الأولى من حيث حاجياتها الدنيا من الأموال الذاتية التي قدرت سنة 2018 بما قيمته 2379.4م.د وهو ما يمثل 34% من مجموع هذه الحاجيات ويعود ذلك بالأساس إلى إرتفاع خسائرها المتراكمة التي بلغت سنة 2018 ما قيمته 1897.34 - م.د، وتليها الشركة التونسية لصناعات التكرير التي قدرت حاجياتها من الأموال الذاتية بـ 1479م.د سنة 2018 وهو ما يمثل 21.2% من مجموع هذه الحاجيات ويرجع ذلك بالأساس للنتائج المؤجلة السلبية التي بلغت 429.9 - م.د مع موفى سنة 2018، ثم يليها ديوان الحبوب بحاجيات من الأموال الذاتية قيمتها 976.5م.د خلال نفس السنة وهو ما يمثل 14% من مجموع هذه الحاجيات، كما قدرت القيمة الجملية للحاجيات من الأموال الذاتية لهذه المنشآت العمومية(الشركة التونسية للكهرباء والغاز و الشركة التونسية لصناعات التكرير و ديوان الحبوب) بـ4834.9م.د وهو ما يمثل 69.2% من مجموع هذه الحاجيات.

II. مؤشرات التوازنات المالية:

جدول 34مؤشرات التوازنات المالية للمنشآت العمومية (بالمليون دينار):

المنشأة	الأموال المتداولة	الحاجيات من الأموال المتداولة للاستغلال	الخزانة الصافية
المؤسسة التونسيّة للأنشطة البترولية	404,0	1594,4	812,9
صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	143,0	-0,6	314,3
وكالة التهذيب والتجديد العمراني	23,0	-13,6	137,0
الديوان الوطني للبريد	-60,6	-480,8	100,4
الشركة الوطنيّة لتوزيع البترول	66,5	255,8	70,8
المجمع الكيميائي التونسي	486,7	234,7	58,3
شركة الخدمات الوطنيّة والإقامات	47,4	-1,0	45,5
ديوان الطيران المدني والمطارات	1062,5	1165,8	45,2
الوكالة الوطنيّة للتبغ والوقيد	-309,0	-122,2	33,2
المطبعة الرسمية للجمهوريّة التونسيّة	68,7	37,8	31,5
مركز النهوض بالصادرات	-16,6	-1,0	25,4
شركة النهوض بالرياضة	14,3	-1,0	16,0
ديوان البحرية التجارية والموانئ	363,2	145,9	13,8
ديوان الحبوب	-784,2	209,4	13,1
الوكالة العقاريّة الصناعيّة	167,3	87,1	12,4
الوكالة العقارية السياحية	-1,7	37,8	12,0
ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري	29,4	38,6	9,6
الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي	55,3	30,2	9,5
شركة النقل بالأنابيب بالصحراء	20,7	27,9	8,5
الوكالة العقارية للسكنى	237,7	573,6	8,2
وكالة الكحول	11,8	4,7	7,3
الشركة التونسيّة للتنقيب	44,4	36,6	5,1
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب	11,1	17,4	3,0
الوكالة التونسيّة للتضامن	7,2	-0,1	2,7
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	90,2	193,0	2,7
شركة جبل الجريصة	0,1	3,2	2,1
وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري	19,7	15,8	1,9
الشركة التونسية لتربية الدواجن	11,2	2,9	1,9
شركة شبكة تونس للتجارة	13,7	2,0	1,4
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	55,4	108,9	1,4
شركة النقل بواسطة الأنابيب	35,9	8,4	1,1
الإذاعة التونسية	-15,0	0,2	1,0
شركة سوق الإنتاج بالوسط للخضر والغلال	2,3	0,0	0,8
الشركة التونسية لأسواق الجملة	9,8	-0,8	0,6
شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية	13,3	-0,1	0,6
شركة البنيان	3,3	8,3	0,5
المركز الوطني البيداغوجي	37,5	18,2	0,5
شركة المترو الخفيف بصفاقس	8,4	-2,1	0,5
شركة استغلال القنال وأنابيب مياه الشمال	0,7	-1,9	0,3

المنشأة	الأموال المتداولة	الحاجيات من الأموال المتداولة للاستغلال	الخزانة الصافية
الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية	1,6	0,0	0,3
وكالة تونس إفريقيا للأنباء	-0,9	2,0	0,3
شركة الترفيه السياحي	-1,8	0,1	0,1
شركة معرض نابل	4,0	0,0	0,1
الشركة التونسيّة لأنبوب الغاز العابر للبلاد التونسيّة	1,4	1,8	-0,5
الشركة الجهوية للنقل بولاية القيروان	-7,0	1,2	-1,4
شركة صناعة الأدوية بالبلاد التونسية	-17,0	5,3	-4,4
الشركة الجهوية للنقل بولاية القصرين	-2,5	2,5	-4,8
الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل	-44,5	-3,3	-6,5
الشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين	-0,8	10,5	-8,1
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط	25,4	47,9	-8,7
الشركة الجهوية للنقل بالساحل	-22,7	-4,6	-8,8
شركة إسمنت أم الكليل	-11,5	-14,7	-9,2
شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	534,9	-28,3	-9,5
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال	7,6	18,9	-9,5
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	-58,5	-15,9	-11,9
الشركة الجهوية للنقل بولاية بنزرت	-20,0	16,5	-12,4
شركة فسفاط قفصة	583,8	1146,4	-13,8
شركة اللحوم	-15,2	1,7	-13,9
الصيدلية المركزية للبلاد التونسية	198,9	195,6	-14,2
الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس	-67,4	8,2	-15,9
الوكالة الفنية للنقل البري	7,1	5,1	-18,8
ديوان الأراضي الدولية	-93,1	65,2	-23,0
الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	-43,1	48,8	-23,2
شركة أشغال السكك الحديدية	-19,0	5,0	-25,7
الشركة التونسية للملاحة	-158,8	-102,8	-67,2
شركة النقل بتونس	-473,2	49,1	-85,2
شركة إسمنت بنزرت	-58,4	29,8	-88,9
الشركة الوطنية للسكك الحديدية بتونس	18,4	31,4	-108,2
شركة إتصالات تونس	1250,2	1026,9	-135,6
شركة تونس للطرقات السيارة	-260,7	-95,8	-155,1
مصنع التبغ بالقيروان	-220,6	-8,3	-164,7
شركة الخطوط التونسية	-811,4	-396,1	-173,0
الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	133,4	282,9	-192,0
الشركة الوطنيّة لعجين الحلفاء والورق	-262,8	-19,1	-224,2
الشركة التونسيّة لصناعة الحديد	-208,4	51,5	-228,5
الديوان الوطني للتطهير	796,8	90,7	-242,7
الديوان التونسي للتجارة	-125,4	87,1	-246,7
الديوان الوطني للزيت	-227,0	19,7	-339,5
الشركة التونسية لصناعات التكرير	-1435,7	-774,3	-1227,3
الشركة التونسيّة للكهرباء والغاز	-376,5	233,8	-1503,5
المجموع	898,1	6256,1	-3612,6

- الأموال المتداولة(fond de roulement) = (مجموع الأموال الذاتية + قروض طويلة المدى+ مجموع المدخرات للمخطر والأعباء + مجموع الاستهلاكات والمدخرات – أصول غير جارية أخرى) - المجموع الخام للأصول الثابتة.

- الحاجيات من الأموال المتداولة للاستغلال (besoin en fond roulement d'exploitation)= (القيمة الخام للمخزونات + القيمة الخام للحرفاء والحسابات المتصلة بهم) -القيمة الخام للمزودون والحسابات المتصلة بهم.

- الخزانة الصافية (trésorerie nette) = السيولة وما يعادل السيولة – مساعدات بنكية وغريها من الخصوم المالية.

1. الأموال المتداولة:

- سنة 2018، بلغ مجموع الأموال المتداولةلـ80 منشأة عمومية ما قيمته 898.1م.د. وقد سجلت 46 منشأة عمومية أموال متداولة إيجابية بقيمة جملية بلغت 7128.9 م.د. وتتصدر شركة اتصالات تونس المرتبة الأولى من حيث أهمية قيمة أموالها المتداولة التي بلغت 1250.2م.د، ويليها ديوان الطيران المدني والمطارات الذي بلغت قيمة أمواله المتداولة 1062.5م.د ثم يليهم الديوان الوطني للتطهير الذي بلغت قيمة أمواله المتداولة 796.8م.د.

- في حين سجلت 34 منشأة عمومية أموال متداولة سلبية بقيمة جملية 6230.9 - م.د وتعتبر الشركة التونسية لصناعات التكرير الأولى من حيث تدني قيمة أموالها المتداولة التي بلغت مع موفى سنة 2018 ما قيمته 1435.7 - م.د، وتليها شركة الخطوط التونسية التي بلغت أموالها المتداولة سنة 2018 ما قيمته 811.4 -م.د ثم يليهم ديوان الحبوب بأموال متداولة بلغت 784.2 - م.د.

2. الحاجيات من الأموال المتداولة للاستغلال:

- بلغ مجموع الحاجيات من الأموال المتداولة للاستغلال سنة 2018 لـ80 منشأة عمومية ما قيمته 6256.1 م.د. وقد سجلت 57 منشأة عمومية حاجيات من أموال متداولة إيجابية بقيمة جملية بلغت 8344.4 م.د وتتصدر المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية المرتبة الأولى من حيث حاجياتها من الأموال المتداولة التي بلغت ما قيمته 1594.4 م.د، ويليها ديوان الطيران المدني والمطارات الذي بلغت قيمة حاجياته من الأموال المتداولة 1165.8م.د ثم تليهم شركة فسفاط قفصة التي بلغت قيمة حاجياتها من الأموال المتداولة 1146.4 م.د.

- في حين سجلت 23 منشأة عمومية حاجيات من أموال متداولة سلبية بقيمة جملية 2088.4 - م.د وتعتبر الشركة التونسية لصناعات التكرير الأولى من حيث حاجياتها السلبية من الأموال المتداولة التي بلغت ما قيمته 1435.7 - م.د، وتليها شركة الخطوط التونسية التي بلغت حاجياتها من الأموال المتداولة 811.4 - م.د ثم يليهم ديوان الحبوب بحاجيات من الأموال المتداولة التي بلغت 784.2 - م.د.

3. الخزانة الصافية:

- بلغ مجموع الخزانة الصافية سنة 2018 لـ80 منشأة عمومية ما قيمته 3612.6 - م.د وقد سجلت 37 منشأة عمومية خزانة صافية سلبية بقيمة جملية بلغت 5426.4 - م.د وتتصدر الشركة التونسية للكهرباء والغاز المرتبة الأولى من حيث تدني قيمة الخزانة الصافية التي بلغت ما قيمته 1503.5 - م.د، وتليها الشركة التونسية لصناعات التكرير الذي بلغت خزانتها الصافية 1227.3 - م.د ثم يليهم الديوان الوطني للزيت بخزانة صافية بلغت 339.5 - م.د.
- في حين سجلت 43 منشأة عمومية خزانة صافية إيجابية بقيمة جملية 1813.8 م.د وتعتبر المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية الأولى من حيث قيمة خزانتها الصافية التي بلغت ما قيمته 812.9 م.د، ويليها صندوق القروض والمساعدات المحلية الذي بلغت خزانته الصافية 314.3م.د ثم تليه وكالة التهذيب والتجديد العمراني بخزانة صافية بلغت 137 م.د.

III. إعادة هيكلة المنشآت العمومية:

جدول 35: الإعتمادات المرصودة من طرف الدولة في إطار قرارات مجالس وزارية أو لجنة تطهير تتعلق بالوضعية المالية أو إعادة هيكلة بعض المنشآت العمومية خلال الفترة 2017 - جوان 2020:

المنشآت العمومية التي قامت بعرض ملف إعادة هيكلتها على أنظار مجلس وزاري أو لجنة التطهير	تاريخ انعقاد المجلس الوزاري أو لجنة التطهير	أهم نقاط برنامج إعادة الهيكلة	الانجاز	الأموال المطلوب من الدولة توفيرها	
				دفوعات	تعهدات
مجمع الخطوط التونسية	20 ماي2019	الموافقة على مبدأ إعادة هيكلة مجمع الخطوط التونسية على أن تتولى اللجنة الفنية للتخصيص برئاسة الحكومة وبالتنسيق مع شركة الخطوط التونسية ووزارة النقل، مزيد التدقيق في تفاصيل برنامج إعادة الهيكلة المقترح، وذلك في جانبها المالي والاجتماعي قصد ضبط تصورات مرقمة ونهائية تأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المتاحة ويكون قابلا للتنفيذ على مراحل.	لم ينجز بعد		
		- عرض الملف في أجل أقصاهشهر على لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية.	لم ينجز		
		- تمكين شركة الخطوط التونسية من التمتع بالاستثناءات الواردة بالـ الفصل 22 ثالثا من القانون عدد 9 لسنة 1989 المؤرخفي 01 فيفري 1989 والمتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية، كما تم تنقيحه بالقانون عدد 36 لسنة 2006المؤرخ في 12 جوان 2006	في طور الانجاز		

المنشآت العمومية التي قامت بعرض ملف إعادة هيكلتها على أنظار مجلس وزاري أو لجنة التطهير	تاريخ انعقاد المجلس الوزاري أو لجنة التطهير	أهم نقاط برنامج إعادة الهيكلة	الانجاز	الأموال المطلوب من الدولة توفيرها	
				دفوعات	تعهدات
الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه	28 فيفري 2019	- إعداد مشروع قانون يتعلق برسملة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه - إدراج الاعتمادات اللازمة لبرنامج رأسملة الشركة والمقدرة بـ 253 م د ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2020 - إقرار مبدأ مراجعة التسعيرة على أن يتم تفعيل ذلك في الوقت المناسب - دعوة وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي إلى تحسيس الممولين الدوليين بالوضعية المالية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والظرف الغير ملائم حاليا لإقرار زيادة في تسعيرة الماء. - دعوة وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار إلى إسناد الشركة تسبقة مالية تقدر بـ 26 م د بعنوان خلاص قسط من فواتير الماء للوزارات والإدارات والمؤسسات العمومية - تكوين لجنة تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تضم ممثلين عن وزاراتي المالية والتنمية والاستثمار والتعاون الدولي لوضع برنامج خاص ببعض الولايات التي تشكو نقصا هاما في الماء الصالح للشرب من خلال برمجة استثمارات استثنائية تكميلية لمعالجة النقاط السوداء، يتم إنجازها ضمن البرنامج الجهوي للتنمية والهندسة الفلاحية وذلك لمجابهة ذروة الاستهلاك خلال صائفة 2019 وتوجيه منشور للسادة الولاة في الغرض وذلك استعدادا لمجابهة ذروة استهلاك الماء خلال فصل الصيف. - التسريع في عرض مشروع مراجعة مجلة المياه على مصادقة مجلس الوزراء.	تم صرف 84 مليون دينار كقسط أول لبرنامج رسملة الشركة. - تفعيل الزيادة في التسعيرة بداية من جوان 2020 بمقتضى قرار مؤرخ في 06/04/2020.	84	253
شركة تونس للطرقات السيارة	مجلس الوزراء بتاريخ 08 ماي 2019	-1 توفير المبلغ المتبقي والمقدر ب 48.5 م.د بعنوان المساهمة في الترفيع في رأس مال الشركة من قبل وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.	أنجز	89,9	170
		-2 الترفيع في رأس مال الشركة خلال سنة 2020 في حدود تتلاءم مع هيكلة المشاريع المبرمجة بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.	أنجز		
		-3 الإسراع في إصدار الأمرين الحكوميين المحدثين لمعاليم المرور الطريق السيارة أ1 مساكن – قابس و الطريق السيارة أ3 وادي الزرقة – بوسالم.	أنجز في طور الانجاز		

المنشآت العمومية التي قامت بعرض ملف إعادة هيكلتها على أنظار مجلس وزاري أو لجنة التطهير	تاريخ انعقاد المجلس الوزاري أو لجنة التطهير	أهم نقاط برنامج إعادة الهيكلة	الانجاز	الأموال المطلوب من الدولة توفيرها	
				دفوعات	تعهدات
بهاش بنك	أوت 2017	-الترخيص للمساهمين العموميين في مواكبة عملية الترفيع في رأس مال البنك من 170 م د إلـى 238 م د إلى وذلك في حدود نسب مساهمتهم الحالية -الترخيص للدولة أو المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في الحلول محل من يتعذر عليه ذلك من بقية المساهمين العموميين بالنظر لوضعيته المالية	أنجز	وعلى هذا الأساس فإن المجهود المالي للمساهمين العموميين يقدر بـ 57.6 م د منها 34 م د كمجهود مطلوب من الدولة ذاتها	
البنك الوطني الفلاحي		-الترخيص في مواكبة الدولة التونسية الزيادة في راس مال البنك الوطني الفلاحي من 176 م.د الى 320 م.د وذلك في حدود حقوق الأفضلية الراجعة لها وتلك الراجعة لكافة المساهمين العموميين والمنشات العمومية في رأس مال البنك، وبمبلغ 169,74 م.د. ويتم تحرير هذه المساهمة عبر المقاصة بديونها المالية الثابتة، طبقا لأحكام الفصل 28 من قانون المالية لسنة 2019. -الترخيص في استعمال الدولة، عند الاقتضاء، للمبلغ المتبقي من السقف المرخص فيه ضمن الفصل 28 من قانون المالية لسنة 2019 والمحدد بـ 170,872 م.د وذلك بالاكتتاب في اسهم إضافية. -دعوة الأطراف العمومية المساهمة في رأس مال البنك الى التخلي عن حقوق الأفضلية في الاكتتاب الراجعة لها وذلك بالتفويت فيها لفائدة الدولة التونسية	أنجز	وتم تحرير هذه المساهمة (169,74 م.د) عبر المقاصة بديونها المالية الثابتة، طبقا لأحكام الفصل 28 من قانون المالية لسنة 2019.	

هـذا و بحـكم العلاقـات الماليـة المتبادلـة بـين الدولـة والمنشـآت العموميـة، فـإن حسـابات التـصرف للمنشـآت العموميـة تضمنـت تسجيـل حسـابات دائنـة ومدينـة بينهـا وبـين الدولـة وتتـوزع هـذه الحسـابات إلى:

- مسـتحقات راجعـة للمنشـآت العموميـة ومتخلـدة بذمـة الدولـة يـتم تقييدهـا ببنـد الحرفـاء بعنـوان إسـداء خدمـات،
- مسـتحقات جبائيـة يـتم تقييدهـا ببنـد الأصـول الجاريـة الأخـرى بعنـوان الفائـض عـلى القيمـة المضافـة أو الضريبـة عـلى الـشركات...،
- ديـون متخلـدة بذمـة المنشـآت تجـاه الدولـة يـتم تقييدهـا ببنـد الخصـوم بعنـوان إسـناد قـروض خزينـة و ديـون جبائيـة وديوانيـة .... ،

و لإعطاء صورة صادقة أكثر عن الوضعية المالية للمنشآت العمومية وجعل قوائمها المالية أكثر موثوقية لدى البنوك والممولين الدوليين، فإنه من الضروري اتخاذ إجراءات من شأنها أن تساهم في ضمان حسن تأدية المرافق العامة المسيرة من قبل هذه المنشآت العمومية و تحسين مستوى السيولة لديها مما يمكنها من الوفاء بالتزماتها تجاه المزودين والدولة من جهة و تخفيف العبئ على المالية العمومية والحد من اللجوء المتواصل لتسبيقات الخزينة ومنح ضمان الدولة من جهة أخرى.

وللغرض، تم تكوين لجنة تصفية ديون ومستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة وتجاه بقية المنشآت العمومية بمقتضى مقرر صادر عن السيد الوزير المكلف بالمالية و يتم تامين أعمالها من قبل الإدارة العامة للمساهمات المشار اليها في الباب الأول من هذا الجزء وستعمل هذه اللجنة على التثبت من مصداقية صحة الأرصدة المالية المتعلقة بمستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة من جهة و الديون المتخلدة بذمة المنشآت تجاه الدولة من جهة أخرى ثم العمل على تسويتها وفق الأليات التالية :

1. اعتماد آلية المقاصة طبقا للفصل 39 من مجلة المحاسبة العمومية ويتم اعداد أوامر حكومية يتم بمقتضاها اجراء مقاصة بين المستحقات الراجعة للدولة والديون المتخلدة بذمتها تجاه عدد المنشآت .
2. تطهير الوضعية المالية لبعض المنشآت العمومية التي لها مديونية هامة تجاه الدولة وذلك بتحويل الديون المتخلدة الى مساهمة في رأس المال بعد التثبت من صحة المبالغ وعدم توفر الموارد لاستخلاصها. وفي هذا الإطار سيتم العمل على اعداد مشاريع قوانين تتعلق بـ :

- الترفيع في الأموال المخصصة للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية من قبل الدولة بمبلغ 372 م د بعنوان تحملها للديون المتخلدة بذمة الشركة تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والشركة الوطنية لتوزيع البترول.
- تحويل تسديد قروض من قبل الدولة عوضا عن الديوان بقيمة 318 م د أصل وفوائد الى مساهمة في الأموال المخصصة.

3. موصلة الدعم المالي للمنشآت العمومية، وفي هذا الاطار تم اعداد مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في مواكبة عملية الترفيع نقدا في رأس مال شركة تونس للطرقات السيارة بمبلغ 170 م د وذلك حتى يتسنى تمويل الاستثمارات المتعلقة بإنجاز الطرقات السيارة.

الباب الثالث: سيولة المنشآت العمومية للفترة 2017 - 2019:

يتناول هذا الباب وضعية السيولة و التوظيفات المالية للمنشآت العمومية للفترة 2017 - 2019 حيث تمثل السيولة المتوفرة لدى المنشآت العمومية مؤشرا هام لصلابتها المالية والتي تمكنها من الاعتماد على احتياطاتها المالية الذاتية لتمويل نفقاتها واستثماراتها.

وتدرج الأموال النقدية للمنشآت العمومية ضمن قوائمها المالية ببندي التوظيفات وبالسيولة وما يعادل السيولة وهي كل الأموال النقدية (الدينار التونسي أو العملات الأجنبية) المودعة والتي يتصرف فيها لأجل أقل من سنة أو ببند الأصول المالية بالنسبة للأموال النقدية المودعة والتي يتصرف فيها لأجل أكثر من سنة.

ومن خلال متابعة وضعية سيولة المنشآت العمومية خلال السنوات الفارطة لاحظ اتخاذها منحا تنازليا هاما نتيجة تدني مداخيلها تبعا لتراجع حجم نشاطها الاقتصادي، هذا إضافة للإشكاليات التي تشهدها هذه المنشآت في استخلاص مستحقاتها لدى حرفائها من حيث أن القراءة الأفقية للقوائم المالية للمنشآت العمومية للفترة 2019-2010 تبين ارتفاع أرقام ومبالغ بندي الحرفاء والحسابات المتصلة بهم والمزودين والحسابات المتصلة بهم مقابل تراجع غير مسبوق في بندي السيولة وما يعادل السيولة والأصول المالية والتوظيفات.

حيث أن تراجع حجم نشاط المنشآت العمومية وارتفاع أعبائها خلال الفترة 2010-2019 أنجر عنه استهلاك احتياطاتها النقدية بصفة تكاد تكون كلية وأحسن مثال على ذلك شركة فسفاط قفصة والتي بلغت سيولتها موفى سنة 2010 حوالي 900 م د لتبلغ موفى سنة 2019 حوالي 42 م د لتمر على أساسه المنشآت العمومية من مرحلة المعاملات cash-transaction أي المعاملات بالدفع والخلاص إلى مرحلة المعاملات مع تأجيل الدفع والخلاص وفي هذا الإطار نذكر مستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ 4 مليار دينار ومستحقات شركة فسفاط قفصة لدى المجمع الكيميائي التونسي بمبلغ 500 م د ومستحقات الصيدلية المركزية لدى الصندوق الوطني للمرض ولدى الهياكل الاستشفائية العمومية بمبلغ 1 مليار دينار ومستحقات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لدى كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لتكرير النفط بمبلغ 2 مليار دينار ومستحقات ديوان الحبوب والشركة التونسية لتكرير النفط لدى الدولة بمبلغ 2,5 مليار دينار بعنوان منظومتي دعم الحبوب والمحروقات.

وإن مكنت سابقا سيولة المنشآت العمومية من رفع قيمة الادخار الوطني وتنشيط السوق النقدية وبالمحصلة مكنت القطاع البنكي من موارد هامة لتمويل الاقتصاد الوطني ودفع الإستثمار والتشغيل كما هو الشأن بالنسبة لتمويل ميزانية الدولة عبر الدين الداخلي بأدوات رقاع الخزينة فقد أصبحت اليوم في مستويات تمكنها بالكاد من ضمان الحد الأدنى من إستمرارتية نشاط هاته المنشآت.

وتبعا لما سبق تم التركيز خلال هذا الباب على ثلاث أقسام :

- القسم الأول : سيولة المنشآت العمومية للفترة 2017 - 2019
- القسم الثاني : سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالقطاع البنكي للفترة 2017 - 2019
- القسم الثالث : العشرة المنشآت الأولى المرتبة حسب قيمة المكشوف للفترة 2017 - 2019

I. سيولة المنشآت العمومية للفترة 2017 - 2019:

1. سيولة 73 منشأة خلال الفترة 2017 - 2019 :

سيتطرق هذا المحور الى سيولة 73 منشأة من بين 95 منشأة عمومية دون اعتبار مؤسسات القرض و التي ترسل شهريا كشوفا حول وضعية سيولتها.

جدول 36: سيولة المنشآت العمومية خلال الفترة 2017-2019 حسب طرق الإيداع (بالمليون دينار):

طرق الإيداع	2017	2018	2019	2018/2017	2019/2018
المعدل الشهري للأموال الموظفة بالبنوك	4356,02	3913,340	3268,97	-10,16%	-16,47%
المعدل الشهري للأموال الموظفة بالبنوك العمومية	2310,86	2041,11	1742,03	-11,67%	-14,65%
المعدل الشهري للأموال الموظفة بالبنو ك الأخرى	2045,16	1872,23	1526,94	-8,46%	-18,44%
المعدل الشهري للأموال المودعة بالخزينة العامة	191,58	77,98	65,88	- 59,29 %	15,51-%
المعدل الشهري للأموال المودعة لدى حسابات البريد	45,17	45,31	37,3	0,31%	17,67-%
المعدل الشهري للأموال المتوفرة بخزائن المنشآت	2,15	1,97	2,24	-8,37%	13,71%
المعدل الشهري لـ73 منشأة عمومية	4594,92	4038,6	3374,39	-12,11%	-16,45%

بلغ المعدل الشهري لسيولة 73 منشأة من بين 95 منشأة عمومية دون اعتبار مؤسسات القرض خلال سنوات 2017 و 2018 و 2019 ما قيمته على التوالي 4594.92 م د سنة 2017 و 4038.6 م د سنة 2018 و 3374.39 م د سنة 2019.

رسم بياني 14:المعدل الشهري لـ 73 منشأة عمومية حسب طرق الإيداع:

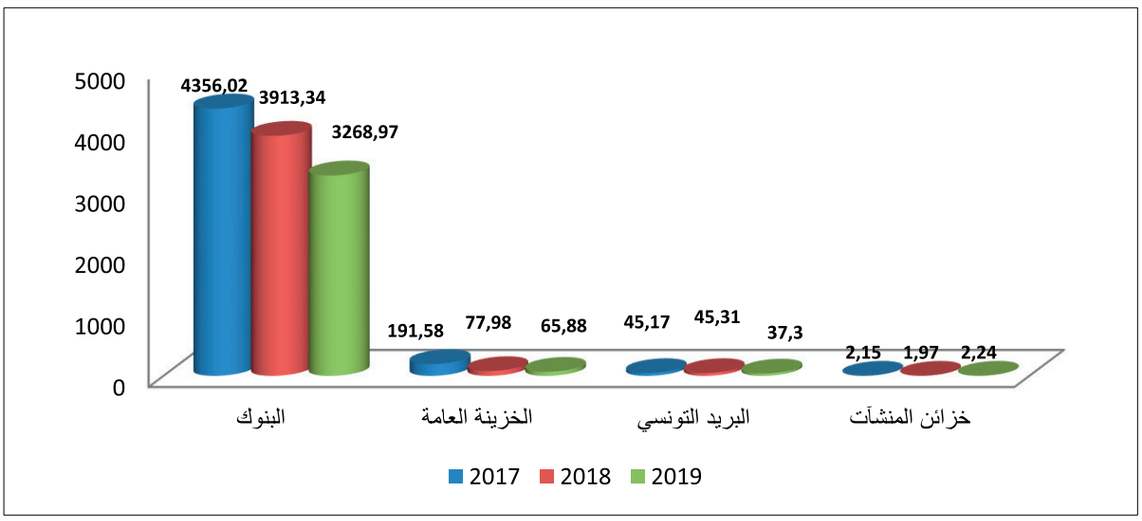

- سجل معدل السيولة الشهرية للمنشآت العمومية تراجعا بنسبة 12.11% سنة 2018 مقابل سنة 2017 ومن المتوقع أن يتواصل المنحى التنازلي ليبلغ المعدل الشهري 3374.39 م د موفى سنة 2019 أي بتراجع بنسبة 16.45% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 26,56% مقارنة بسنة 2017.

II. سيولة المنشآت العمومية الموظفة بالقطاع البنكي للفترة 2017 - 2019:

تمثل السيولة الموظفة لدى القطاع البنكي حوالي نسبة 95% من مجموع السيولة الشهرية المتوفرة لدى المنشآت العمومية في حين تبلغ السيولة المودعة لدى الخزينة العامة والبريد التونسي وخزائن المنشآت نسبة 5%. ويعزى التوجه لتوظيف السيولة لدى القطاع البنكي لما لهذا القطاع من منتوجات وأدوات تمكن المنشآت العمومية من حسن توظيف سيولتها وتحقيق فوائض بعنوان هذه التوظيفات. ونظرا لأهمية حجم السيولة المودعة لدى القطاع البنكي سيتم خلال المحاور الموالية بيان أدوات التوظيفات وحجم السيولة المودعة لدى البنوك وبصفة خاصة العمومية منها.

1. سياسة وأدوات التوظيف المعتمدة لدى المنشآت العمومية :

1.1. سياسة التوظيف المعتمدة :

تتمثل المنهجية المعتمدة في التوظيف لدى أغلب المنشآت العمومية في :

- القيام باستشارة موسعة لدى البنوك،
- اختيار أحسن العروض على أساس المردودية مع مراعاة جانب السلامة،
- المشاركة في مناقصات رقاع الخزينة المصدرة من الدولة.

2.1. أدوات التوظيف المعتمدة لدى المنشآت العمومية:

- رقاع خزينة قابلة للتنظير (BTA)
- رقاع خزينة لأجل: (BT à court terme)
- رقاع خزينة صفر القيمة:(BT zéro coupon))
- شهادة إيداع: (Certificat de dépôt)
- حساب طويل المدى: (compte à terme)
- القسيمة النقدية: (Bon de caisse)
- سندات الخزينة: (Billet de trésorerie)

2. السيولة الموظفة لدى القطاع البنكي العمومي و الخاص :

جدول 37: المعدل الشهري للسيولة الموظف بالقطاع البنكي (بالمليون دينار):

الوحدة (مليون دينار)/معدل شهري	2017	2018	2019	2018/2017	2019/2018
المعدل الشهري للسيولة الموظفة لدى البنوك العمومية	2310,86	2041,11	1742,03	-11,67%	-14,65%
المعدل الشهري للسيولة الموظفة لدى البنوك الخاصة	2045,16	1872,23	1526,94	-8,46%	-18,44%
مجموع المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالقطاع البنكي	4356,02	3913,34	3268,97	-10,16%	-16,47%

رسم بياني 15: معدل السيولة الشهرية للمنشآت العمومية 2017 - 2019:

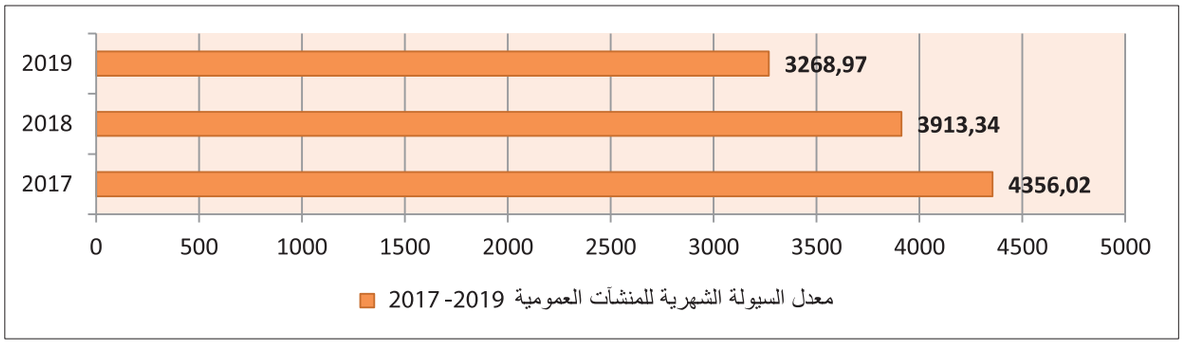

- سجل معدل السيولة الشهرية للمنشآت العمومية الموظفة بالقطاع البنكي تراجعا بنسبة 10.16% ليبلغ 3913.33 م د سنة 2018 مقابل 4356.01 م د سنة 2017 ومن المتوقع أن يتواصل المنحى التنازلي ليبلغ المعدل الشهري 3268.97 م د موفى سنة 2019 أي بتراجع بنسبة 16.47% مقارنة بسنة 2018 وبنسبة 24.95% مقارنة بسنة 2017.
- وتبلغ السيولة الشهرية للمنشآت العمومية الموظفة بالقطاع البنكي العمومي خلال سنوات 2017 و2018 و2019 على التوالي نسبة 53.05% سنة 2017 و52.16% سنة 2018 و53.29% سنة 2019 من جملة السيولة الموظفة بالقطاع البنكي.

3. السيولة الموظفة لدى البنوك العمومية:

تمّ التركيز على السيولة الموظفة لدى البنك الوطني الفلاحي وBH بنك والشركة التونسية للبنك باعتبار أن نسبة الأموال الموظفة لدى البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة ضئيلة جدا.

جدول 38: الأموال الموظفة لدى البنوك العمومية خلال الفترة 2017 - 2019 (بالمليون دينار):

السنة	2017				2018				2019			
البنك العمومي / الشهر	STB	BNA	BH	TOTAL	STB	BNA	BH	TOTAL	STB	BNA	BH	TOTAL
جانفي	378,83	1326,98	878,86	2584,67	400,02	1019,53	952,71	2372,26	181,82	967,17	630,51	1779,5
فيفري	432,91	1141,72	893,12	2467,75	456,42	1100,65	955,24	2512,31	190,5	861,28	601,61	1653,39
مارس	373,73	1083,26	721,74	2178,73	283,6	1035,44	680,67	1999,71	278,17	777,77	385,16	1441,1
أفريل	345,95	1277,59	837,43	2460,97	405,71	1087,23	939,42	2432,36	292,54	899,98	509,89	1702,41
ماي	333,84	1096,67	993,47	2423,98	215,12	1005,7	879,43	2100,25	336,27	1003,78	370,58	1710,63
جوان	299,84	1087,29	698,33	2085,46	244,97	1088,88	677,02	2010,87	240,06	775,24	369,3	1384,6
جويلية	337,46	1273,95	895,66	2507,07	275,78	1156,43	740,14	2172,35	320,35	1027,27	558,6	1906,22
أوت	318,48	1049,5	769,41	2137,39	282,18	1082,11	751,68	2115,97	310,7	1031,73	543,53	1885,96
سبتمبر	338,23	994,33	701,23	2033,79	282,17	798,74	561,04	1641,95	238,7	886,15	382,4	1507,25
أكتوبر	473,88	1010,65	888,86	2373,39	199,07	1117,83	640,03	1956,93	313,2	911,24	581,62	1806,06
نوفمبر	447,24	1066,03	751,26	2264,53	182,63	800,91	660,21	1643,75	230,06	961,41	743,72	1935,19
ديسمبر	330,04	1058,74	709	2097,78	188,84	786,68	448,54	1424,06	184,82	670,3	493,07	1348,19
المعدلالشهري	371,48	1124,39	814,98	2310,85	287,4	1009,74	743,97	2041,11	273,27	937,67	531,09	1742,03
نسبة كل بنك	16,08%	48,66%	35,27%	-	14,08%	49,47%	36,45%	-	15,69%	53,83%	30,49%	-

رسم بياني 16: تطور السيولة الشهرية للبنوك العمومية خلال الفترة 2017 - 2018 (بالمليون دينار):

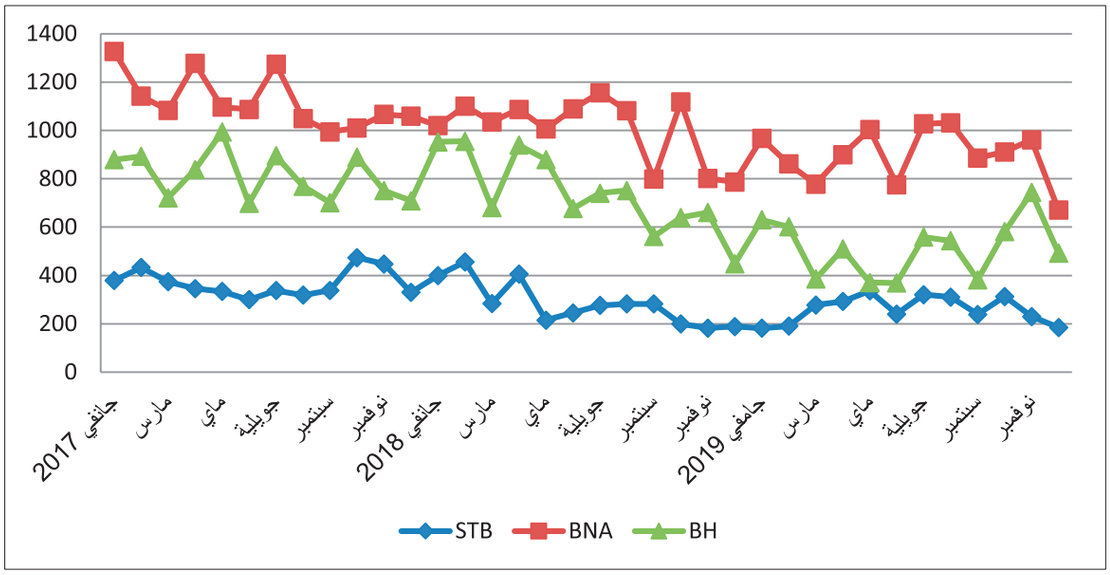

- سجل المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالبنوك العمومية سنة 2018 تراجعا بنسبة 11.67% وبفارق قدره 269.75 م د مقارنة بسنة 2017 كما شهد أيضا المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالبنوك العمومية لسنة 2019 تراجعا بقيمة 299.08 م د وبنسبة 14.65% مقارنة بسنة 2018 .

- يتوزع المعدل الشهري للسيولة الموظفة بالبنوك العمومية لسنة 2018 كما يلي :

1. 1009.74 م د بالبنك الوطني الفلاحي مقابل 1124.39 م د سنة 2017 و937.67 م د سنة 2019
2. 743.97 م د بـ BH بنك مقابل 814.98 م د سنة 2017 و531.09م د سنة 2019
3. 287.40 م د بالشركة التونسية للبنك مقابل 371.48 م د سنة 2017 و273.27 م د سنة 2019

- ونستخلص أن أعلى قيمة من الأموال المودعة لدى البنوك العمومية موظفة لدى البنك الوطني الفلاحي وبحصة تساوي 49.47% سنة 2018 مقابل 48.66% سنة 2017 و53.83% سنة 2019. حيث يقدم البنك الوطني الفلاحي أحسن العروض المالية فيما يتعلق بتوظيفات المنشآت العمومية. علما وأن البنك الوطني الفلاحي يسند مكشوفات على حسابات كل من ديوان الحبوب والديوان الوطني للزيت وديوان الأراضي الدولية بحوالي 304.82 م.د شهريا خلال سنة 2019.

- نلاحظ خلال الفترة 2017 - 2019 وبالمتابعة الشهرية لتوظيفات المنشآت العمومية بالقطاع البنكي العمومي لمدة 36 شهرا تذبذبا كبيرا وعدم استقرار التوظيفات نتيجة غياب الاستقرار وضبابية الرؤية وارتفاع تعهدات المنشآت مما لا يمكن المنشآت العمومية من حسن توظيف سيولتها واغتنام فرص فوائد التوظيفات طويلة المدى من ناحية ومن ناحية أخرى لا يمكن للبنوك العمومية من تمويل استثمارات على المدى الطويل.

جدول 39: العشر المنشآت الأولى مرتبة حسب المعدل الشهري لقيمة التوظيف بالبنوك العمومية خلال الفترة 2017 - 2019 باعتماد سنة 2018 كسنة مرجعية (بالمليون دينار):

الرتبة	المنشأة	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019
1	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	507,53	411,39	376,48
2	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	198,69	265,35	293,61
3	شركة فسفاط قفصة	441,03	204,89	41,59
4	صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية	179,07	163,52	150,97
5	ديوان البحرية التجارية و الموانئ	113,43	160,39	194,67
6	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	153,75	159,45	123,55
7	المجمع الكيميائي	110,44	86,42	76,20
8	ديوان الطيران المدني و المطارات	77,43	85,13	83,35
9	الوكالة العقارية الصناعية	71,53	73,69	54,12
10	الديوان الوطني للتطهير	38,07	48,11	20,30
المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى		1890,97	1658,33	1414,84
المعدل الشهري لبقية المنشآت		419,89	382,78	327,19
المعدل الشهري العام		2310,86	2041,11	1742,03
المعدل الشهري للعشر منشآت عمومية/ المعدل الشهري العام %		81,83%	81,25%	81,22%

نستخلص من الجدول أن المعدل الشهري للعشر منشآت الأولى المرتبة حسب المعدل الشهري لقيمة التوظيف بالبنوك العمومية يمثل نسبة تفوق 80% من المعدل الشهري العام للمنشآت العمومية.

4. السيولة المودعة لدى الخزينة العامة و البريد التونسي وخزائن المنشآت العمومية:

1.4. السيولة المودعة بالخزينة العامة:

جدول 40: السيولة المودعة بالخزينة العامة خلال الفترة 2017 - 2018 (بحساب المليون دينار) :

الشهر	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019
جانفي	159,24	66,83	45,77
فيفري	141,33	281,69	94,40
مارس	352,75	146,70	191,41
أفريل	181,97	59,46	36,56
ماي	117,50	53,95	40,71
جوان	97,04	39,43	29,89
جويلية	132,58	74,12	44,44
أوت	112,41	43,80	62,70
سبتمبر	467,16	32,13	40,29
أكتوبر	74,20	52,85	63,57
نوفمبر	255,39	31,95	35,18
ديسمبر	82,80	51,23	60,00
المعدل الشهري	191,58	77,98	65,88

- بلغ المعدل الشهري للأموال المودعة بالخزينة العامة ما قيمته 77.98 م د سنة 2018 مقابل 191.58م د سنة 2017 مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 59.29% وبفارق يقدر بـ 113.6 م د.كما سجلت سنة 2019 انخفاضا في المعدل الشهري يقدر بـ 12.1م د أي

بنسبة 15.51% مقارنة بسنة 2018 ليبلغ 65.88 م د.

- سجل شهر سبتمبر من سنة 2017 أعلى قيمة من حيث الأموال المودعة بالخزينة العامة والمقدرة بـ467.16 م د و يعود أكبر حجم من هذا المبلغ الى :
  - الشركة التونسية للكهرباء و الغاز بمبلغ 285.04 م د
  - المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بمبلغ 86.017 م د
  - وكالة التبغ و الوقيد 17.39م د
- سجل شهر فيفري من سنة 2018 أعلى قيمة من حيث الأموال المودعة بالخزينة العامة والمقدرة بـ281.69 م د و يعود أكبر حجم من هذا المبلغ الى :
  - المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بمبلغ 223.07م د
  - وكالة التبغ والوقيد بمبلغ 28.57 م د
- سجل شهر مارس من سنة 2019 أعلى قيمة من حيث الأموال المودعة بالخزينة العامة والمقدرة بـ 191.41 م د و يعود أكبر حجم من هذا المبلغ الى :
  - 84.89 م د شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة
  - 11.63 م د الشركة الجهوية للنقل بالساحل
  - 6.16 م د الشركة الجهوية للنقل ببنزرت
  - 9.07 م د شركة نقل تونس

جدول 41: العشر منشآت الأولى المرتبة حسب السيولة المودعة بالخزينة العامة خلال الفترة 2017 - 2019 باعتماد سنة 2018 كسنة مرجعية:

الرتبة	المنشأة	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019
1	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	32,42	23,69	9,45
2	الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد	6,39	10,52	9,56
3	مصنع التبغ بالقيروان	11,68	8,62	12,04
4	شركة نقل تونس	9,08	7,56	9,08
5	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	27,27	6,87	0,11
6	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	2,86	6,20	7,07
7	شركة البنيان	0,26	2,94	2,58
8	الشركة الجهوية للنقل بالساحل	6,61	2,70	2,86
9	الشركة الجهوية للنقل ببنزرت	2,91	2,35	1,07
10	الديوان الوطني للزيت	0,00	1,80	0,00
المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى		99,48	73,25	53,82
المعدل الشهري لبقية المنشآت		92,1	4,73	12,06
المعدل الشهري العام		191,58	77,98	65,88
لمعدل الشهري للعشر منشآت عمومية/ المعدل الشهري العام %		51,93%	93,93%	81,69%

نستخلص من الجدول أن المعدل الشهري للعشر منشآت الأولى المرتبة حسب المعدل الشهري لقيمة السيولة المودعة بالخزينة العامة يمثل نسبة تفوق 90% من المعدل الشهري العام للمنشآت العمومية سنة 2018 ونسبة 52% سنة 2017 ونسبة تفوق 80% سنة 2019.

2.4. السيولة المودعة لدى حسابات البريد:

جدول 42: السيولة المودعة لدى حسابات البريد خلال الفترة 2017 - 2018(بحساب المليون دينار):

الشهر	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019
جانفي	61,39	52,31	63,06
فيفري	54,48	64,99	49,89
مارس	46,65	39,95	39,32
أفريل	64,27	77,98	37,02
ماي	50,74	26,37	36,48
جوان	42,86	40,20	35,31
جويلية	34,12	42,65	29,07
أوت	31,21	47,75	24,41
سبتمبر	36,06	48,73	30,22
أكتوبر	44,73	39,96	19,67
نوفمبر	35,48	30,07	21,76
ديسمبر	32,56	29,65	29,96
المعدل الشهري	45,17	45,31	37,30

- شهد المعدل الشهري للأموال المودعة لدى حسابات البريد سنة 2018 استقرار مقارنة بسنة 2017 حيث سجل ما قيمته 45.31 م د سنة 2018 مقابل 45.17 م د سنة 2017 في حين شهد المعدل الشهري لسنة 2019 تراجعا بقيمة 8.01 م د وبنسبة 17.67% مقارنة بسنة 2018 ليبلغ ما قيمته 37.30 م د.
- سجل شهر جانفي من سنة 2017 أعلى قيمة من حيث الأموال المودعة لدى حسابات البريد والمقدرة بـ 61.39 م د ويتوزّع أكبر حجم من هذا المبلغ على المنشآت العمومية التالية :
  - الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري ONFP (37.06م د)
  - الشركة الوطنية للكهرباء والغاز STEG (7.00 م د)
  - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS (6.31 م د)
- سجل شهر أفريل من سنة 2018 أعلى قيمة من حيث الأموال المودعة لدى حسابات البريد والمقدرة بـ77.98 م د ويتوزّع أكبر حجم من هذا المبلغ على المنشآت العمومية التالية :
  - الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري ONFP (18.00م د)
  - الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS (18.76 م د)
  - الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي ONT (16.36م د)
- سجل شهر جانفي من سنة 2019 أعلى قيمة من حيث الأموال المودعة لدى حسابات البريد والمقدرة بـ 63.06 م د ويتوزّع أكبر حجم من هذا المبلغ على المنشآت العمومية التالية :

- الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري ONFP (34.44 م د)
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS (6.39 م د)
- الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي ONT (5.90 م د)

جدول 43: العشر المنشآت الأولى المرتبة حسب السيولة المودعة بالبريد التونسي خلال الفترة 2017 - 2019 باعتماد سنة 2018 كسنة مرجعية :

الرتبة	المنشأة	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019
1	الديوان الوطني للأسرة و العمران البشري	20,06	14,58	15,30
2	الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	6,98	6,24	3,90
3	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	3,88	5,96	4,10
4	وكالة التهذيب و التجديد العمراني	0,89	3,70	0,75
5	الديوان الوطني للإرسال الإذاعي و التلفزي	5,11	3,11	2,12
6	ديوان الأراضي الدولية	1,29	1,85	1,70
7	تونس إفريقيا للصحافة	0,24	1,58	0,91
8	ديوان الحبوب	1,28	1,04	0,93
9	الصندوق الوطني للتامين على المرض	1,17	0,95	0,93
10	الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه	0,19	0,93	0,21
المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى		41,09	39,94	30,85
المعدل الشهري لبقية المنشآت		4,08	5,37	6,45
المعدل الشهري العام		45,17	45,31	37,30
المعدل الشهري للعشر منشآت عمومية/ المعدل الشهري العام%		90,97%	88,15%	82,71%

- نستخلص من الجدول أن المعدل الشهري للعشر منشات الأولى المرتبة حسب المعدل الشهري لقيمة السيولة المودعة بالبريد التونسي يمثل نسبة تقارب 90% من المعدل الشهري العام للمنشآت العمومية.

3.4. السيولة المتوفرة بخزائن المنشآت :

جدول 44: السيولة المتوفرة بخزائن المنشآت العمومية خلال الفترة 2017 - 2018 (الوحدة : م د)

الشهر	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019
جانفي	3,33	1,82	2,02
فيفري	2,25	1,87	2,00
مارس	2,31	1,85	1,69
أفريل	1,85	2,09	1,60
ماي	1,87	2,12	1,05
جوان	1,01	1,91	2,09
جويلية	1,87	2,25	2,96
أوت	2,10	2,11	2,77
سبتمبر	2,27	1,86	1,41
أكتوبر	2,11	2,39	2,21
نوفمبر	2,20	1,95	2,10
ديسمبر	0,81	1,40	2,21
المعدل الشهري	2,15	1,97	2,24

- عرفت قيمة الأموال المتوفرة لدى خزائن المنشآت العمومية شبه استقرار خلال الفترة 2017 - 2019، حيث بلغ المعدل الشهري 1.97م د خلال سنة 2018 مقابل 2.15 م د سنة 2017 مسجلا انخفاضا يقدر بـ 0.18 م د أي بنسبة 8.37%. في حين شهدت سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ارتفاعا بسيطا في قيمة الأموال المتوفرة لدى خزائن المنشآت العمومية يقدر ب 0.27 م د أي بنسبة 13.70% ليبلغ المعدل الشهري ما قيمته 2.24 مليون دينار.

جدول 45: العشر منشآت الأولى المرتبة حسب السيولة المتوفرة في خزائن المنشأت خلال الفترة 2017 - 2019 باعتماد سنة 2018 كسنة مرجعية

الرتبة	المنشأة	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019
1	شركة نقل تونس	0,71	0,77	1,00
2	شركة الخطوط تونسية	0,07	0,17	0,14
3	شركة فسفاط قفصة	0,19	0,13	0,12
4	شركة تونس الطرقات السيارة	0,11	0,11	0,11
5	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب	0,21	0,08	0,04
6	الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	0,07	0,08	0,10
7	المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية	0,03	0,06	0,05
8	الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد	0,08	0,05	0,06
9	شركة إسمنت بنزرت	0,02	0,05	0,03
10	الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	0,05	0,05	0,04
المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى		1,54	1,55	1,69
المعدل الشهري لبقية المنشآت		0,61	0,42	0,55
المعدل الشهري العام		2,15	1,97	2,24
لمعدل الشهري للعشر منشآت عمومية/ المعدل الشهري العام %		71,63%	78,68%	% 75,45

5. السيولة الموظفة في متنوجات الدولة:

تساهم المنشآت العمومية عبر سيولتها الشهرية في تمويل ميزانية الدولة عبر مشاركتها في المناقصات الأسبوعية والشهرية المتعلقة بإصدار رقاع الخزينة بمختلف أنواعها وتعتبر حصة رقاع الخزينة القابلة للتنظير ورقاع الخزينة قصيرة المدى الأكبر من توظيفات المنشآت العمومية في منتجات الدولة باعتبار قابليتها للتفويت والتداول بالبورصة مما يعطيها قابلية للتحويل النقدي عند الضرورة ويبيّن الجدول الموالي حجم السيولة الشهرية الموظف في منتجات الدولة خلال الفترة 2017 - 2019.

جدول 46: السيولة الموظفة في منتوجات الدولة (بحساب : م د):

الوحدة (مليون دينار)/معدل شهري	2017	2018	2019
رقاع خزينة قصيرة المدى BTCT	584,48	191,75	36,42
رقاع خزينة قابلة للتنظيرBTA	98,40	121,46	66,18
المجموع	682,88	313,21	102,6

III. العشر منشآت الأولى المرتبة حسب قيمة حسابات المكشوف:

جدول 47: العشر منشآت الأولى مرتبة حسب المعدل الشهري لقيمة حسابات المكشوف خلال الفترة 2017 - 2019 باعتماد سنة 2018 كسنة مرجعية :

الرتبة	المنشأة	2017	2018	2019	2018/2017	2019/2018
1	ديوان الحبوب	336,79	197,55	304,82	-41,34%	54,30%
2	الديوان الوطني للتطهير	137,10	150,20	101,73	9,56%	-32,27%
3	شركة نقل بتونس	57,76	61,28	67,76	6,09%	10,57%
4	الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	33,69	44,8	52,16	32,98%	16,43%
5	الشركة الوطنية لعجين الحلفاء و الورق	39,51	43,12	48,24	9,14%	11,87%
6	الديوان الوطني للزيت	39,87	42,44	20,96	6,45%	-50,61%
7	ديوان الأراضي الدولية	43,69	40,28	59,10	-7,80%	46,72%
8	شركة اللحوم	13,59	12,79	14,43	-5,89%	12,82%
9	الشركة التونسية لصناعات التكرير	15,31	9,65	3,77	-36,97%	-60,93%
10	الشركة الوطنية لتوزيع البترول	12,85	6,8	17,03	-47,08%	150,44%
المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى		730,16	608,92	690	-16,60%	13,32%
المعدل الشهري العام		764,91	651,67	764,38	-14,81%	17,29%
المعدل الشهري للعشر منشآت عمومية/ المعدل الشهري العام %		95,46	93,44	90,27	-2,11%	-3,40%

- بلغ المعدل الشهري العام للمنشآت العمومية لقيمة حسابات المكشوف 651.6 مليون دينار سنة 2018 مقابل 764.91 مليون دينار سنة 2017 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 14.81% وبفارق يقدر بـ113.24 مليون دينار بينما سجلت سنة 2019 ارتفاعا في المعدل الشهري العام يقدر بـ112.71 مليون دينار أي بنسبة 17.29% مقارنة بسنة 2018 ليبلغ 764.38 مليون دينار.
- بلغ المعدل الشهري للعشر المنشآت الأولى حسب قيمة حسابات المكشوف 608.92 مليون دينار سنة 2018 مقابل 730.16 مليون دينار سنة 2017 مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 16.6% وبفارق يقدر بـ 121.24 مليون دينار. في حين سجلت سنة 2019 ارتفاعا في المعدل الشهري يقدر بـ 81.08 مليون دينار أي بنسبة 13.32% مقارنة بسنة 2018 ليبلغ 690 مليون دينار.
- يمثل المعدل الشهري للعشر منشآت الأولى 93.44% من المعدل الشهري العام للمنشآت العمومية حسب قيمة المكشوف خلال سنة 2018 و95.46% سنة 2017 و90.27% سنة 2019.
- يمثل المعدل الشهري لقيمة حسابات المكشوف سنة 2018 لثلاث المنشآت الأولى وهي ديوان الحبوب والديوان الوطني للتطهير وشركة النقل بتونس والمقدر بـ 409.03 مليون دينار بنسبة 67.17% مقارنة بالمعدل الشهري لقيمة حسابات المكشوف للعشر المنشآت الأولى وبنسبة 62.76% مقارنة بالمعدل الشهري العام للمنشآت العمومية.